سيد البواب

بحوث إقتصادية معاصرة
فى الإصلاح الإقتصادى والسياسات الإقتصادية
فى مصر

سيد البواب
أســتاذ الاقتصاد غير المتفرغ
كلية التجارة - جامعة عين شمس

بحوث اقتصادية معاصرة
فى الإصلاح الاقتصادى والسياسات الاقتصادية
فى مصر

يناير ٢٠٠١


بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات البحوث

البحث الأول

الإصلاح الاقتصادى فى مصر بين الوزارة القديمة والجديدة

(أكتوبر ١٩٩٩)

الإصلاح الاقتصادى فى مصر
بين الوزارة القديمة و الجديدة

أكتوبر ١٩٩٩

الإصلاح الاقتصادى فى مصر
بين الوزارة القديمة والجديدة

إن الهدف النهائى للإصلاح الاقتصادى فى مصر ، وما يفرضه من تضحيات ، هو تحقيق انطلاق الاقتصاد المصرى بكل ما تعنيه كلمة انطلاق من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو المتواصل وبما يضمن زيادة فى دخل الفرد وتحقيق العدالة.

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف أجرى الاصلاح الاقتصادى باتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى منذ بداية التسعينات. وقد نجحت وزارة الدكتور عاطف صدقى فى تحقيق المراحل الأولى للاصلاح الاقتصادى المالى والنقدى ، الأمر الذى تحقق فيه انضباط مالى ونقدى لمختلف جوانب الاقتصاد المصرى الى حد كبير ، وتمثل ذلك فى متغيرات اقتصادية متعددة كتخفيض العجز فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة وتخفيض التضخم بصورة كبيرة وانضباط النظام النقدى وتحقيق فائض أو عجز صغير فى ميزان المدفوعات ، واستقرار سعر صرف الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى وتلاشى ظاهرة دولرة الاقتصاد المصرى ، الى غير ذلك من المتغيرات المالية والنقدية.

ثم جاءت وزارة الدكتور كمال الجنزورى لمواصلة الطريق وجنى الثمار تحقيقا للهدف النهائى من الاصلاح الاقتصادى ، ولكن أوضاع الاقتصاد المصرى لم تتطور فى عهد وزارته نحو الهدف المنشود من الاصلاح الاقتصادى ، إذ تزايدت حدة عدد من الظواهر الاقتصادية السلبية التى باتت تهدد جنى ثمار ما سبق أن تحقق وعلى الأخص فى المتغيرات المالية والنقدية ، وتعوق ما نستهدفه من عملية الاصلاح الاقتصادى من انطلاق . وفى مقدمة هذه الظواهر ما يلى :

١ - تزايد حدة العجز فى الميزان التجارى فى وقت تناقصت فيه أهميـة اسهام بنود المعاملات الخدمية أو غير المنظورة فى تصحيح هذا العجز ، مما أدى الـى عودة ظهور ما يسمى بأزمة الدولار ، وهى أزمة تعكس الخلل العميق فى هيكـل الاقتصاد المصرى ، وباتت تهدد احتياطى النقد الأجنبـى فـى البنـك المركـزى واستقرار سعر الصرف.

٢ - تزايد حدة الفجوة الاستثمارية بسبب ضعف المدخـرات المحليـة ، وعـدم استخدام ما هو متاح منها على النحو الأمثل ، وبسبب ضعف مـا كـان مـأمولا تدفقه من استثمارات أجنبية . وهنا يثار الحديث حول كفاءة الجهاز المصرفـى ، وسوق المال ، وأساليب جذب الاستثمار الأجنبـى وتحديـد مجالاتـه ، وحـول أولويات الاستثمار بصفة عامة الى غير ذلك.

٣ - تزايد حدة مظاهر الركود فى الاقتصاد المصرى بكل ما يعنيه ذلك من ازديـاد حدة البطالة وتزايد المخزون ، وزيادة حالات التعثر فى السداد ، وضعف السيولة واضطراب سوق التجارة الى غير ذلك...

وهناك أسباب حقيقية وراء هذه الظواهر السلبية الثلاث السـابق ذكرهـا والتى تمخضت في الفترة الأخيرة ، ولا شك أن التعرف عليها يسـاعد متخـذى القرار فى وزارة الدكتور عاطف عبيد الجديدة فى التغلب على مـا تمثلـه هـذه الظواهر من تهديد للانجازات الاقتصادية التى تحققت فى البلاد . ويمكن ذكر هذه الأسباب فى التالى :

١ - التفاؤل غير الحذر حول تدفق الاستثمار الأجنبى وقدرات القطـاع الخـاص الوطنى. لقد سيطرت على راسـمى السياسـات الاقتصاديـة ومتخـذى القـرار الاقتصادى فى السنوات الأربع الأخيرة الاعتقاد الراسخ بأن التركيز يكفـى بـأن يقتصر على ازالة جميع العوائق التى تعترض تدفق الاسـتثمار الأجنبـى ونمـو

القطاع الخاص الوطنى ليحتل مكان الريادة فى اتخاذ قرار الاستثمار ، وأن هذا التركيز كفيل بتوفير كميات الاستثمار المطلوبة وأن يؤدى الى ايجاد قاعدة انتاجية تستند الى تكنولوجيا عصرية متقدمة ، والى القضاء على البطالة ، وزيادة الصادرات ، مما يؤدى فى النهاية الى سد الفجوة بين الادخار المحلى وما نحتاج اليه من استثمارات ضرورية لتحقيق معدلات النمو المتزايدة والمتواصلة والتى تبلغ ثلاثة أضعاف معدل النمو السكانى ، ومما يؤدى فى الوقت نفسه الى تخفيف حدة العجز فى الميزان التجارى ويساعد على تحقيق توازن ميزان المدفوعات .

وتنفيذا لهذا الاتجاه فى التفكير ركزت الحكومة جهودها على تغيير القوانين ، مما يسهم فى ايجاد اطار تشريعى ونظام قضائى يتفق مع احتياجات المستثمر الأجنبى والوطنى ، وأعلنت عن التزامها بعدم زيادة الأعباء الضريبية ، وتبنت رجال الأعمال وشجعت الجهاز المصرفى على تدعيمهم ..الخ ، مما لمسناه خلال السنوات الأربع الأخيرة . هذه الأمور التى تم التركيز عليها لها أهميتها ولا خلاف حولها . لكن التركيز والاقتصار عليها قد حال - وهذا هو الخطر - دون التفكير على الأقل بقدر كاف فى سياسات بديلة أو على الأقل سياسات مكملة تضع فى الاعتبار احتمالات ألا تتدفق الاستثمارات الأجنبية بقدر كاف ، وألا يستطيع القطاع الخاص الوطنى القيام بمهامه الجديدة على نحو كاف ومرض.

أن ما حدث وتحقق على أرض الواقع أن الاستثمار الأجنبى لم يتدفق بالقدر الذى كان مأمولا ، بل تناقص ، وأن القطاع الخاص الوطنى على الرغم من كل التسهيلات والحوافز المادية والأدبية التى قدمت له لم ترتفع ممارسته الى مستوى المسئولية الملقاة على عاتقه ، وضل طريقه فى مجالات الاستيراد والاستثمار العقارى الفاخر ، وعدم دفع ما استحق عليه من ضرائب مما ضخم من حجم المتأخرات الضريبية عليه ، ويمكن التحقق من ذلك عن طريق الأرقام

والبيانات حول هذه المتغيرات الاقتصادية المختلفة وغيرها والتى تكشف هذه الصورة غير السليمة.

٢ - عدم التوصل الى تصور علمى صحيح حول دور الدولة فى ظل التحول الى نظام السوق. لقد تخلت الحكومة عن القطاع العام وعن دورها الاستثمارى فى غالبية قطاعات الاقتصاد القومى وأنشطته المختلفة. وهذا أمر قد يبرره ما حدث من تغيير فى طبيعة نظامنا الاقتصادى من اقتصاد قائم على التخطيط المركزى الى اقتصاد قائم على آليات السوق.

ولكن الخطأ الفادح أن تخلت الحكومة أيضا عن دورها فى الرقابة والاشراف على نحو موضوعى وفعال على القطاع الخاص الناشئ وتوجيهها نحو أولويات التنمية . ولقد صاحب ذلك العديد من السلبيات ، فلقد نشأ تحالف غير مستحب بين القطاع الخاص والجهاز المصرفى ، فازداد حجم الديون المتعثرة فى الجهاز المصرفى ، وانتشر نوع من الفساد والانحراف فى هذا المجال ، واتجه القطاع الخاص نحو الاستثمار العقارى وخاصة الفاخر منه وضخ القطاع المصرفى قدرا كبيرا من مدخرات المواطنين فى هذا الاتجاه دون دراسة ، كما اندفع القطاع الخاص - بدعم من الجهاز المصرفى الغير واعى بأولويات التنمية - نحو الاستيراد من كل مكان ولكل أنواع السلع جريا وراء انخفاض الأسعار فى بعض دول جنوب شرق أسيا دون الأخذ فى الاعتبار ما ينطوى عليه ذلك من اضرار بالمنتج المحلى وزيادة العجز فى الميزان التجارى . كل ذلك والحكومة تتردد فى التدخل ولا تريد أن توجه بقوة وفاعلية ، حتى لا تتهم بأنها ضد الاقتصاد الحر. فالحكومة لا تريد أن تتفهم حقيقة اقتصاديات السوق وعلى الأخص فى دولة صاعدة كمصر ، وأن الدولة لابد وأن يكون لها دورا مهما من أجل الحفاظ على كفاءة السوق الجديد والحيلولة دون انحرافه.

وقد يقودنا هذا للتعرض إلى دور الجهاز المصرفى خلال فترة الحكومة القديمة ، وعلى الأخص دور الرقابة والسلامة المصرفية ، حيث نجد أن ما قدمه هذا الجهاز من مبالغ طائلة فى صورة قروض وتسهيلات ائتمانية بل ومشاركة فى رأس المال فى السنوات الأخيرة لم يسفر عن وجود قطاع قوى وفعال من رجال الأعمال ممن حصلوا على القروض . وقد تعرضوا لسبب أو لآخر للتعثر مما يهدد استمرار مشروعاتهم وقدرتهم على السداد . وفى الحقيقة فإن الجهاز المصرفى وإلى حد ما الحكومة عند تبنيها واحتضانها رجال الأعمال لم يستطيعا التمييز بالقدر الكافى بين رجال الأعمال بالمعنى الحقيقى والمغامرين الباحثين عن الثروة بأى اسلوب وبأى طريقة . هذا الأمر قد أدى إلى حدوث مثل هذه المخاطر التى تم ملاحظتها خلال فترة الحكومة السابقة .

لقد شهدت السوق المصرفية فى السنوات الأخيرة زيادة فى حالات الانحراف والتسيب فى منح الائتمان وفى متابعته وتحصيله . ولقد استغل المنحرفون فى الجهاز المصرفى حرص الحكومة السابقة ورغبتها فى تشجيع رجال الأعمال لكى يقوموا بتوزيع القروض وغيرها من التسهيلات المصرفية على نحو يتسم بقدر كبير من المجاملة إن لم يكن انحرافات ، مما عرض الكثير من أموال الجهاز المصرفى إلى عدم السداد . لقد تورط عدد لا يستهان به من رجال الجهاز المصرفى فى منح الائتمان لعدد من أرباب الأعمال دون التأكد من قدرتهم وجديتهم ، وغالبا ما حدث هذا التورط نتيجة مصالح متبادلة . وكلما تفاقمت ظاهرة الانحراف فى الجهاز المصرفى فإن الفائز بتسهيلات هذا الجهاز هم المغامرون من رجال الأعمال الذين لا يحرصون على استمرار عملهم ويكفيهم ما يقتطعونه من هذه الأموال ليحتفظوا بها بعيدا دون أدنى اهتمام بنجاح المشروع أو فشله .

وتشاء الظروف أو المفاجأة أن يحدث كل ذلك فى الوقت الذى حدثت فيه أزمة دول جنوب شرق أسيا فى منتصف عام ١٩٩٧ والتى كان على رأس

أسبابها ضعف الرقابة على المؤسسات المالية والبنوك وارتفاع حدته وإيقاعه إلى درجة دخوله دائرة الفساد العام بما يعنيه من عدم الالتزام بالقواعد السليمة للمعاملات المصرفية والإفراط فى القروض بعيدا عن الضوابط المصرفية المتعارف عليها عالميا . وكان من نتيجة ذلك صدور تقرير صندوق النقد الدولى فى نهاية عام ١٩٩٧ حول كفاءة الرقابة المصرفية والذى تميز عن غيره من تقارير الصندوق بأنه يحتوى على مبادئ لجنة بازل بشأن المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصرفية ، بعد أن وافق رئيس لجنة بازل على إلحاق وضم المبادئ الرئيسية لتنشر مع تقرير صندوق النقد الدولى الذى تناول الاتجاه نحو إطار الاستقرار النقدى والمالى ، مما جعله يحظى بالمكانة الدولية وسعة الانتشار ، ويتيح لكثير من دول العالم تقديم الإطار العام للعمل على تقوية أسس الرقابة المصرفية وتطوير المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية فى بلادها للمحافظة على السلامة والكفاءة المصرفية وتجنب الكثير من المخاطر وتقليل تكاليف المشاكل المصرفية.

وهذا يعنى أننا فى مصر قد أغضضنا الطرف عن تلك المبادئ المصرفية التى جاءت بها لجنة بازل واحتواها تقرير صندوق النقد الدولى وعن الدرس المستفاد من الأزمة الأسيوية الخاص بالفساد المصرفى فى تلك الدول ، وذلك على الرغم من أنه كان هناك مظاهر للفساد فى الجهاز المصرفى المصرى من ناحية الائتمان فى وقت حدوث أزمة دول جنوب شرق أسيا .

ليس هذا فحسب ، بل لقد أعلن بعض المسئولين فى الحكومة وفى الجهاز المصرفى المصرى وقت حدوث تلك الأزمة الأسيوية ، بأن الجهاز المصرفى المصرى بعيد كل البعد عن مظاهر الفساد المصرفى التى حدثت فى دول جنوب شرق أسيا . وأن النظام المصرفى المصرى يعمل فى إطار بيئة اقتصادية مواتية بعد تنفيذ برنامج الاصلاح المالى والنقدى تم فيه القضاء على بعض مظاهر الاختلالات التى كانت تهدد استقرار بيئة الاقتصاد الكلى فى مصر كالتضخم

وانهيار سعر الصرف وجمود سعر الفائدة وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات إلى آخره بحيث أصبحت مصر إحدى الأسواق الناشئة على خريطة الاستثمار العالمى وقل فيها بشكل كبير درجة المخاطر الاقتصادية والمالية وكذلك العوامل الأخرى التى يمكن أن لها انعكاساتها السالبة على بيئة العمل الاقتصادى الكلى ومن ثم على بيئة العمل المصرفى .

وفجأة وبدون سابق مقدمات تكشفت أخطاء خطيرة نتيجة لحالة الفوضى التى سادت الائتمان فى الجهاز المصرفى المصرى خلال السنوات الأخيرة الماضية وعلى الأخص خلال فترة الحكومة السابقة وما صاحبها من إقراض لبعض المواطنين تحت مسميات رجال الأعمال أو المستثمرين وغيرهم ممن سال لعابهم حتى وجدوا ان رقم المليون هو وحدة القياس الصغرى لما يمكن أن يحصلوا عليه . والغريب أن تلك اللعبة التى تكالب عليها الصالح والطالح لا تخضع لأى قواعد أو ضوابط اللهم إلا العلاقات الشخصية والبعض منها مريب ومثير خاصة أنه قد تزايد أخيرا عدد قرارات منع السفر التى صدرت لمثل هؤلاء . ففى الوقت الذى تنادى فيه الدولة بالطهارة ونظافة اليد وأهمية الحفاظ على المال العام والشفافية فى كل الإجراءات التى تتخذ من أجل صالح الوطن والمواطنين ، فإن السياسات الائتمانية التى سارت عليها بعض البنوك لم تكن محددة بضوابطها حتى أصبح هؤلاء أحرارا فيما يصنعون اللهم إلا من بعض يقظة الأجهزة الرقابية التى اكتشفت بعض هذه المخالفات . فقد أثبتت بعض التحقيقات فى العديد من القضايا وعلى الأخص تلك القضايا التى هرب فيها المتهمون منهم خارج البلاد بتحالف الفساد المصرفى بين بعض المغامرين من رجال الأعمال وبين بعض الفاسدين من رجال الجهاز المصرفى .

وهنا نتساءل أين كانت رقابة البنك المركزى المصرى على البنوك التجارية خلال تلك الفترة . هل كانت مجرد رقابة أم كان كل همه هو بث نوع من الطمأنينة فى الشارع المصرفى بصرف النظر عن المخالفات الائتمانية التى

كانت ترتكب أمام بصره وواضحة للعيان ؟ وذلك على الرغم من أن النظام المصرفى المصرى لديه إطار وتنظيم للرقابة المصرفية كفلته التشريعات ويتطور وفقا للتطورات فى البيئة الاقتصادية بما يكفل مرونة وكفاءة أساليب الرقابة المصرفية وأساليب إدارة المخاطر ويضمن تحقيق السلامة المصرفية كما يتبين من المواد التالية :

* فقد تناولت المادة (٣٩) من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ فى فقراتها (أ ، ب ، ج) المحظورات على البنوك التجارية وأصبحت تلك الفقرات من أهم المعايير الرقابية على البنوك التجارية ، وعلى وجه الخصوص الفقرة (د) والتى تم تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ لتعديل النسبة التى يحظر على البنوك التجارية امتلاك أسهم الشركات المساهمة فيها لتصبح (يحظر على البنوك التجارية امتلاك أسهم الشركات المساهمة بما تزيد قيمته عن ٤٠ % من رأس المال المصدر للشركة ويشترط ألا تجاوز القيمة الاسمية التى يمتلكها البنك فى هذه الشركات مقدار رأسماله المصدر واحتياطياته ، ولوزير الاقتصاد زيادة الحدين المذكورين عند الاقتضاء بناء على اقتراح محافظ البنك المركزى) .

* كما تناولت المادة (٣٩) مكرر من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ موضوع حظر البنوك التجارية إعطاء قروض أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أى نوع لأعضاء مجلس الإدارة أو لأى منشأة يكون أعضاء مجلس إدارته شركاء فيها أو أعضاء فى مجالس إدارتها وذلك بصفتهم الشخصية ، وذلك فى إطار السلامة المصرفية وبما يضمن الحياد لإدارة البنك.

* وتناولت المواد (٤٠ ، ٤١) من القانون المذكور القواعد العامة التى يضعها البنك المركزى فى تتبع الرقابة على البنوك التجارية وفقا لمقتضيات

حالة الائتمان والتى تنظم موضوعات السيولة والاحتياطيات الواجب توافرها لمواجهة المخاطر والحدود القصوى لقروض البنوك واستثماراتها ونسبة الاحتياطى القانونى الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزى .

* كما حددت المادة (٤٢) من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وتعديلاتها فى القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ ، الجزاءات التى توقع على البنك التجارى الذى يخالف تعليمات وقواعد البنك المركزى والمنصوص عليها بالقانون فى إطار الرقابة على البنوك التجارية .

* كما تناول الفرع الثالث من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الأحكام الخاصة بالرقابة على البنوك غير التجارية فى المواد من (٤٣ حتى ٤٧ مكرر) متضمنة القواعد الخاصة المنظمة والمعايير الرقابية التى يضعها البنك المركزى على كل نوع من البنوك غير التجارية متضمنة ما يجوز وما يحظر من عمليات فى إطار متكامل للرقابة لضمان السلامة المالية وفقا للتطور الطبيعى للنشاط الاقتصادى ، ثم تطوير تعريفات البنوك غير التجارية وتقسيمها إلى بنوك متخصصة (غير تجارية) وبنوك الاستثمار والأعمال ووضع توصيف لها وذلك فى المادتين (١٦ ، ١٧) من الفصل الثانى من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ .

* كذلك احتوى قانون البنوك والائتمان ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ فى الباب الثانى منه على أهم وسائل تنظيم الائتمان فى المواد من (٤٨ إلى ٥٢) .

* وأخيرا وليس آخرا ، وفى إطار مجال إحكام إطار الرقابة لدعم السلامة المصرفية جاء الباب الثالث (العقوبات) فى القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ليشمل على كافة أنواع العقوبات التى تؤخذ فى حالة مخالفة المعايير الرقابية الواردة بالقانون أو بالتعليمات المنظمة من البنك المركزى المصرى .

وخلاصة القول فإن الحكومة لم تنجح فى التوصل الى تصور علمى صحيح حول دور الدولة فى ظل التحول الى نظام السوق وذلك على الأخص بالنسبة لدولة صاعدة كمصر ، وذلك تحت تأثير ضغط بعض العناصر داخل السلطة وخارجها ، والتى تدعو - عن وعى وغير وعى - الى تقليص دور الحكومة فى التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأساسية نتيجة لمفهومها الخاطئ لاقتصادية السوق فى دولة كمصر.

٣ - عدم التوصل الى تحديد أولويات الاستثمار على نحو يحقق أفضل توزيع للموارد الاقتصادية المتاحة . فمع التقدير لكل ما تبنته الحكومة من أفكار وتصورات حول توسيع الرقعة العمرانية ، وادخال التكنولوجيا المتقدمة ، والاندماج العالمى ، واصلاح النظام القانونى والقضائي ، إلا أنها وبعد أربع سنوات من توليها المسئولية لم تنجح فى ايجاد قطاع صناعى وتصدير قوى أو البدء فى تهيئة الفرصة لذلك ، فازداد الخلل فى الهيكل الانتاجي والعجز فى ميزان المدفوعات ، الأمر الذى يؤكد عدم سلامة أولوياتها الاستثمارية. فلا يتصور أن تقوم الحكومة مباشرة أو عن طريق بنوك القطاع العام بتوجيه ما يزيد على مليار جنيه لاقامة صناعة حديد وصلب فى أسوان ، فى وقت تعانى فيه السوق الدولية لهذه الصناعة من صعوبات عديدة بسبب المخزون والمعروض ، ولجوء الكثير من الدول وخاصة أوكرانيا وروسيا ورومانيا الى سياسة الاغراق . من غير المتصور أن يحدث هذا فى وقت يتم فيه اهمال وترك قطاع مهم مثل قطاع الغزل والنسيج يتدهور ، ويفقد قدرا كبيرا من ديناميكيته وكفاءته على النحو الذى نعرفه بسبب عدم توجيه استثمارات كافية نحوه . هناك العديد من الأمثلة التى يمكن أن تساق للتأكد على عدم سلامة أولويات الاستثمار ، أبرزها هو تنفيذ المشروعات الكبرى فى وقت واحد وعدم الدراسة الكافية لجدواها الاقتصادية. وعلى ذلك فإن الأمر يحتاج الى اعادة نظر وعدم الاندفاع فى اتجاهات دون اتجاهات أخرى ، وأن التوازن هنا أمر ضرورى.

وتأتى وزارة الدكتور عاطف عبيد الجديدة ، وقد ازدادت حدة تحديات الانطلاق عما كانت عليه منذ أربع سنوات سابقة . وتأتى ولديها رؤية وأفكار لبناء مصر الحديثة ، وفى مقدمتها توسيع الرقعة العمرانية ، ودخول عصر التكنولوجيا المتقدمة والاستفادة من تطبيق نتائج ثورة المعلومات ، والاندماج فى الاقتصاد العالمى ، وزيادة نصيب مصر فى تجارة التصدير ، وتدفقات الاستثمار الأجنبى ، وزيادة فرص المنافسة ، ورفع كفاءة الاقتصاد المصرى ، والتخفيف من أعباء المواطنين ، والتمسك بالبعد الاجتماعى للتنمية... الى غير ذلك.

ومما لا شك فيه أن هذه الوزارة الجديدة تحتاج الى الوقت ، فالرؤيا والأفكار والسياسات التى تتبناها جيدة ولا خلاف عليها ، ولكن التحديات التى تواجهها ليست بالقليلة وصعبة . ومع كل التمنيات لها بالنجاح والتعرف على الأسباب التى أدت الى عدم نجاح الوزارة السابقة فان هناك خطرين يجب الاشارة اليهما :

١ - خطر أجهزة الإعلام . وهو ألا يتاح لأصحاب وجهات النظر العلمية والموضوعية والناقدة الفرصة لأن تعبر عن رأيها ، وأن تقع الحكومة الجديدة فريسة الزخم الاعلامى الوردى ، وألا ترى مخاطر الواقع بسبب دقات الطبول للصحف وأجهزة الإعلام اليومية ، أى التى تصدر من الهيئات والمنتديات والمؤسسات المحلية والدولية ، وخاصة ذات الصبغة التجارية.

ولعل من المفيد أن نشير هنا أن دقات الطبول للصحف وأجهزة الاعلام كانت تردد دائما وعلى الدوام خلال الأربع سنوات الماضية بأن العجز فى الموازنة العامة قد انخفض الى ١% أو ما دون ذلك من الناتج المحلى الاجمالى

وهنا نلحظ أن الحسابات الختامية فى السنين الأخيرة تختلف كثيرا عن الموازنة العامة ، إذ أخذ العجز الفعلى يزيد كثيرا عن الموازنة العامة ، حيث بلغ العجز الصافى الفعلى عام ٩٥ / ٩٦ نحو ٦٠١٨,٣ مليون جنيه مقابل عجز تقديرى ٥٩٦,٤ مليون جنيه فى موازنة نفس العام ، وهو ما استمر خلال عام ٩٦ / ٩٧ حيث ارتفع العجز الفعلى الى ٨٥٥٧,٤ مليون جنيه مقابل عجز تقديرى قدره ٩١٩,٧ مليون جنيه فى موازنة نفس العام .

وهكذا يتضح لنا أن نسبة زيادة العجز الفعلى عن العجز التقديرى أو المخطط قد وصلت نحو تسعة أضعاف عام ٩٦/٩٥ (٩٠٩%) ، ونحو ثمانية أضعاف عام ٩٧/٩٦ (٨٣٠%) . وهذه الزيادة تشير ببساطة الى أن العجز الصافى للموازنة هو فى حدود ٣,٥ % من الناتج المحلى الاجمالى ، أو يزيد عن ذلك قليلا ، وهى نسبة تختلف عما تعلنه وتردده أجهزة الإعلام والصحف.

وقد تسبب فى ارتفاع هذه النسبة القطاع الخاص . فقد استمر التزايد فى رصيد المتأخرات المستحقة للخزانة العامة حيث ارتفع من نحو ١٢,٧ مليار جنيه بنهاية ١٩٩٦ الى نحو ١٩,١ مليار جنيه بنهاية يونيو ١٩٩٧ ، يخص مصلحة الضرائب منها نحو ١٤,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٧ مقابل ٨,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٦ . وكان هناك تضخما كبيرا فى رصيد المتأخرات الضريبية طرف القطاع الخاص لصالح مصلحة الضرائب ، يبلغ نحو ٥.٥ مليار جنيه بنهاية يونيو ١٩٩٧ ، ويرتفع الى نحو ٧,٥ مليار جنيه بنهاية ١٩٩٩ ، وهو أمر يؤدى بالطبع الى ارتفاع نسبة العجز فى الموازنة العامة.

وعلى الجانب الآخر نجد أن الحكومة لم تبذل مجهودا لزيادة حصيلة ايرادات الدولة ، إذ تشير الحسابات الختامية لعام ٩٧/٩٦ (وهو آخر حساب ختامى متاح) الى أن جميع أنواع الضرائب على الدخل قد حققت عجزا فى

الحصيلة الفعلية عن المقرر لها فى الموازنة العامة ، باستثناء الضرائب على أرباح شركات الأموال . ولهذا استمر انخفاض الايرادات السيادية والتى هبطت نسبتها الى الناتج المحلى الاجمالى من نسبة ٢١,٢% عام ٩٣/٩٢ الى نسبة ١٥,٨% عام ٩٧/٩٦ . وهذا يعنى أن هناك فاقدا فى الحصيلة يصل الى نحو ١٤ مليار جنيه ، وهذا قدر كبير.

وكل ذلك يحتاج إعادة تقويم السياسة المالية الحالية ودراسة طرق تمويل العجز لأن كل طريقة لها آثار وتكاليف معينة على الاقتصاد الكلى ، وذلك على الرغم من أن النسبة المحققة للعجز الفعلية (٣,٥%) ليست بالنسبة الخطيرة ، حيث أنه من المتفق عليه فى النظرية النقدية أن الكتلة النقدية بالمعنى لهذا الاصطلاح بحيث تشمل النقود الورقية والنقود الائتمانية مثل الشيكات يمكن أن تزيد سنويا بمعدل يساوى الزيادة الحقيقية فى الناتج المحلى الاجمالى دون أن يولد ذلك ضغوطا تضخمية.

وما دمنا قد ذكرنا عجز الموازنة العامة ، فيجب أن نذكر عجز ميزان المدفوعات الجارى . فقد استهدفت الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ أن يحقق ميزان المدفوعات فى السنة الأخيرة من الخطة ٢٠٠٢/٢٠٠١ فائضا كبيرا قدره ١٠,٢ مليار جنيه ، على الرغم من أن العجوزات فى هذا الميزان قد بدأت منذ السنة الأولى من تلك الخطة ٩٨/٩٧ ، وتزايدت كثيرا فى عام ٩٩/٩٨ ، مما أدى ذلك الى عدم استقرار سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار ، وانخفاض الاحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى بما يقرب من ٤ مليار دولار ، والرجوع الى تجارة العملات الأجنبية فى السوق السوداء . وذلك كله بسبب جمود الصادرات وزيادة الواردات زيادة كبيرة . ويمكن أن نشير هنا الى أن الخطة الخمسية الرابعة قد استهدفت أن تنمو الصادرات الزراعية بمعدل ١٥% والصادرات الصناعية بمعدل ٢٠% والصادرات الكلية بمعدل ١٢% سنويا ، بينما لم تستهدف زيادة فى الواردات

الاستهلاكية إلا بمعدل ١,٥% وللواردات الوسيطة إلا بمعـــدل ٥% وللــواردات الاستثمارية الا بمعدل ٣% وللواردات الكلية إلا بمعدل ٣,٥ % سنويا.

وما حدث على أرض الواقع هو جمود الصـــادرات وتراجعــها وارتفــاع الواردات ارتفاعا كبيرا الى الحد الذى بلغ فيه العجز التجارى الـــى نحــو ٣٣,٢ مليار جنيه فى السنة الأولى من تلك الخطة ٩٨/٩٧ ، تزايد بعد ذلك فى الســـنة التالية ٩٩/٩٨ حتى بلغ ما يقرب من ١٤ مليار دولار نتيجة ارتفاع الـــواردات الى نحو ١٨ مليار دولار وجمود الصادرات عند ٤ مليار دولار ، وهــذا العجــز الأخير يعادل ٤٧,٥ مليار جنيه .

ونتيجة لظاهرة جمود الصادرات المصرية وتراجعها فقد انخفض حجمـــها فى عام ١٩٩٨ بنسبة ١٧% عن عام ١٩٨٠ ، حيث بلغت الصادرات حينـــذاك ٣,٩ مليار دولار بينما لم تتجاوز رقم ٣,٢ مليـــار دولار عـــام ١٩٩٨ ، أى أن الصادرات المصرية قد تراجعت عن مستواها منذ ١٨ عاما .

هذا وقد بلغ التراكم فى العجز التجارى من عام ١٩٩٠ حتى عـام ١٩٩٨ ما يعادل ٧٢,٥ مليار دولار أمريكى ، وهو رقم مخيف وخطـــير ، وهــو يمثــل عنصر الخطر فى معاملات مصر الخارجية مع دول العالم . وهذا العجز إذا لم يتم اصلاحه بتنمية وتنشيط التنمية الصادرات المصريـــة فإنــه سيشــكل لا محالـــة وبالفعل بوابة الأزمات للاقتصاد المصرى .

ولسنا هنا بصدد المقارنة مع النمور الأسيوية الأربعة والنمــور اللاحقــة وبعض دول الشرق الأوسط كتركيا واســرائيل وبعــض دول أمريكــا اللاتينيــة كالمكسيك وشيلى . فالمقارنة هنا مزعجة وبالغة الدلالة للفشل الذريع للتصديـــر المصرى ، ولكننا نقصد هنا بعض الدول العربية المحيطـــة بنــا ، فــإذا كـــانت الصادرات المصرية عام ١٩٩٨ تراجعت بنسبة ١٧% عن مستواها عام ١٩٨٠

، فإن الصادرات المغربية والسورية قد زادت بنسبة ١٩٥% و ٩٠% على الترتيب بين العامين المذكورين . وعلى ذلك فتعتبر قضية الصادرات المصرية أمام الحكومة الجديدة قضية حياة أو موت أى قضية مصيرية.

كذلك فإنه فى الوقت الذى تتزايد فيه حدة مظاهر الركود الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى ، فإن الأرقام الرسمية تطالعنا وتفاجئنا دائما وعلى الدوام بتجاوز معدل النمو فى الاقتصاد المصرى عن ٦% وهذا يستدعى إعادة النظر فى اسلوب وطرق إعداد الخطة ومتابعة تنفيذها.

٢ - خطر الأصوليون الاقتصاديون الذين يؤمنون باقتصاديات السوق الحرة على نحو ليبرالى مطلق ودون تحفظات كافية ، دون الأخذ فى الاعتبار البون الشاسع بين الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية المتقدمة وبين اقتصاد ناشئ وآخذ فى النمو والصعود مثل الاقتصاد المصرى ، فما يمكن أن يقدم فى الاقتصاد الأول لا يجوز أن يقدم بالنص والحرف فى الاقتصاد الثانى للاختلاف الشاسع وبلا حدود بينهما خاصة وأن القيادة السياسية فى مصر تتمسك دائما وعلى الدوام بالبعد الاجتماعى للتنمية . واحتمالات هذا الخطر قد تزداد مع التركيبة للتشكيل الوزارى للوزارة الجديدة وعلى الأخص المجموعة الاقتصادية الوزارية.

وما دمنا نتمسك بالبعد الاجتماعى للتنمية - شعبا وقيادة سياسية - فإن من النماذج المهمة التى تثار فى الآونة الراهنة ، هو إيجاد نموذج يجمع أو يولف بين نظام السوق أو الحرية الاقتصادية من ناحية وبين البعد الاجتماعى من الناحية الأخرى ، وذلك من أجل تجنب أو تفادى العيوب التى تلازم نظام السوق الحالى الذى يقتبس مبادئه مما يعرف بالحرية الاقتصادية المطلقة أو التقليدية أو الليبرالية المطلقة . ويعرف هذا النظام بنظام السوق الاجتماعى Social-Market System.

فمن المعروف أن نظام السوق لا يخلو من عيوب . أهمها ظهور الاحتكارات الخاصة ، واحتمال تركيز الثروة والدخل فى أيدى قليلة ، واحتمال أن يؤدى التفاعل الحر بين قرارات الأفراد الى معدلات غير مقبولة للبطالة ، ووجود فجوة فى بعض الحالات بين التكلفة الخاصة التى يتحملها الفرد والتكلفة الاجتماعية التى يتحملها الآخرون . ومن هنا فإن الدولة لا تقف موقف المتفرج وإنما يجب أن تعمل على إزالة هذه العيوب وغيها ، وأن تعمل على تهذيب قوى السوق لضمان المنافسة الفعالة ، والتوزيع العادل للدخل ، وأن تسعى لتحقيق العمالة الكاملة أو شبه الكاملة ، وأن تزيل التناقض بين مصلحة الفرد والمجموع حيث يقوم هذا التناقض ، أى على الدولة الا تتمسك أو تأخذ بالحرية الاقتصادية التقليدية أو الليبرالية المطلقة . وهذا هو نظام السوق الاجتماعى ، إشارة الى الحرية الاقتصادية من ناحية والى البعد الاجتماعى من الناحية الأخرى .

ومن المعتقد أن هذا النموذج هو أنسب نموذج للاقتصاد المصرى فى المرحلة المقبلة - مرحلة الانطلاق - الى أن يبلغ درجة النضوج ، حيث ينشد الكفاءة الانتاجية عن طريق آليات السوق والقطاع الخاص ، مع استبقاء حضور قوى للدولة لإزالة العيوب الناشئة عن التفاعل الحر بين قرارات الأفراد ، وتحقيق البعد الاجتماعى للتنمية.

البحث الثاني

سعر صرف الجنيه المصري بين الفكر الاقتصادي المصري بالتثبيت وبين الفكري الاقتصادي لصندوق النقد الدولي بالتخفيض الورقة الأولى : المشكلة

(فبراير ٢٠٠٠)

سعر صرف الجنيه المصرى
بين الفكر الاقتصادى المصرى بالتثبيت
وبين الفكر الاقتصادى لصندوق النقد الدولى بالتخفيض

(الورقة الأولى)
المشكلة

فبراير ٢٠٠٠

سعر صرف الجنيه المصرى
بين الفكر الاقتصادى المصرى بالتثبيت
وبين الفكر الاقتصادى لصندوق النقد الدولى بالتخفيض

===================

لقد غلب على الفكر الاقتصادى المصرى ثبات قيمة صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى والعملات الأجنبية ، فى مواجهة الفكر الاقتصادى لصندوق النقد الدولى الذى غلب عليه تخفيض قيمة صرف الجنيه المصرى مقابل الجنيه المصرى والعملات الأجنبية منذ أثيرت هذه القضية عام ١٩٩٤ . وبعبارة أخرى فقد حدث فى السنوات الماضية من التسعينات تصورات ثنائية التخفيض فى مواجهة التثبيت لقيمة صرف الجنيه المصرى بين صندوق النقد الدولى وبين الحكومة المصرية . وقد أشار كل جانب إلى أسبابه وحججه ومدى تأثيرها على تعزيز وضع ميزان المدفوعات المصرى وتقليل العجز فيه .

وليست هذه هى المرة الأولى التى تحتل فيها قضية سعر صرف الجنيه المصرى مركز الاهتمام الأول من قبل كل من الحكومة والمتعاملين فى الأسواق واهتمام الأعداد الكبيرة من المواطنين التى باتت تعتمد منذ فترة طويلة فى معيشتها على التدفقات الخارجية من النقد الأجنبى وخاصة بالدولار الأمريكى . فقد احتلت هذه القضية اهتمام الوزارتين السابقتين ، ولن يكون اهتمام الوزارة الحالية هى المرة الأخيرة التى تشغل فيها قضية سعر صرف الجنيه المصرى بين التثبيت والتخفيض صانع القرار المصرى والمتعاملين فى الأسواق والمواطنين المصريين على السواء ، بحكم درجة الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى استيرادا وتصديرا للسلع والخدمات وللتدفقات المالية التى تزايد حجمها ودورها فى الاقتصاد المصرى فى السنوات الأخيرة . ومن هنا كان اهتمام بيان الحكومة الحالية بهذا الأمر وهو التثبيت ضد التخفيض .

لقد نشأ جدل خلال عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بين المسئولين فى صندوق النقد الدولى من جانب ، وبين الحكومة المصرية من جانب آخر حول قضية سعر صرف الجنيه المصرى . ويومها بدا الأمر وتم تصويره على أن هناك محاولة من جانب الصندوق للتحكم فى السياسة الاقتصادية المصرية ، تقابلها من جهة أخرى مقاومة من صانعى السياسة الاقتصادية المصرية ، وذلك على الرغم من وضوح مشكلات اقتصادية مصرية لابد من وضع الحلول لها سواء تدخل الصندوق أو لم يتدخل ، وسواء اتبعت مصر نصائحه أو رفضتها . وعلى رأس هذه المشكلات الاقتصادية المصرية تأتى مشكلة العجز الدائم والمزمن فى الميزان التجارى المصرى . ومن هنا كان الدافع والإصرار لدى الصندوق على خفض سعر صرف الجنيه المصرى بنسبة تتراوح ما بين ١٠% و ١٥% . وقد خف هذا الدافع والإصرار من جانب صندوق النقد الدولى على أثر اشتعال الأزمة المكسيكية وبالتحديد فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٤ وبداية يناير ١٩٩٥ بانخفاض سعر العملة المكسيكية " البيزو " فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٤ وسرعان ما أدى ذلك إلى فقدان ثقة المستثمرين الأجانب الذين وضعوا استثمارات ضخمة فى الاقتصاد المكسيكى وانعكس ذلك على الهروب الجماعى من العملة المكسيكية مما سبب ضغطا شديدا عليها وانخفاضا حادا فى قيمة البيزو وصلت إلى نحو ٤٠ % خلال فترة قصيرة جدا خلال بداية ١٩٩٥ ، رغم ما بذله البنك المركزى المكسيكى من محاولات شبه يائسة لاستعادة الثقة ووضع حد للمضاربة النزولية ، ووجد نفسه عاجزا عن مواجهة هذا الفيضان الكاسح بعد أن انخفض احتياطياته النقدية إلى مستويات خطيرة . وكانت الفكرة السائدة وقت حدوث الأزمة المكسيكية ، أن المكسيك تعتبر نموذجا مرموقا للنجاح فى تنفيذ برنامج التثبيت لصندوق النقد الدولى ، وفى تنفيذ برنامج التكييف للبنك الدولى . وعلى الجانب المصرى جعلت هذه الأزمة المكسيكية الحكومة المصرية أكثر تشددا فى رفض الاستماع لنصيحة صندوق النقد الدولى فيما يتعلق بطلبها الملح بتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، حيث أن تخفيض قيمة البيزو كانت بمثابة الشرارة التى أشعلت الأزمة المكسيكية وأدت إلى سلسلة من التخفيضات المتتالية التى وصلت إلى ما

يقرب من ٤٠ % من قيمة البيزو المكسيكى فى فترة وجيزة ، وبالطبع هذا ما كانت تخشاه الحكومة المصرية من تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فى عام ١٩٩٥ ، خاصة وإنه كان هناك فائض فى ميزان المدفوعات فى كل من عامى ١٩٩٤ و١٩٩٥ فى مصر ، بينما كان هناك فى المكسيك عجز متزايد فى ميزان المدفوعات خلال تلك السنين ، هذا بالإضافة إلى اعتماد المكسيك على القروض قصيرة الأجل تستحق الوفاء مرة واحدة ، بينما كان ذلك غير موجود فى الاقتصاد المصرى .

لقد كان الدافع والإصرار من جانب صندوق النقد الدولى خلال عامى ١٩٩٤ و١٩٩٥ يستند فى الواقع إلى توقعات خبراء الصندوق حسب البرنامج الموقع مع الحكومة المصرية بأن ميزان المدفوعات الجارى المصرى سوف يشهد عجزا فى عام ١٩٩٦ بعد أن ظل يحقق فائضا طوال السنوات الأربع ١٩٩٢ - ١٩٩٥ . وقد استندت حسابات الصندوق فى ذلك إلى خفض معدلات التعريفة الجمركية ، وإلغاء حظر الاستيراد لبعض السلع التى ظل معمولا به حتى عام ١٩٩٥ . ويعنى العجز فى ميزان المدفوعات الجارى المصرى - من وجهة نظر الصندوق - أن التدفقات الواردة من النقد الأجنبى من حصيلة الصادرات ورسوم المرور فى قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين المصريين فى الخارج إلى آخره .. سوف تقل عن مجموع المدفوعات المطلوبة بالنقد الأجنبى من الواردات وخدمة الديون الخارجية من أقساط وفوائد إلى آخره.. ، وهو ما يعنى أنه لابد من العمل على خفض سعر صرف الجنيه المصرى لمحاولة تضييق هوة العجز فى ميزان المدفوعات ، حيث أن خفض سعر صرف الجنيه سيعمل من جهة على رفع أسعار السلع المستوردة بما يدفع نحو خفض حجمها وبالتالى قيمة الواردات ، كما أنه سيعمل من جهة أخرى على خفض أسعار الصادرات فى الأسواق الخارجية بما يدفع نحو زيادة حجم وقيمة الصادرات فى مرحلة تالية مع ارتفاع درجة التنافسية السعرية للصادرات المصرية . هذا بالإضافة إلى أن خفض سعر صرف الجنيه المصرى سيعمل من جهة أخرى على زيادة تحويلات

العاملين المصريين فى الخارج لازدياد قيمة الدولار مقابل الجنيه المصرى ، علاوة على زيادة جاذبية مصر السياحية لنفس السبب .

وكان صندوق النقد الدولى يرى فى هذا الوقت ، أى فى عامى ١٩٩٤ و١٩٩٥ أنه لابد من خفض سعر صرف الجنيه المصرى فورا لأن هناك فترة إبطاء تقع غالبا حتى تتاح الفرصة أمام المستثمرين والمشروعات القائمة للتحول عن النشاطات التى تنتج سلعا للسوق المحلية إلى نشاطات تنتج بهدف التصدير إلى الخارج .

وفى المقابل نجد أن الحكومة المصرية قد خالفت هذه النصائح للصندوق خوفا من أن خفض سعر صرف الجنيه المصرى سيعمل على زيادة المدفوعات عن الواردات الحيوية وعلى الأخص السلع الاستهلاكية الأساسية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية . كما أن هذا الخفض فى سعر صرف الجنيه المصرى لن يسمح برفع درجة التنافسية السعرية للسلع المصرية فى الخارج بحكم ضعف مرونة الصادرات ، علاوة على أن زيادة الصادرات سترتبط بالضرورة بزيادة المدفوعات على الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لدوران عجلة النشاط الاقتصادى سواء للتصدير أو للإنتاج للسوق المحلية . وقد زاد من هذا الخوف الأزمة المكسيكية فى نهاية عام ١٩٩٤ وبداية عام ١٩٩٥ والتى كان من ضمن أسبابها فى نظر بعض الاقتصاديين هو نصيحة الصندوق للمكسيك بخفض سعر البيزو المكسيكى .

وقد أغلق المناقشة فى هذا الموضوع فى نهاية عام ١٩٩٥ بين صندوق النقد الدولى والحكومة المصرية . وكان للأزمة المكسيكية دور كبير فى إغلاق ملف سعر صرف الجنيه المصرى ، وإن كان ذلك لم يمنع الصندوق من إثارة الموضوع فى السنوات التالية لعام ١٩٩٥ ولكن بطريقة أخف ودون أى ضغوط كبيرة على النحو الذى حدث من قبل .

وعلى الرغم من أن التدهور فى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار فى السوق المصرية قد بدأ منذ ما يقرب من عامين ، ولم يكن هذه المرة نتيجة لأى ضغوط من صندوق النقد الدولى ومن الجهات الأجنبية الأخرى ، فإن الأسس التى تم عرضها وراء الدعوة للتثبيت أو التخفيض تظل قائمة ، بالإضافة إلى أن وجهة نظر الحكومة المصرية السابقة والحالية ظلت تقريبا على حالها ، وهى نفى أو معارضة أى ضرورة لخفض سعر صرف الجنيه المصرى ، بل كان الهم الأكبر للحكومة المصرية هو محاولة نفى مسئولية الحكومة وسياستها عن هذا التدهور رغم أن السياسة الاقتصادية للحكومة السابقة كان لها الدول الأكبر فى خلق هذا التدهور . ويمكن ملاحظة هذا من مجموعة الأسباب المعلنة من قبل الحكومة لتدهور سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى :

١ - فقد أعلن أولا أن الزيادة الكبيرة فى الواردات التى شجعها الانخفاض الكبير الذى حدث فى أسعار صرف عملات دول الأزمة الأسيوية مقابل الدولار وبالتالى مقابل الجنيه المصرى كانت مسئولة جزئيا ، هذا علاوة على تزايد واردات بعض السلع إلى الحد الذى جعل المخزون منها يكفى السوق المحلية لعدة سنوات قادمة . ثم أضيف بعد ذلك ما يمكن تسميته زيادة السفه الاستيرادى بزيادة الواردات الكمالية من الخارج ، وكأنها ظاهرة جديدة فى الاقتصاد المصرى وليست قديمة حدثت مرات ومرات عديدة من قبل ومازالت مستمرة .

٢ - وقد أضيف سبب آخر وهو الدور المضاربى الذى لعبته شركات الصرافة فى السوق المصرى بتضخيم الأزمة فى جانب المعروض من الدولارات متجاهلة أن المضاربة فى الواقع لا تخلق الأزمة من عدم بل هى تعمل فى أفضل الأحوال على استغلالها ، ومن ثم تزيد من وقعها . ويمكن أن نقرر هنا حقيقة موقف شركات الصرافة من أزمة الدولار ، وهى أن الأجانب وقد قابلهم خلال تلك الفترة معاناة من تأخير تحويل أرباحهم ونواتج تسييل

استثماراتهم فى سوق المال ، وما لبثت أن توقفت البنوك التجارية كليا أو جزئيا عن بيع العملة . وكان من الطبيعى أن يلجأ المحتاج للعملة الأجنبية - أجنبيا كان أو عربيا أو مصريا - إلى شركات الصرافة لتدبير احتياجاته من العملات الأجنبية ، فارتفع سعر صرف الدولار لدى تلك الشركات ، وهو أمر لا يمكن أن تتحمل مسئوليته شركات الصرافة فهى آلية العرض والطلب فى ظل إغلاق المصدر الرئيسى لشراء العملة وهى البنوك التجارية . وعلى ذلك فاتهام هذه الشركات ليس فى محله ، وهو بمثابة شماعة أرادت أن تعلق عليها الحكومة بعض أسباب الأزمة ، بدليل إقرار البنك المركزى المصرى ظاهرة جديدة وهى قبول سعرين رسميين لصرف الجنيه المصرى ، سعر لدى البنوك التجارية ، وسعر ثانى لدى شركات الصرافة ، كما قبل البنك المركزى ضمنيا سعر صرف ثالث وهو السعر الحر وهو ما يمكن أن يطلق عليه السعر فى السوق السوداء .

وفى هذا الخصوص أرادت الحكومة أن تعالج أو تخفف من سلبيات أزمة النقد الأجنبى حينذاك ، فصدرت توجيهات البنك المركزى والتى اشترطت على البنوك التجارية لفتح اعتمادات الاستيراد أن تتم تغطية الاعتماد بالكامل . وكان لهذا القرار ثلاثة آثار عكسية وهى :

أ - حرمان المستوردين المصريين من فرص الاستفادة بالائتمان التجارى الذى حصلوا عليه من المصدر الأجنبى . فقد يحصل المستورد على ائتمان مدته ستة أشهر ، غير أنه يضطر فى ظل النظام القائم إلى تدبير الموارد المالية اللازمة فور طلبه فتح اعتماد .

ب - أنه فى حالة فتح اعتماد لدى البنوك لشراء سلع وسيطة أو استثمارية ، تحصل البنوك التجارية على رسوم تضاعفت قيمتها مقارنة بما كانت عليه قبل تلك الأزمة ، فضلا عن طول فترة الانتظار ، وهو ما يرفع السعر الفعلى للدولار .

ج - الأمر الثالث وهو الأخطر فقد تمثل فى لجوء المستوردين إلى الاقتراض من البنوك التجارية لتلبية متطلبات التغطية مما ساهم فى زيادة نسبة الاقتراض إلى أن وصلت حدا يهدد البنوك التجارية من نقص السيولة ، حيث وصلت نسبة القروض إلى الودائع خلال ذلك الوقت إلى نحو ٨٥ % وهو ما يعنى عدم توافر نسبة السيولة المقررة وهى ٢٠% من حجم الودائع . وإذا أضفنا إلى ذلك الاستثمار للبنوك فى الأوراق المالية تقترب النسبة إلى ١٠٠% من مجموع الودائع . ولذا ظهرت مشكلة السيولة خلال تلك الفترة فى أخطر صورها وتفوق الأعراف المصرفية . وعلى ذلك فإن قرار التغطية الكاملة للاعتمادات قد لعب دورا فى خلق مشكلة السيولة التى كان لها تداعيات كثيرة . فقد دفعت ببعض البنوك التجارية إلى إجبار عملائها الذين لم يستطيعوا سداد ما عليهم من ديون بضمان الأوراق المالية بتسييل تلك الأوراق مما قد أثر على أداء البورصة . كما دفع نقص السيولة فى البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة وهو ما يضع معوقات أمام الاستثمار ، خاصة وأن هذا الارتفاع فى سعر الفائدة لا يرجع للتضخم ، بل يرجع إلى زيادة سعر الفائدة الحقيقى الناجم عن نقص المعروض من النقود فى مواجهة الطلب المتزايد عليها ، فى ظل ظروف يصعب فيها زيادة المعروض من العملة المحلية والأجنبية نتيجة الزيادة الكبيرة فى الائتمان الذى قدمته البنوك التجارية وعمليات السوق المفتوحة المتمثلة فى قيام البنك المركزى بإعادة شراء أذونات الخزانة من البنوك التجارية أو ما يسمى بالريبو .

٣ - وقد أضيف ثالثا إلى قائمة الأسباب انخفاض عدد السائحين وبالتالى الإيرادات السياحية بعد حادثة الأقصر فى أواخر عام ١٩٩٧ .

٤ - وقد أضيف رابعا إلى قائمة الأسباب انخفاض حصيلة الصادرات المصرية من البترول مع انخفاض أسعاره فى عام ١٩٩٨ إلى أقل مستوى لها منذ سنوات طويلة .

٥ - كما أضيف خامسا انخفاض تحويلات المصريين العاملين في الخارج وبالأخص العاملين في دول الخليج بسبب انخفاض أجورهم نتيجة انخفاض أسعار البترول وبسبب الاستغناء عن عدد منهم .

٦ - ويمكن أن يضاف إلى ذلك ثبات حصيلة المرور في قناة السويس وعدم زيادتها ، ليس بسبب ثبات حركة المرور في القناة ولكن لارتفاع وحدة حق السحب الخاص مقابل الدولار الأمريكي ، والتي يتحدد على أساسها تعريفة رسوم المرور في القناة .

وغاية ما يمكن استخلاصه من هذه الرؤية للحكومة المصرية وعلى الأخص الحكومة السابقة ، أن الأسباب والعوامل التي كانت وراء تحقيق عجز كبير في الميزان التجاري خلال العامين الماضيين إنما هي عوامل مؤقتة وطارئة سوف تزول ، وأن الأمور سوف ترجع إلى طبيعتها بعد فترة من الوقت . هذا وقد ترتب على أزمة النقد الأجنبي نقص الاحتياطي النقدي للعملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري بنحو ٤ مليار دولار أمريكي خلال السنة والنصف الأخيرة من عمر الحكومة السابقة . متراجعا رصيده إلى نحو ١٦ مليار دولار مع بداية الحكومة الجديدة يغطي نحو عشرة أشهر من الواردات البالغة الآن ما بين ١٧ و ١٨ مليار دولار سنويا ، بعد أن كان هذا الاحتياطي يغطي ما يقرب من عشرين شهرا في منتصف التسعينيات .

وعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار أن بعض العوامل والأسباب المذكورة تعد أسبابا وعوامل حقيقية تفسر التدهور في حصيلة النقد الأجنبي المتدفق على الاقتصاد المصري ، إلا أن القضية تظل قائمة مثلما كانت قائمة منذ سنوات خلت وهي : هل أن التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري في الوقت الراهن وتلك المنتظر أن يشهدها خلال الأجلين المتوسط وطويل الأجل تعزز من دخول ميزان المدفوعات المصري في دائرة العجز أو أن ترجح العكس وتدخله في دائرة الأمان . وهذا هو بيت القصيد .

ومن المعروف منذ فترة أن المصادر الأربعة الرئيسية للنقد الأجنبى المتدفق على الاقتصاد المصرى وهى حصائل : البترول وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين للخارج والسياحة هى مصادر بطبيعتها متقلبة . وحتى لو افترضنا أنها غير متقلبة فهنا يمكن إثارة السؤال التالى : هل هذه المصادر الأربعة - تحت افتراض أنها غير متقلبة - ستكفى للوفاء بالمدفوعات المصرية للنقد الأجنبى أم العكس هو الصحيح مع القفزات التى يشهدها العجز فى الميزان التجارى المصرى والذى انتقل أو صعد من رقم يقل عن خمسة مليارات من الدولار الأمريكى منذ خمسة أعوام إلى ما يزيد عن ١٣ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٩ ، وهو الأمر الذى لا يتوقع أن ينعكس اتجاهه مستقبلا . فعلى الرغم من التدخل الحكومى لترشيد الواردات عبر بعض الإجراءات مثل توفير المقابل بالعملة المصرية مع طلبات المستوردين للعملات الأجنبية ، فإن وضع الميزان التجارى لم يشهد تحسنا ملموسا ، بل إن بعض الجهات مثل الغرف التجارية أعلنت أن المكون الاستيرادى الأساسى هو من السلع الوسيطة والرأسمالية ، وأن حجم الواردات من السلع الكمالية يقل عن واحد فى المائة من مجموع قيمة الواردات . وبالتالى فإن معدل النمو الذى تستهدفه الحكومة الحالية والذى يقدر ب ٧ % فى السنة القادمة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وهى السنة الرابعة من الخطة الخمسية الرابعة وذلك بأسعار عام ٩٦ / ١٩٩٧ يتطلب حجما من الواردات لا يقل عن الحجم الحالى ، ويزيد بزيادة ارتفاع معدل النمو إلى ٨ % الذى تستهدفه الحكومة فى السنة الأخيرة ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ من الخطة الخمسية الرابعة الحالية (٩٧ / ٩٨ - ٢٠٠١ / ٢٠٠٢) .

ويجب ألا يفهم من ذلك أننا نؤيد فكر صندوق النقد الدولى القائل بتخفيض قيمة الجنيه المصرى لإصلاح التدهور الحاد بل والدائم والمزمن فى الميزان التجارى المصرى ، فهذا غير صحيح على الأقل فى الوقت الراهن لأن هناك أدوات ووسائل اقتصادية أخرى لم نلجأ إليها بعد .

إن الحجة والسبب الرئيسى الذى يسوقه صندوق النقد الدولى لتبرير فكر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، هى فكرة أو نظرية لا شك أنها سليمة ، قالها ونادى بها علماء وأساتذة الاقتصاد ، بدأ بالاقتصاديين الكلاسيكيين ومارا بالاقتصاديين الكينزيين وعابرا بالاقتصاديين النيوكينزيين ومنتهيا بالاقتصاديين النيوكلاسيكيين وعلى الأخص الاقتصاديين النقديين والاقتصاديين الذين ينتمون إلى مدرسة اقتصاديات جانب العرض . بل إن هذه النظرية أساس اجتماع بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية فى منتصف ١٩٤٤ والتى تولد عنها وضع اتفاقيتى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وهما المؤسستان الدوليتان اللتان أنشئتا فعلا فى أواخر ١٩٤٥ . وجوهر الاتفاق الخاص بالصندوق يكاد ينحصر كله فى ذلك الوقت فى أسعار الصرف والوسائل التى يمكن اتباعها لتنظيم أسعار الصرف هذه تنظيما يسمح بالتوسع فى الإنتاج فى كل الدول ، والتوسع فى التبادل التجارى والاستثمار الخارجى بين الدول المختلفة توسعا منتظما يؤدى إلى ارتفاع المستوى الاقتصادى فى العالم ، وازدياد رفاهية الشعوب ازديادا مطردا ، ويسمح بتخفيض عملة البلد إذا كان هناك اختلال جوهرى أو دائم فى الميزان التجارى لتلك الدولة ، بينما لا يسمح بذلك إذا كان هذا الاختلال عرضيا أو مؤقتا ، كما لا يسمح بتخفيضه إذا كان الغرض منه استعماله كوسيلة من وسائل التنافس التجارى لكسب أسواق خارجية جديدة على حساب الدول الأخرى .

غير أن هذه النظرية باتت الآن غير صالحة فى حالة بعض الدول الناشئة ومعظم الدول النامية . فقد ثبت من واقع الخبرة العملية والنظرية أن التخفيض فى الحالة المصرية يقود إلى عكس ما ينصح به صندوق النقد الدولى . فعلى الرغم من أن مصر قد قامت بعدة تخفيضات فى سعر صرف الجنيه المصرى وبنسب مرتفعة بعد حرب أكتوبر فى عام ١٩٧٣ ، إلا أن الصادرات المصرية لم تتحسن حصيلتها وظلت جامدة بل وانخفضت قيمتها مقومة بالدولار الأمريكى فيما بين عام ١٩٨٠ و ١٩٩٩ ، وفى الوقت نفسه نمت الواردات المصرية

بمعدلات فى غاية الارتفاع ، وهو الأمر الذى يعكسه الحجم الحالى المتزايد والدائم والمزمن للميزان التجارى المصرى . والسبب فى ذلك هو أن الشروط الواجب توافرها لكى ينجح التخفيض فى تحسين العجز فى الميزان التجارى وهى : مرونة الطلب العالمى على الصادرات المصرية ، ومرونة عرضها فى السوق المحلى ، ومرونة الطلب على الواردات ، إلى غير ذلك غير متوافرة حتى الآن فى حالة الاقتصاد المصرى ، وفى حال بعض الدول الناشئة ومعظم الدول النامية ، على عكس الدول الصناعية المتقدمة . فتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى سوف يؤدى إلى مزيد من قوى الانكماش على الاقتصاد المصرى من خلال موجة الارتفاع العام الذى سيحدث فى الأسعار نتيجة انخفاض سعر الصرف ، حيث سترتفع أسعار السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية المستوردة ، مما سيكون له تأثير سلبى فى خفض مستوى الاستهلاك وإعاقة عجلة الإنتاج وانخفاض حجم الاستثمار وازدياد معدلات البطالة عما هى عليه الآن وهى بالطبع مرتفعة ، وارتفاع معدلات الفقر بين المصريين ، وأخيرا وليس آخرا تحقيق مكاسب قدرية لمن يملكون عملات أجنبية من المصريين . وكلها وغيرها أمور لا يستطيع تحملها الاقتصاد المصرى .

ويمكن أن نضيف هنا قضية خطيرة جديدة لم تلحظها الحكومة السابقة ولا الحكومة الحالية فى بياناتها وسياساتها الاقتصادية ، أو تناساها صانعوا السياسة الاقتصادية فى مصر كمبرر للفكر الذين دأبوا دائما على تبريره لتثبيت سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى والعملات الأجنبية الأخرى الحرة تجاه فكر صندوق النقد الدولى الناصح بتخفيض هذا السعر ، وهو تحقيق خسائر قدرية للاقتصاد المصرى ومكاسب قدرية للأجانب . فمن المعروف أن الحكومة الحالية قد صعدت من سياسة التخصيصية أى بيع شركات القطاع العام ، وقد تنتهى من استكمال هذه السياسة فى غضون سنتين أو أكثر قليلا . ولو قبلت الحكومة المصرية الحالية بتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، فإن ذلك يمثل زيادة قدرية بنفس نسب التخفيض فى حجم ما يؤول

للأجانب غير المصريين وغير العرب من جنيهات مصرية عند تحويلهم لأى مبالغ من الدولارات الأمريكية ، إذا ما سمح لهم بالدفع بالجنيه المصرى عند شرائهم بعض شركات قطاع الأعمال العام ، وإذا كانت قيم بيع هذه الشركات قد قيم على أساس الجنيه المصرى . وبمعنى آخر فإن الحكومة فى هذه الحالات تبيع هذه الشركات بنسبة خصم تساوى نسبة التخفيض فى الجنيه المصرى للأجانب غير المصريين وغير العرب ، وقد يشترى بعضهم من الباطن لصالح مستثمرين إسرائيليين أو غيرهم ممن يريدون أن يديروا الإقتصاد المصرى لصالح الدولة الإسرائيلية .

فلو فرضنا أن الحكومة المصرية قد حددت إحدى شركات القطاع العام المباعة للأجانب غير المصريين وغير العرب بقيمة ٣٤٠ مليون جنيه مصرى ، فإن معنى ذلك أن المستثمر الأجنبى يدفع ١٠٠ مليون دولار أمريكى على أساس سعر صرف الجنيه المصرى الحالى للدولار الأمريكى . فإذا ما قبلت الحكومة المصرية تخفيض الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى بنسبة ١٠% أو ١٥% ، فإن المستثمر الأجنبى فى هذه الحالة يستطيع شراء الشركة المشار إليها بقيمة ٩٠ مليون دولار فى حالة التخفيض بنسبة ١٠ % و٨٥ مليون دولار فى حالة التخفيض بنسبة ١٥% ، وهى نسب التخفيض التى حددها صندوق النقد الدولى للجنيه المصرى فى السنين السابقة . وبهذا يحقق المستثمر الأجنبى مكاسب قدرية ما بين ١٠ و١٥ مليون دولار ، بينما يحقق الاقتصاد المصرى خسائر قدرية بنفس القيمة . وقد تزداد هذه المكاسب وهذه الخسائر القدرية بأكثر من ذلك إذا أوصى الصندوق بتخفيض أكثر من التخفيض المشار عاليه هذه المرة .

وقد أشار بيان الحكومة الجديدة إلى الفكر الاقتصادى المصرى القائل بالتثبيت لسعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، وهو الفكر الذى ذكرته الحكومة السابقة على الدوام دون اتخاذ أو تطبيق سياسة صناعية أو تجارية تحقق هذا الفكر . فقد حدد بيان الحكومة الجديدة إلى أنه لن يجرى أى

تخفيض لسعر صرف الجنيه المصرى حيث أنه لا يوجد ما يبرر مثل هذا التخفيض ، إذ أن الأزمة الحالية فى النقد الأجنبى كانت أزمة طارئة وتم تجاوزها مع زيادة الموارد وعودتها إلى معدلاتها الطبيعية ، وانخفاض الاستخدامات ، وتوقع عودة الهدوء للسوق المصرى .

ولكن الواقع غير ذلك ، كما أن العاملين فى السوق المصرية مازالوا يرون الوضع غير ذلك ، ومن ثم لا يكفى حديث بث الطمأنينة على أهمية عودة الأمور إلى الهدوء ، إذ لا يمكن علاج انسداد فى الشرايين دون النظر لحالة القلب ذاته .

فما زالت الظاهرة وهى ظاهرة قبول سعرين رسميين لسعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، وهو سعر البنوك التجارية وسعر شركات الصرافة ، بالإضافة إلى السعر الضمنى الذى قبله البنك المركزى المصرى وهو السعر الحر أو ما يعرف بسعر السوق السوداء ، والذى نشأ وترعرع فى ظل الحكومة السابقة ، موجودة فى الحكومة الحالية ، وأن قل حجمها وقل معها الفروق بين سعر البنوك التجارية وسعر شركات الصرافة وسعر السوق الحرة أو السوداء . هذا بالإضافة إلى أن البنوك التجارية وشركات الصرافة ما زالت تتوقف كليا أو جزئيا عن بيع العملات الأجنبية للجمهور للأغراض الضرورية للسفر للعمرة والحج وزيارة الأهل فى الخارج والعلاج والتعليم فى الخارج ، إلا فى حدود أقصاها ألف دولار أمريكى للفرد وعن طريق الإذن أو الواسطة . كما أن الدولار الأمريكى فى حوزة المتعاملين من السياحة والصرافة والسوق الحرة السوداء بعيدا عن أحضان البنك المركزى فى الوقت الذى تقوم فيه البنوك التجارية بتدعيم احتياطياتها من النقد الأجنبى ، حيث أن بعض البنوك تعانى من أزمة سيولة بدليل أن الانتربنك وصل إلى ما يقرب من ٢٠ % فى الوقت الراهن ، وهو معدل التسليف بين البنوك نظرا لغياب الوعاء الرئيسى لدى البنوك وهو الودائع .

وإذا كان من الصعوبة بمكان اتخاذ إجراءات لتخفيف حدة الطلب على الدولار والعملات الأجنبية أثناء الأزمة الأخيرة في الحكومة السابقة ، فإن العاصفة قد هدأت بعض الشيء خلال الحكومة الحالية ، وأصبح بالإمكان اتخاذ حزمة من أدوات السياسة الاقتصادية المثلى في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة تزيد من الموارد من النقد الأجنبي وتحد من الضغوط على سعر الصرف ، إذ أن استمرر النزيف في النقد الأجنبي بالصورة التي حدثت خلال هذه الأزمة دون تدخل ينطوي على مخاطر عديدة وعلى الأخص في الأجل القصير ، إذ أنه عند مستوى معين يدرك المستثمرون أن الحكومة لن تستمر في تمويل سعر صرف العملة الوطنية ، وهنا تحدث هجمة مضاربية وبالتالي هروب رؤوس الأموال ، وفي الوقت نفسه يبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في التوقف لانخفاض سعر صرف العملة .

وفي هذا المقام فإن التركيز المبالغ فيه على السياسة النقدية والمالية لن تكون كافية بدون إدخال أدوات السياسة الاقتصادية المثلى ، وعلى الأخص أدوات السياسة الصناعية والتجارية في الحسبان . فالخلاف من جديد يعود إلى كلا من السياستين الصناعية والتجارية المتبعتين حاليا . فبينما أشبعنا حديثا طوال العشر سنوات الماضية وما قبلها خلال الثمانينات من عدم جدوى سياسة إحلال الواردات - وحدها - التي اتبعتها الدولة والقطاع العام والتي انطلقت مع بداية الخطة الخمسية الأولى في بداية الستينات ، فإن الوضع يعود من جديد لنفس السياسة ولكن تحت لافتة القطاع الخاص . ويكفي أن نشير هنا إلى صناعات التجميع أو صناعة السيارات ، والتي تزيد فيها نسبة المكونات الاستيرادية وينخفض فيها المكون المحلي وبالتالي القيمة المضافة الناتجة من هذه الصناعة وذلك على الرغم من تمتع هذه الصناعات بالعديد من الإعفاءات . وإذا كان الهدف من دعم مثل هذه الصناعات هو ما يقال عن توفير فرص العمل في وقت تزيد فيه معدلات البطالة في الاقتصاد المصري بمعدلات غير مسبوقة ، فإننا هنا كمن يعالج انسداد في الشرايين دون النظر في حالة القلب الاقتصادي

ذاته . بل إن الاعتماد على تدفق الاستثمارات من الخارج فى شكل استثمارات مباشرة أو استثمارات فى حافظة الأوراق المالية لن تكفل أى حل فى الأمد الطويل ، فمن المعروف أن الاستثمارات المالية تتصف بالسخونة وهدفها الأساسى هو تحقيق الربح السريع ، وغالبا ما تكون التدفقات العكسية أعلى مع تحويل التدفقات الأصلية علاوة عن أرباحها فى حالة التحول لسوق أخرى ، بل إنه فى حالة الخسارة أو سيادة جو من عدم الاستقرار حتى فى بلد نامى آخر ، فإن هذه الأموال تعود بسرعة لملاذها الآمن فى الدول المتقدمة ، كما حدث بالفعل عقب الأزمة الأسيوية الأخيرة . أما الاستثمارات المباشرة فعلى الرغم من أهميتها فى توفير رأس المال الأجنبى ونقل التكنولوجيا المتقدمة وتوفير التوظف المنتج والمتقدم والعمل على زيادة معدل النمو ، فإنها إذا ما اقتصرت على السوق المحلى وحده دون السوق الخارجى ، سيكون لها هى الأخرى آثار سلبية على الاقتصاد فى الأجلين المتوسط والطويل مع تحويل الأرباح إلى الخارج وعدم إعادتها للاستثمار فى الداخل . وربما يقودنا ذلك إلى منح الإعفاءات والمزايا الائتمانية والضريبية وغيرها على أساس الهدف التصديرى الذى يلتزم به المنتج ، سواء كان هذا المنتج مصريا أو عربيا أو أجنبيا .

وحصيلة ذلك كله أن سعر الصرف هو أهم وأخطر سعر فى منظومة الأسعار قاطبة ، فهو يؤثر على المستوى العام للأسعار ، وعلى الصادرات وعلى الواردات ومن ثم على الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، وعلى عبء المديونية الخارجية ، وعلى اتجاهات الاستثمار ، وعلى التحويلات ، وعلى درجة الثقة فى العملة الوطنية ، وعلى توزيع الدخول بين الطبقات والشرائح الاجتماعية ، إلى غير ذلك مما يصعب حصره هنا . ولهذا فإن أى قرار يتخذ بشأن تغييره يجب أن يحسب بميزان دقيق للغاية ، وأن تؤخذ البدائل والوسائل الأخرى التى تغنى عن اتخاذ قرار التخفيض ، وإلا فإن النتائج ستكون وخيمة وفى غاية الخطورة على الاقتصاد المصرى وعلى الشعب المصرى بجميع شرائحه وطبقاته الاجتماعية . وعلى ذلك يمكن اعتبار قضية سعر الصرف هذه

ليست قضية تثبيت أو تخفيض سعر صرف الجنيـــه المصـــرى مقـــابل الـــدولار والعملات الأجنبية ، بقدر ما هى قضية تتعلق بالعوامل الكامنة وراء تحديد ســعر الصرف التى تحد من الضغوط عليه ثم تزيد من الموارد من النقد الأجنبى فى كل من الأجل القصير - وليكن خلال السنتين الرابعة والخامسة من الخطة الخمســية (٢٠٠٠ / ٢٠٠١ - ٢٠٠١ / ٢٠٠٢) والأجل المتوسط والطويل ابتــداء مــن الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧) . وهنا يــأتى تكامل كل من السياستين النقدية والمالية مع السياســات الصناعيــة والتجاريــة والاستثمارية ، أو ما يمكـــن أن يعرفـــه الاقتصـــاديون المحدثـــون بالسياســة الاقتصادية المثلى لعلاج أخطر القضايا المصرية أهمية . وهـــذا هـــو موضـــوع الورقة الثانية الخاصة بسعر صرف الجنيه المصرى من ناحية العلاج فى المـــدى قصير الأجل ، وفى المدى المتوسط وطويل الأجل .

البحث الثالث

هل تتجه أسعار الفائدة فى مصر إلى الارتفاع
و ما أثر ذلك على سعر صرف الجنيه المصرى

(يوليو ٢٠٠٠)

هل تتجه أسعار الفائدة فى مصر إلى الارتفاع ؟
وما أثر ذلك على سعر صرف الجنيه المصرى ؟

يوليو ٢٠٠٠

هل تتجه أسعار الفائدة فى مصر إلى الارتفاع ؟ وما أثر ذلك على سعر صرف الجنيه المصرى ؟

من المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة فى الفترة المقبلة فى الاقتصاد المصرى . ويرجع هذا التوقع إلى عدد من العوامل ، يأتى فى مقدمة هذه العوامل الصعود المتوقع فى أسعار الفائدة على الدولار الأمريكى وما يتبع ذلك من ارتفاع الفائدة فى الاقتصاد المصرى نظرا للعلاقة الوثيقة بين الجنيه المصرى والدولار الأمريكى وإلا تحول المودعين إلى تحويل ودائعهم الادخارية بالدولار الأمريكى . كما يرجع التوقع فى ارتفاع سعر الفائدة فى الفترة المقبلة إلى زيادة حجم الائتمان الذى منحته البنوك المصرية خلال الفترة الماضية ، وعدم قدرة بعض العملاء على السداد فى ظل نقص السيولة والركود الحالى فى السوق المصرية والتى سينتج عنها تأجيل متوقع لسداد نسبة كبيرة من هذه القروض وهو ما سيؤثر مستقبلا بدوره على دورة الائتمان فى الجهاز المصرفى المصرى .

ومن المتوقع أيضا أن يكون تأثير ارتفاع أسعار الفائدة تأثيرا كبيرا وملموسا على العديد من قطاعات وأنشطة الاقتصاد المصرى وعلى الأخص فى مجال الإنتاج والاستثمار ، كما أن هذا التأثير سوف يكون كبيرا على حركة التداول فى سوق الأوراق المالية ، تلك السوق التى تراجعت فيها الأسعار بصورة كبيرة خلال الفترة الماضية .

وقد سجلت أرقام البنك المركزى ارتفاعا فى أسعار الفائدة على الجنيه المصرى خلال العام الماضى ، حيث ارتفعت فائدة ودائع ثلاث شهور من ٩,٠١% فى مارس ١٩٩٩ إلى ٩,٣٦% فى فبراير ٢٠٠٠ ، كما ارتفعت

أسعار الفائدة على أذون الخزانة من ٨.٨% إلى ٩,١٠% خلال نفس الفـــترة ، وارتفع سعر الفائدة لمدة عام من ١٢,٢٨% إلى ١٣,١٤% خلال نفس الفترة . وكل هذا يدل على ارتفاع أسعار الفائدة بالنسبة إلى الودائع . وما يقـــال علـــى ارتفاع سعر الفائدة على الودائع يمكن أن يقال أيضا بالنســـبة للقـــروض علـــى اختلاف مددها وأنواعها .

وتوضح الأرقام الصادرة عن البنك المركزى المصرى أن نسبة التسهيلات الائتمانية بالجنيه المصرى خلال العام الأخير شهدت ارتفاعـــا ملموســـا مقـــابل انخفاض التسهيلات الائتمانية بالعملة الأجنبية . وقد ساهم فى ذلك قرار البنـــك المركزى المصرى بتغطية الاعتمادات المستندية بالكامل وقيام مؤسسات الأعمال بالاقتراض بالعملة المحلية لشراء الدولار الأمريكى من خارج الجهاز المصرفى . وأمام هذا الوضع فإن الجهاز المصرفى الآن يواجه بعض المشكلات لعل أهمـــها ضعف مراكز السيولة لدى البنوك ونقص المتاح لديها من العملة المحلية وهو ما تسبب بدوره فى ارتفاع أسعار الفائدة على الجنيه المصرى .

وقد ترتب على قيام البنوك المصرية بتقييد الائتمان بـــالعملات الأجنبيـــة انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى فى مقابل الدولار الأمريكى ، وذلك علـــى الرغم من زيادة رصيدها من العملات الأجنبية ، وهو أمر يثير التساؤلات بشـــأن طبيعة السياسة النقدية المتبعة الآن . ففى حين كانت الودائع الأجنبية بـــالبنوك تعادل ٥١ مليار جنيه فى مارس ١٩٩٩ ارتفعت إلى ٥٨ مليار جنيه فى فبـــراير ٢٠٠٠ بزيادة نحو ١٤% . ورغم هذه الزيادة فقد انخفضت التسهيلات بالعملات الأجنبية من ٤٨ مليار جنيه فى مارس ١٩٩٩ إلى ٤٦ مليار جنيه فى فـــبراير ٢٠٠٠ أى بنسبة انخفاض نحو ٤% .

وفى ظل عدم التأكد بشأن سعر صرف الجنيه المصرى فى الوقت الراهن والذى بلغ فى سوق الصيارفة ما بين ٣٥٠ و ٣٥٥ – وهو انخفاض ضمنى وليس رسمى – فإنه من المتوقع تراجع فى التدفقات بالعملات الأجنبية لأغراض الاستثمار طويل الأجل وقصير الأجل فى سوق المال المصرية ، وقد ظهرت بعض أعراض هذه الظاهرة فى العام الماضى .

والراجح أن العوامل السابقة قد تؤدى إلى انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى أى يكون هناك خفيض ضمنى وليس رسمى فى سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى . ومن هنا فإننا قد نتوقع ارتفاعا فى معدل التضخم مع التأكيد على أن استخدام أى أداة من أدوات السياسة النقدية للوقوف أمام الاتجاه الصعودى لمعدل التضخم لابد وأن تؤدى بدورها فى نفس الوقت إلى مزيد من الارتفاع فى سعر الفائدة عما هو عليه الآن . وهو ما يعنى وضع العراقيل أمام النمو الاقتصادى ، وكذلك عدم تنشيط سوق الأوراق المالية فى مصر ، تلك السوق التى يرى الكثير من الخبراء أن تنشيطها فى ظل صعود أسعار الفائدة يصبح أمرا فى غاية الصعوبة ، حيث أن أى مستثمر فى سوق الأوراق المالية سيسأل نفسه لماذا استثمر فى الأوراق المالية بما ينطوى على ذلك من خاطر ولديه فرصة تكاد تكون مضمونة للحصول على معدل فائدة على الودائع يزيد على ١٢% . ومن المتوقع أن يؤدى الارتفاع فى سعر الفائدة إلى مزيد من تراجع أسعار الأسهم بالبورصة ، كما أنه سيعمل على ارتفاع تكلفة التمويل ويترك ذلك أثره العكسى على عائد الاستثمار على الأوراق المالية .

وفى ظل الاقتصاد الحر المفتوح لابد أن يتأثر الاقتصاد القومى بما يحدث خارج نطاق الدولة حيث أن رفع أسعار الفائدة على الدولار فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أدى بدوره على رفع أسعار الفائدة على الجنيه المصرى . وفى ظل التوقعات بارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكى فى المستقبل القريب ، فإن

البنك المركزى المصرى سيكون مضطرا إلى مساندة سعر صرف الجنيه المصرى برفع أسعار الفائدة عليه ، وهو ما يعنى مزيدا من القيود على الإنتاج والاستثمار العينى والاستثمار فى سوق الأوراق المالية .

هذا وقد ارتفعت أسعار الفائدة على الدولار الأمريكى فى العام الماضى بحوالى ١,٥% ، ومن المنتظر أن أى زيادة أخرى فى سعر الفائدة على الدولار الأمريكى سوف تكون فى حدود ١,٥% أخرى ، وقد تزيد عن ذلك ، وذلك حسب الظروف والأوضاع طبقا لما يتطلبه المثلث الذهبى للسياسة الاقتصادية الأمريكية وهى : التضخم والبطالة والنمو .

ومن الضرورى الإشارة هنا أن وجود حالة الضغط التى يواجهها الجنيه المصرى فى الوقت الحاضر أمام الدولار الأمريكى ومحاولة الدفاع عنها برفع أسعار الفائدة إنما هو نجاح يتحقق فقط فى الأجل القصير . ولعل أوضح الأمثلة فى هذا الخصوص ما حدث فى المملكة المتحدة عام ١٩٩٣ عندما حاول البنك المركزى البريطانى الدفاع عن الإسترلينى للاحتفاظ به ضمن النظام الأوربى الموحد وقام برفع سعر الفائدة على الإسترلينى من ٥% إلى ١٥% ، ولكنه اضطر بعد مدة قصيرة إلى الانسحاب من النظام النقدى الأوربى الموحد وتخفيض العملة .

ويجب ألا يكون هناك خلط بين السياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف . فالسياسة النقدية تعتمد على عوامل متعددة ، كما أن سياسة سعر الصرف تعتمد هى الأخرى على عوامل أخرى متعددة ، وقد تكون بعض هذه العوامل مشتركة بين السياستين المذكورتين . المهم أن استعمال سعر الفائدة للتأثير على سعر الصرف لا ينجح – وحده – فى الأجل الطويل وآثاره لن تتعدى الأجل القصير . كذلك تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع سعر الفائدة لا يعنى بالضرورة ارتفاع حجم الودائع بالجهاز المصرفى لأن ذلك يعتمد على المرونة

بالنسبة لتلك الودائع ، وعما إذا كان ارتفاع سعر الفائدة بمقدار ١% من شأنه أن يزيد الودائع بنفس النسبة . كذلك فإن مقولة أن زيادة سعر الفائدة ستؤدى إلى زيادة السيولة فى الجهاز المصرفى لم تتحقق فى النظام المصرفى المصرى فى الفترة الماضية ، إذ ارتفع سعر الفائدة بين البنوك إلى نحو ١٧% فى الفترات القصيرة ، بينما لم ترتفع الفائدة المدفوعة للعملاء بأكثر من نصف فى المائة .

كذلك هناك نوع من التناقض ، فكيف يكون هناك اتجاه رفع سعر الفائدة للمحافظة على سعر صرف الجنيه فى الوقت الذى نعلن فيه دائما وعلى الدوام بانخفاض معدل التضخم الرسمى ، ذلك أن هذا الانخفاض فى معدل التضخم الرسمى من شأنه ان يعمل على تخفيض سعر الفائدة فى الاقتصاد وليس على رفع سعر هذه الفائدة .

ومن المتصور أن تكون معدلات التضخم لرسمية المعلنة هى معدلات غير حقيقية ولا تعبر عما يجرى فى واقع الاقتصاد المصرى ، علاوة على أن هذه المعدلات يعيبها درجة التركيب والشمول الإحصائى ، ومن الضرورى مراجعتها وإعداد المقاييس المختلفة لقياس معدل التضخم فى مصر على غرار ما هو جار فى دول العالم المتقدمة . ولعل أوضح الأمثلة على هذه الحقيقة هو ارتفاع سعر الفائدة الحقيقى فى مصر الآن إلى حوالى ٧% ، وهذا السعر بكل المقاييس العالمية معدل مرتفع حيث يتراوح هذا المعدل فى أغلب الدول ما بين ٢% و ٤% بينما هو فى مصر نحو ٧% ، وهو ما يعرف بسعر الفائدة الموجب وهو عبارة عن سعر الفائدة النقدى مخصوما منه معدل التضخم .

وقد سبق أن عالجنا فى فبراير ٢٠٠٠ مشكلة (سعر صرف الجنيه المصرى بين الفكر الاقتصادى المصرى بالتثبيت وبين الفكر الاقتصادى لصندوق النقد الدولى بالتخفيض) وذلك فى ورقتين أو بحثين يقعان فى نحو ٤٠ صفحة الأولى تعالج المشكلة والثانية تعالج الحلول .

ونظرا إلى أنه يسيطر على الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن مشــكلة سعر الفائدة جنبا إلى جنب مع مشكلة اختيار إحدى السياستين الخاصتين بســعر الصرف وهما : إما أن نساند سعر الصرف فى محاولة لتثبيــت ســعر صــرف الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى والعملات الأجنبية من خلال الضــخ مــن الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى المصرى فى الأســواق عنــد حــدوث أى اهتزازات ، وإما أن نترك سعر الصرف لقوى العرض والطلب فى السوق ، فإننا نتعرض لمناقشة هذين الاختيارين بشكل سريع . ولكن هذه المناقشة لا تمنعنــا من الرجوع إلى البحثين سالفى الإشارة إليهما عاليه نظــرا لواقعيــة عــرض المشكلة وبتكامل كل من السياستين النقدية والمالية مع السياســات الصناعيــة والتجارية والاستثمارية والدخولية ، أو مــا يمكــن أن يعرفــه الاقتصــاديون المحدثون (بالسياسة الاقتصادية المثلى) .

إن هذين الخيارين لهما مزايا وسلبيات على الاقتصاد المصــرى ، كمــا يرتبط كل منهما بالسياسات الاقتصادية على المستوى المكرو اقتصادى . ففــى حالة حدوث أزمة مؤقتة فى سعر الصرف فإنه ليس من المفيد تقويمه أى تركــه حر لآليات السوق ، أما إذا كان انهيار سعر الصرف فى حالة تذبــذب مســتمرة فإن مساندة الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى المصرى له لن يستمر لفــترة طويلة ، وهذا لسبب بسيط وهو أن هذه الاحتياطيات لابد وأن تنتهى فى يوم مــا نتيجة لاستمرار حالة الضخ المستمر منها .

والمتتبع للأوضاع الاقتصادية فى الفترة الماضيــة يجــد أن الاحتيــاطى النقدى الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى قد انخفض بدرجــة كبــيرة خــلال العامين الأخيرين حيث كان يتجاوز ٢٢ مليــار دولار أمريكــى واســتمر فــى الانخفاض حتى وصل إلى نحو ١٥ مليار دولار أمريكى فى أول مارس المــاضى ٢٠٠٠ وذلك وفقا لبيانات البنك المركــزى المصــرى ، أى بانخفــاض ســبعة مليارات دولار ، وكان البنك المركزى فى هذه الفترة يضخ بمعدل يقرب من نحو

٢,٥ مليار دولار سنويا فى الأسواق ، منها نحو نصف مليار دولار من أصل الاحتياطى والباقى من خلال العوائد وعمليات إعادة الشراء التى يقوم بها البنك . وهذا يعنى أن الانهيار فى سعر الصرف مستمر واستنزاف الاحتياطى النقدى مستمر من الناحية الأخرى .

والحقيقة أن اهتزاز سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية دائم منذ الانتهاء من الحرب العالمية الثانية عندما كان مرتبطا بالجنيه الإسترلينى ويدور فى فلكه (كان سعر صرف الجنيه المصرى فى سنى ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٥٠ نحو ٥ دولار لكل جنيه مصرى) . ثم بدأنا عملية ربط الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى ، ومرت السياسات بعديد من الحلول للأزمات التى كانت تتعرض لها سعر الصرف ، وقد تم استخدام مسميات عديدة لسعر الصرف تهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية معينة فى وقتها منها استخدام جنيه التصدير الذى كان يساوى ٢,٥ دولار ، وكان هناك سعر آخر منخفض في نفس الوقت للواردات يساوى دولارا ، وكان هناك سعر الصرف التشجيعى ، وقد ألغيت كل هذه المسميات مع سياسة توحيد سعر الصرف والتزمت الحكومة المصرية بتطبيق سياسات صندوق النقد الدولى فى الالتزام بضبط المؤشرات الاقتصادية على المستوى المكرو اقتصادى كعجز الموازنة العامة ومعدلات التضخم وانخفاض عجز ميزان المدفوعات وتكوين الاحتياطات النقدية (السيولة الدولية) إلى غير ذلك .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لابد من الإصلاح الجذرى فى السياسات الاقتصادية وحل المشكلات التى تؤثر دائما وعلى الدوام فى ضبط إيقاع السوق المصرى والنقد المتعامل به . ومن أهم هذه المشكلات هو الخلل فى توزيع الدخل المصرى وعجز الميزان التجارى المصرى والمحافظة على قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأخرى . فإذا نظرنا إلى مشكلة الخلل فى توزيع الدخل نجد أن الفئات التى تنتج لا تستهلك ما تنتجه بسبب ضعف الأجور وهو نفسه ما

يسبب الركود فى الإنتاج المحلى . أما الطبقة الغنية التى تعتمد على عوائد رأس المال وسعر الفائدة والأرباح فهم يستهلكون سلعا محلية ويعتمد استهلاكهم على السلع المستوردة ، وبالتالى فإن سوء توزيع الدخل هذا يحقق انخفاضا فى استهلاك السلع المحلية وزيادة فى الاستيراد الذى يؤدى إلى زيادة عجز الميزان التجارى . وقد شهدت الفترة الماضية زيادة ملحوظة فى الاستيراد وصلت إلى ١٧ مليار دولار تركز جانب منها فى الاستيراد من الكماليات والسفه الاستيرادى. وعلى ذلك فإن مسألة إعادة توزيع الدخل وتحسين أجور الموظفين من الأمور المطلوب علاجها لزيادة استهلاك الفئات المحدودة الدخل من السلع المحلية وهى السبب الرئيسى لزيادة عجز الميزان التجارى . وعند زيادة دخل هذه الفئات يمكن زيادة الطلب بطريقة تصاعدية مع اتباع السياسة المالية لتخفيض الضرائب على الاستهلاك ، وباتباع السياسة النقدية برفع سعر الفائدة على الودائع ، ومع الالتزام بعدم ضخ أموال من البنوك لمساندة الاحتياطى الدولارى بالبنك المركزى .

وهنا نجد أن هذا الإصلاح المطلوب لضبط السياسة المالية عن طريق الضرائب قد يتعارض مع السياسة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولى التى تتبنى خفض عجز الموازنة العامة إلى نحو ١% من الناتج المحلى الإجمالى أو ما يزيد عن ذلك قليلا من خلال الإصلاح الضريبى الذى يعتمد على المبيعات وتخفيض الضرائب على الدخل وخفض الإنفاق الحكومى .

أما بالنسبة للاختيار الثانى وهو اختيار التعويم للجنيه المصرى ، فإن الأمر يتطلب زيادة الصادرات والضغط على السلع المستوردة والحد منها مع رفع سعر الواردات وتكلفتها من خلال الرسوم الجمركية وهو أمر يتعلق باتفاقية تحرير التجارة مع المؤسسة العالمية للتجارة . ومن أهم مزايا هذا الاختيار هو المحافظة على الاحتياطى النقدى وزيادة الصادرات المصرية ، ولكن يمكن أن يؤدى إلى رفع الأسعار المحلية لصالح فئات أخرى قليلة . ولهذا يرى البعض أن

مسألة تعويم الجنيه المصرى فى الوقت الراهن تعد خطرا وتكلفتها قد تكون مرتفعة بالنسبة للاقتصاد المصرى ، ويرون أن الأمر الحالى يتطلب خفض الاستيراد وزيادة موارد النقد الأجنبى سواء عن طريق الصادرات أو الاستثمار أو التحويلات أو قناة السويس والسياحة ، بالإضافة إلى زيادة دخول الأفراد عن طريق إصلاح الخلل فى توزيع الدخول .

وأيا كان ذلك فإن المتتبع للسياسات الاقتصادية التى تنتهجها الحكومات المصرية منذ بداية التسعينات لتثبيت سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار والذى يدور عند ٣٤٠ قرشا رسميا منذ ٧ سنوات تقريبا أدى إلى خفض معدل التضخم الرسمى والتى تعد إحدى مزايا استقرار سعر الصرف وثباته . ولكن أهم العيوب هو الاعتماد على الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى المصرى واستمرار انخفاضه الذى انخفض وفقا للبيانات الرسمية – غير المعلنة – إلى ١٢ مليار دولار وبالتالى استنزاف نحو ٥٠% خلال عامين أو ما يزيد عن ذلك قليلا ، ومع الاستمرار فى عملية الضخ سوف ينفذ هذا الاحتياطى وفى هذه الحالة تتعرض الدولة إلى الإفلاس وهى الأزمة التى مرت بها البلاد فى أعوام ١٩٧٩ و١٩٨٦ و١٩٩٠ التى اضطرت خلالها الحكومة إلى خفض سعر الصرف والدخول فى اتفاقيات جدولة مع صندوق النقد الدولى وفقا للبرامج التى تم تنفيذها . وتدق أزمة سعر صرف الجنيه المصرى الأسواق وهى فى حالة تصاعدية حتى بلغ سعر صرف الدولار نحو ٣٥٥ قرشا فى شركات الصرافة وأكثر من ذلك فى الأسواق الخفية ، كما اختلف كثيرا عن السعر الرسمى المعلن فى البنوك حاليا . وأمام هذه المسألة فالاقتصاد المصرى مهدد بنفس الأزمات الماضية بأعراضها الواضحة إذا تم الاستمرار فى ضخ الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى لمساندة سعر صرف الجنيه المصرى . هل نستمر فى نزيف هذا الضخ الكبير إلى آخر سنت ، أم أن يتحمل الاقتصاد المصرى مشقة معقولة من زيادة معدل التضخم فى الاقتصاد المصرى ؟

ومن هنا فإننا نعتبر قضية سعر صرف الجنيه المصرى ليست قضية تثبيت أو تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى والعملات الأجنبية ، أو قضية اختيار إحدى السياستين السابق الإشارة إليهما : سياسة الضخ من الاحتياطى النقدى أو سياسة تقويم سعر الصرف ، بقدر ما هى قضية تتعلق بالعوامل الكامنة وراء تحديد سعر الصرف التى تحد من الضغوط عليه ثم تزيد من الموارد من النقد الأجنبى فى كل من الأجل القصير والأجل المتوسط والطويل . وهنا يأتى تكامل كل من السياستين النقدية والمالية مع السياسات الصناعية والتجارية والاستثمارية ، أو ما يمكن أن يعرفه الاقتصاديون المحدثون بالسياسة الاقتصادية المثلى وليست السياسة النقدية وحدها لعلاج أخطر القضايا المصرية أهمية . وهذا يحتاج إلى علاج علمى يحسب بميزان دقيق للغاية ، ذلك أن سعر الصرف هو أهم وأخطر سعر فى منظومة الأسعار قاطبة ، فهو يؤثر على المستوى العام للأسعار ، وعلى الصادرات والواردات ومن ثم على الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، وعلى عبء المديونية الخارجية ، وعلى اتجاهات الاستثمار ، وعلى التحويلات الرأسمالية ، وعلى درجة الثقة فى العملة الوطنية ، وعلى توزيع الدخول بين الطبقات والشرائح الاجتماعية إلى غير ذلك مما يصعب حصره .

البحث الرابع

إستراتيجية التنمية الزراعية

من أجل التوجه التصدير فى مصر

(نوفمبر ٢٠٠٠)

استراتيجية التنمية الزراعية
من أجل التوجه التصديرى
فى مصر

نوفمبر ٢٠٠٠

استراتيجية التنمية الزراعية

من أجل التوجه التصديرى

فى مصر

====================

تراود سياسة الاكتفاء الذاتى من الإنتاج الزراعى حلم الكثير من الدول منذ أقدم العصور . ويسيطر على الفكر المصرى منذ الخمسينيات سياسة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالقمح نتيجة التحكم فى السوق الدولية والخوف من الحصار الاقتصادى وسياسة التجويع التى تنتهجها بعض الدول الكبرى لإجبار الدول على تغيير سياستها بما يتفق مع السياسة التى تريدها .

وفى هذا الخصوص قد نشير إلى سلع استراتيجية كسلعة القمح فى مصر. فقد كان مجموع الاحتياجات القمحية عام ١٩٨٠ قبل أن يتولى الرئيس مبارك الحكم نحو ٧,٢ مليون طن (منها نحو ١,٨مليون طن إنتاج محلى ونحو ٥,٤ مليون طن استيراد من الخارج) وبذلك كانت نسبة الاكتفاء الذاتى فى حدود ٢٥% . وقد انتهجت الحكومات المتعددة فى عهد الرئيس مبارك فى خططها الأربعة ٨٢ / ١٩٨٣ ـ ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ سياسة من شأنها التدرج نحو رفع نسبة الاكتفاء الذاتى القمحية . فقد ارتفعت الاحتياجات القمحية فى نهاية الخطة الثالثة أى فى السنة ٩٦ / ١٩٩٧ إلى نحو ١١,٥ مليون طن (منها نحو ٥,٧ مليون طن إنتاج محلى ونحو ٥,٨ مليون طن استيراد من الخارج) وبذلك ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح من نحو ٢٥% فى بداية الخطة الخمسية الأولى إلى نحو ٥٠% فى نهاية الخطة الخمسية الثالثة . كما هدفت الخطة الخمسية الرابعة إلى ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى فى القمح إلى نحو ٦٨% حيث استهدفت أن تبلغ الاحتياجات القمحية فى نهايتها أى فى السنة ٢٠٠١ / ٢٠٠٢

نحو ١٢,١ مليون طن (منها نحو ٨,٢ مليون طن إنتـــاج محلـــى ونحـــو ٣,٩ مليون طن استيراد من الخارج) . وهى نسبة الاكتفاء الذاتى القمحية تقريبا التـــى كانت موجودة فى عام ١٩٦٠ حيث بلغت هذه النســـبة حينـــذاك نحـــو ٧٠% ، انخفضت إلى نحو ٤٢% عام ١٩٧٤ ثم إلى نحو ٢٥% عام ١٩٨٠ .

وعلى العكس فقد هدفت الخطة الخمسية الرابعة إلى تخفيض إنتـــاج الأرز من نحو ٤.٩ مليون طن فى نهاية انخطة الخمسية الثالثـــة ٩٦ / ١٩٩٧ إلـــى نحو ٣,٢ مليون طن فى نهاية الخطة الخمسية الرابعة ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ وذلـــك على الرغم من أن الحزام المناخى فى مصر هو حزام إنتـــاج الأرز بينمـــا يقـــع القمح بعيدا على حدوده ، هذا بالإضافة إلى أن الأرز قد يعتبر هو الآخر ســـلعة استراتيجية وسلعة نقدية ، كما يتميز الأرز المصرى بزيادة الإنتاج وقلة التكاليف وارتفاع الجودة ، وقد كنا نصدر منه ما يقرب من ثلاثة أر باع مليون طن فـــى بداية السبعينيات على أثر توافر المياه من السد العالى . والشىء الوحيد فى غير صالح زراعة الأرز هو زيادة احتياجه للمياه حيث يحتاج فدان الأرز إلى نحـــو ٨ آلاف متر مكعب من المياه مقابل ٤ آلاف متر مكعب للقمح ، وهذا يمكن تدبيره.

والآن وبعد انحسار السياســـات الاســـتعمارية والتحـــول نحـــو اندمـــاج الاقتصاديات المختلفة فى الاقتصاد العالمى وظهور منظمة التجارة العالمية علـــى الساحة الدولية ، فهل مازال شعار الاكتفاء الذاتى من الإنتاج الزراعـــى مناســـبا لتلك الفترة التى يعيشها العالم اليوم أم أن هذا الشعار غير مفيد ويجب أن نتحول منه إلى شعار آخر وهو الإنتاج الزراعى المتميز والمنافس والقادر على غـــزو السوق العالمية بأسعار عالية نوفر به باقى المنتجات الزراعية بأسعار أقل مـــن أسعار إنتاجها فى الداخل ، وبذلك يستطيع الإنتاج الزراعى أن يتوجه إلى سياسة التوجه الخارجى أو التوجه التصديرى .

إن حلم الاكتفاء الذاتى للإنتاج الزراعى هو حلم لا يمكن أن يتحقق بالكامل لأية دولة فى العالم ، بل ولا يمكن أن يتحقق لقارة بأكملها . إن وجود سوق مشتركة بين دول قارة أفريقيا كما هو الحال بالنسبة للكوميسا أو سوق عربية بين دول العالم العربى كالسوق العربية المشتركة على غرار السوق الأوربية المشتركة سوف يكون إنجازا كبيرا لحدوث نوع من التكامل الزراعى بين دول القارة الأفريقية أو الدول العربية وسبيلا مضمونا لتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى من الكثير من المحاصيل الزراعية بأسعار مناسبة ، وهذا لا جدال فيه .

غير أننا إذا نظرنا إلى الإنتاج الزراعى فى مصر ، فنجد أن مشكلة إنتاج الكثير من المحاصيل الزراعية هى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبشكل غير تنافسى مع إنتاج الكثير من دول العالم وذلك على الرغم من انخفاض أجور العمالة الزراعية فى مصر عن مثيلاتها فى الدول المتنافسة معها فى السوق الدولية ، مما يتسبب فى محدودية تصديرنا لمحاصيلنا الزراعية . ولكن ما هو السبب ؟

يرجع السبب فى ذلك إلى أن الإنتاج الزراعى - على عكس الإنتاج الصناعى - يرتبط ارتباطا كاملا وكليا بالحزام المناخى الجغرافى . فهناك حاصلات المناخ الاستوائى ، وهناك حاصلات المناخ البارد ، وهناك حاصلات المناخ المعتدل ، ... وهكذا . وهذا ما جعل علماء الزراعة والجغرافيا يقومون بعمل تقسيم لأحزمة الإنتاج الزراعى بوجه عام .

فهناك حزام القمح ، ثم حزام القطن والذرة والأرز ، ثم حزام المطاط والكاكاو والشاى والبن والموز ... إلى آخره .

المنحرفون فى الجهاز المصرفى حرص الحكومة ورغبتها فى تشجيع رجال الأعمال لكى يقوموا بتوزيع القروض وغيرها من التسهيلات المصرفية على نحو يتسم بقدر كبير من المجاملة إن لم يكن انحرافات مما عرض أموال الجهاز المصرفى إلى عدم السداد ، وتورط عدد لا يستهان به من رجال الجهاز المصرفى فى منح الائتمان لعدد من أرباب الأعمال دون التأكد من قدرتهم وجديتهم ، وغالبا ما حدث هذا التورط نتيجة مصالح متبادلة .

٣ – عدم التوصل إلى تحديد أولويات الاستثمار على نحو يحقق أفضل توزيع للموارد الاقتصادية المتاحة . فمع التقدير لكل ما تبذله الحكومة من تصورات حول توسيع الرقعة العمرانية وإدخال التكنولوجيا المتقدمة والاندماج العالمى وإصلاح النظام القانونى والقضائى ، إلا أنها وبعد أربع سنوات من توليها المسئولية لم تنجح فى إيجاد قطاع صناعى وتصديرى قوى أو البدء فى تهيئة الفرصة لذلك ، فازداد الخلل فى الهيكل الإنتاجى والعجز فى ميزان المدفوعات .

ولقد أتت الوزارة الحالية – وزارة الدكتور عاطف عبيد – وقد ازدادت حدة تحديات الانطلاق عما كانت عليه منذ أربع سنوات سابقة . وأتت هذه الوزارة ولديها رؤية وأفكار لبناء مصر الحديثة ، وفى مقدمتها توسيع الرقعة العمرانية ودخول عصر التكنولوجيا المتقدمة والاستفادة من تطبيق نتائج ثورة المعلومات والاندماج فى الاقتصاد العالمى وزيادة نصيب مصر فى تجارة التصدير وتدفقات الاستثمار الأجنبى وزيادة فرص المنافسة ورفع كفاءة الاقتصاد المصرى والتخفيف من أعباء المواطنين والتمسك بالبعد الاجتماعى للتنمية إلى غير ذلك . ومما لا شك فيه أن الرؤيا والأفكار التى تتبناها هذه الوزارة جيدة ولا خلاف عليها ، ولكن التحديات التى تواجهها ليست بالقليلة والسهولة وإنما هى كثيرة وصعبة . وقد أشرنا حينذاك إلى نقطتين خطيرتين:

النقطة الأولى: هى خطر أجهزة الإعلام وأن تقع هذه الحكومة الجديدة فريسة الزخم الإعلامى الوردى وألا ترى مخاطر الواقع بسبب دقات الطبول للصحف وأجهزة الإعلام اليومية التى كانت تردد دائما وعلى الدوام خلال الأربع سنوات التى سبقتها منجزات لا أساس لها من الواقع وعلى الأخص فى السياسة المالية كعجز الموازنة العامة وسياسة التجارة الخارجية كعجز ميزان المدفوعات وغيرها .

أما النقطة الثانية: فهى خطر الأصوليون الاقتصاديون الذين يؤمنون باقتصاديات السوق الحرة على نحو ليبرالى مطلق ودون تحفظات كافية دون الأخذ فى الاعتبار البون الشاسع بين الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية المتقدمة وبين اقتصاد ناشئ وآخذ فى النمو والصعود مثل الاقتصاد المصرى وأن ما يمكن أن يقدم فى الاقتصاد الأول لا يجوز أن يقدم بالنص والحرف فى الاقتصاد الثانى للاختلاف الشاسع وبلا حدود بينهما خاصة وأن القيادة السياسية فى مصر تتمسك دائما وعلى الدوام بالبعد الاجتماعى للتنمية . وما دمنا نتمسك بالبعد الاجتماعى – شعبا وقيادة سياسية – فإن من النماذج المهمة التى تثار فى الآونة الراهنة هو إيجاد نموذج يجمع أو يؤلف بين نظام السوق أو الحرية الاقتصادية من ناحية وبين البعد الاجتماعى من الناحية الأخرى وذلك من أجل تجنب أو تفادى العيوب التى تلازم نظام السوق الحالى الذى يقتبس مبادئه مما يعرف بالحرية الاقتصادية المطلقة أو التقليدية أو الليبرالية المطلقة ، ويعرف هذا النظام بنظام السوق الاجتماعى ، وهو أنسب نموذج للاقتصاد المصرى فى المرحلة المقبلة – مرحلة الانطلاق – إلى أن يبلغ درجة النضوج ، حيث ينشد الكفاءة الاقتصادية عن طريق آليات السوق والقطاع الخاص ، مع استبقاء حضور قوى للدولة لإزالة العيوب الناشئة عن التفاعل الحر بين قرارات الأفراد وتحقيق البعد الاجتماعى للتنمية .

من الناحية الجغرافية خارج حزام القمح . وهذا قد يكون صحيحا . غير أننا إذا نظرنا إلى جانب تكلفة إنتاج هذا القمح ، فنجد ارتفاع أجور المهندسين وارتفاع تكاليف العمالة المقيمة وما يترتب عليها من تكاليف إعاشة كاملة وتكاليف سفر هؤلاء بالطائرات فى الأجازات ، ثم تكاليف نقل هذا الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك، بالإضافة إلى التكاليف العالية جدا للتكنولوجيا المتقدمة المستخدمة فى إنتاج هذا القمح ، هذا بخلاف تكلفة مياه الزراعة .

وبالتقييم البسيط لهذا النوع من الاستثمار وذلك عن طريق حساب العائد الكلى من محصول إنتاج القمح فى شرق العوينات وذلك بعد خصم التكاليف ، نجد أن ١٨ أردب من القمح فى جنوب الوادى يعادل إنتاج ٥ أردب فقط فى أراضى الدلتا . كل هذا رغم الاعتراف الكامل بأن سلعة القمح هى سلعة استراتيجية لها وضعها الخارجى فى حسابات الدولة مثلها فى ذلك مثل السلاح .

وهذا يبين لنا بوضوح ودون لبس مدى عدم ارتباط استراتيجية الإنتاج الزراعى فى مصر من أجل التوجه التصديرى بالحزام المناخى للمحاصيل الزراعية والإنتاج الحيوانى .

٤)) الحزام المناخى المصرى مناسب جدا من ناحية الإنتاج الحيوانى للجاموس المصرى . وعلى ذلك يجب العمل على زيادة الإنتاج من الجاموس المصرى الذى لا يوجد فى العالم كله إلا فى مصر والهند وباكستان وبعض مناطق بنجلادش .

٥)) ويمكن أن نضيف هنا نقطة هامة جدا خاصة بموضوع استصلاح الأراضى. هل نستصلح أراضى جديدة لزراعتها بمحاصيل تقليدية لا تتناسب مع تكاليف الاستصلاح ، وذلك على الرغم من أن الفكر العالمى الحديث لعمليات

استصلاح الأراضى قد ركز على استصلاح الأراضى من أجل زراعة محصول بعينه وليس استصلاحا مطلقا للمحاصيل المتنوعة ؟

إن استصلاح الأراضى الزراعية من أجل زراعة الشعير يختلف اختلافا كليا عن الاستصلاح من أجل زراعة العنب أو أشجار الفاكهة ، حيث تتحدد تكاليف الاستصلاح طبقا لما سنزرع من محاصيل مختلفة . وبالتالى فإن المحاصيل التى نحتاج لزراعتها يجب أن تتحدد أولا قبل البدء فى عملية الاستصلاح طبقا للحزام المناخى فى منطقة الاستصلاح وطبقا لاحتياجات السوق المحلية أو السوق العالمية من المحاصيل التى نستهدف زراعتها . كما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أماكن التعاقد المسبق عليها لتحديد تكاليف الاستصلاح بما يتناسب مع العائد المتوقع من زراعتها . وبذلك نحصل على أقصى عائد من مشروعات استصلاح الأراضى والتى أصبح لزاما على مصر أن تسرع الخطى فيها لمجابهة الزيادة السكانية من ناحية وزيادة صادرات الدولة من ناحية أخرى.

وهنا نأتى إلى بيت القصيد والسؤال المهم . هل نتخصص فى الإنتاج الزراعى للمحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية التى تقع فى نطاق الحزام المناخى أو الجغرافى المناسب لنا ، والتى حققنا تفوقا عالميا فيها وأسعارنا التصديرية لها أسعار تنافسية مثل القطن والبطاطس والبصل والفول والفراولة والفاصوليا والخيار والبطيخ والكنتالوب والمانجو والعنب وغيرها من المحاصيل التصديرية ، هذا بخلاف الأرز والذى كنا نصدر منه ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون طن فى بدايات السبعينيات نتيجة توفر المياه من السد العالى . ونزيد من إنتاجنا من الجاموس المصرى الذى لا يوجد فى العالم كله إلا فى مصر والهند وباكستان ، أم نستمر فى إنتاج محاصيل زراعية لا تجود فى حزامنا المناخى أو الجغرافى ، وبالتالى فإن تكاليف إنتاجها أكبر من تكاليف استيرادها علاوة على قلة غلتها ونقص جودتها ، خاصة أن احتمال حدوث حصار اقتصادى علينا أو

فرض سياسة التجويع أصبحت فى وقتنا الحاضر غير ذات بال بالنسبة لنـــا ، إذ تمتلك مصر الفلاح والمهندس الزراعى والعالم الزراعى والتكنولوجيا الزراعيـــة التى يمكن معها تغيير نوعية الإنتاج الزراعى خلال أربعة إلى ستة أشهر فقـط ، وهى سلعة استراتيجية لا يقل مخزونها فى مصر عن الحد المناسب أو الأمثـل ، هذا بالإضافة إلى أن جميع التعاقدات تكون بعد ستة أشهر من تـاريخ التعـاقد ، كذلك فإن البلاد المنتجة للسلع الاستراتيجية كالقمح وهى استراليا وروسيا وكنـدا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ويوغسلافيا والتشيك ورومانيا وغيرهـــا لا يمكن أن تتفق كلها على قرار واحد ضد مصر .

وحصيلة ذلك كله أن فكرة الصناعة الوليدة التصديرية التى تقوم عليـــها استراتيجية التوجه الخارجى أو التصديرى بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية لا تقف عند هذا القطاع فى مصر وإنما تنطبق أيضا على المنتجات الزراعيـــة ذات القيمة المضافة العالية . وفى هذا النوع من المنتجات يكمن مستقبل الصـــادرات الزراعية المصرية . غير أن التحول إلى المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية يتطلب التحول على نطاق واسع فى استراتيجية التنمية الزراعيـــة وفـــى الدور الذى ينبغى أن تقوم به الدولة ووزارة الزراعة المصرية فى هذا المجـال ، وذلك عن طريق الارتباط الكبير وربما الكامل أو الكلى بالحزام المناخى الجغرافى الذى يصل بالإنتاج الزراعى المصرى إلى الميزات التنافسية وهـــى : الإنتاجيـة العالية والتكاليف المنخفضة والجودة المرتفعة ، تلـك المـيزات التـى لا دخـل للإنسان فيها إلا عن طريق التكاليف العالية وربمــا العاليـة جـدا فـى بعـض الظروف، وإنما هى ميزات ربانية من صنع الخالق . وبذلك تتحول اسـتراتيجية الإنتاج الزراعى فى مصر إلى الإنتاج الزراعى المتميز والتنافســى فـى نفـس الوقت وبذلك نستطيع أن نعظم من الصادرات الزراعية المصرية .

البحث الخامس

الوزارة الحالية والسياسات الاقتصادية فى مصر

(يناير ٢٠٠١)

الوزارة الحالية
والسياسات الاقتصادية

يناير ٢٠٠١

الوزارة الحالية والسياسات الاقتصادية

مقدمة :

سبق أن تعرضنا فى أكتوبر ١٩٩٩ للإصلاح الاقتصادى بين الوزارة القديمة – وزارة الدكتور كمال الجنزورى – والوزارة الجديدة – وزارة الدكتور عاطف عبيد – ووصلنا فى ذلك إلى أنه على الرغم من أن وزارة الدكتور عاطف صدقى قد حققت الكثير من النجاح فى تحقيق المراحل الأولى للإصلاح الاقتصادى المالى والنقدى الأمر الذى تحقق فيه انضباط مالى ونقدى لمختلف جوانب الاقتصاد المصرى إلى حد كبير تمثل فى تخفيض عجز الموازنة العامة وتخفيض التضخم بصورة كبيرة وانضباط النظام النقدى وتحقيق فائض أو عجز صغير فى ميزان المدفوعات واستقرار سعر صرف الجنيه المصرى وتلاشى دولرة الاقتصاد المصرى إلى غير ذلك من المتغيرات المالية والنقدية . وجاءت وزارة الدكتور كمال الجنزورى لمواصلة الطريق وجنى الثمار ، إلا أن أوضاع الاقتصاد المصرى لم تتطور فى عهد هذه الوزارة نحو الهدف المنشود من الإصلاح الاقتصادى ، إذ تزايد حدة عدد من الظواهر الاقتصادية السلبية التى باتت تهدد جنى ثمار ما سبق أن تحقق فى وزارة الدكتور عاطف صدقى وعلى الأخص فى المتغيرات المالية والنقدية وتعوق ما تستهدفه من عملية الإصلاح الاقتصادى من انطلاق . وفى مقدمة هذه الظواهر السلبيات الثلاثة التالية :

١ – العجز فى الميزان التجارى فى وقت تناقصت فيه أهمية إسهام بنود المعاملات الخدمية أو غير المنظورة فى تصحيح هذا العجز .

٢ – تزايد حدة الفجوة الاستثمارية بسبب ضعف المدخرات المحلية وعدم استخدام ما هو متاح منها على النحو الأمثل وبسبب ضعف ما كان مأمولا تدفقه من استثمارات أجنبية .

٣ – تزايد حدة مظاهر الركود فى الاقتصاد المصرى من ازدياد حـدة البطالـة وتزايد المخزون وزيادة حالات التعثر فى السداد وضعف السـيولة واضطـراب سوق التجارة .

وبيننا الأسباب الحقيقية وراء هذه المظاهر السلبية الثلاث عاليـه التـى تمخضت فى فترة وزارة الدكتور كمال الجنزورى فى التالى :

١ – التفاؤل غير الحذر حول تدفق الاستثمار الأجنبى وقدرات القطاع الخـاص الوطنى ، حيث لم يتدفق الاستثمار الأجنبى بالقدر الذى كان مأمولا بل تنـاقص ، كما أن القطاع الخاص على الرغم من كل التسهيلات والحوافز الماديـة التـى قدمت له لم ترتفع ممارسته إلى مستوى المسئولية الملقاة على عاتقـه وضـل طريقه فى مجالات الاستثمار والاستيراد ، كما لم يدفع ما اسـتحق عليـه مـن ضرائب مما ضخم من حجم المتأخرات الضريبية .

٢ – عدم التوصل إلى تصور علمى صحيح حول دور الدولة فى ظل التحول إلـى نظام السوق ، حيث تخلت الحكومة عن دورها فى الرقابة والإشراف على نحـو موضوعى وفعال على القطاع الخاص الناشئ وتوجيهها نحو أولويات التنميـة ، ونشوء تحالف غير مستحب بين القطاع الخاص والجهاز المصرفى فازداد حجـم الديون المتعثرة فى الجهاز المصرفى وانتشر نوع من الفساد والانحراف فى هذا المجال ، وضخ القطاع المصرفى قدرا كبيرا من مدخرات المواطنين بعيدا عـن أولويات التنمية ، كل ذلك والحكومة تتردد فى التدخل ولا تريد أن توجه بقـوة وفاعلية حتى لا تتهم بأنها ضد الاقتصاد الحـر ، ولا تريـد أن تتفـهم حقيقـة اقتصاديات السوق وعلى الأخص فى دولة صاعدة كمصر وأن الدولة لابـد وأن يكون لها دورا مهما من أجل الحفاظ على كفاءة السوق الجديد والحيلولـة دون انحرافه . لقد شهدت السوق المصرفية خلال تلك الحكومة زيـادة فـى حـالات الانحراف والتسيب فى منح الائتمان وفى متابعتـه وتحصيلـه ، ولقـد اسـتغل

وزراعة المحصول الزراعى داخل الحزام المناخى الخاص به يصل بهذا الإنتاج إلى ميزات منحها الخالق ولا دخل للإنسان فيها إلا قليلا وهى :

- الإنتاجية العالية للمحصول الزراعى .
- التكاليف المنخفضة لإنتاج المحصول الزراعى .
- الجودة المرتفعة .

والانحراف نحو الشمال أو الجنوب عن الحزام المناخى ينتج عنه نقص متدرج فى الإنتاج وارتفاع فى تكاليف إنتاج المحصول وبعد عن الجودة . ويزيد ذلك كلما ابتعدنا عن حدود الحزام المناخى .

وبالمثل أيضا تنطبق هذه الأحزمة المناخية على الإنتاج الحيواتى . فهناك حزام إنتاج حيوانات اللبن والصوف والفراء ، وهناك حزام حيوانات اللحم ، وهناك حزام حيوانات الصحراء .

ونورد فيما يلى تفصيل مبسط لأهم أحزمة الإنتاج الزراعى التى قام بها علماء الزراعة والجغرافيا بوجه عام ومدى تطبيقها فى الإنتاج الزراعى المصرى

١)) حزام إنتاج القمح . يبدأ من أرض التشرنوزيم جنوب روسيا ويشمل كل أرض فرنسا وإنجلترا وإيطاليا واليونان ورومانيا وألبانيا ويوغوسلافيا والتشيك وأسبانيا ، ثم أراضى كندا والولايات المتحدة ، ثم جنوب استراليا . وهذا الحزام يصل بالكاد إلى أراضى الدلتا المصرية .

٢)) وتقع مصر داخل حزام إنتاج القطن والذرة والأرز والبصل والثوم والفراولة والبطاطس والطماطم والفاصوليا والبسلة واللوبيا ومن الفواكه المانجو والموالح والعنب والقرعيات (البطيخ والكنتالوب والكوسة والخيار) .

كما أن الموز المصرى محدود القابلية للتصدير ، ويكفى أن نقارن هنا بين الموز المصرى والموز الصومالى فالموز المصرى يفسد ويصبح غير قابل للاستخدام كفاكهة خلال يومين أو ثلاثة أو أربعة على أكثر تقدير ، بينما يستمر الموز الصومالى صالحا للاستخدام كفاكهة إلى اسبوعين أو ما يزيد عن تلك الفترة وذلك لسبب بسيط وهو أن الموز المصرى يزرع خارج حزامه المناخى بينما يزرع الموز الصومالى داخل حزامه المناخى ، ويلاحظ أن المحاصيل الزراعية التى تتمتع فيها مصر بالميزة النسبية فى الإنتاج الزراعى العالمى من ناحية إنتاجية الفدان ومن ناحية التكلفة ومن ناحية الجودة هى : القطن والذرة والأرز. وينطبق ذلك أيضا على البصل والثوم والبطاطس والفول والفراولة والفاصوليا والكنتالوب والبطيخ ، وبعض الخضروات الطازجة .

ونتيجة لذلك فإن هذه المحاصيل هى التى تتمتع فيها مصر بأسعار تنافسية عالمية عند تصديرها ، والمنافسة محسومة لصالح مصر ، خاصة إذا أحكمنا الرقابة على الصادرات الزراعية وتأكدنا من خلوها من الأمراض (وعلى الأخص البطاطس والبصل). وهذا ليس بالصعوبة بمكان .

٣)) أما القمح ففى حين يصل إنتاجية الفدان فى أراضى الدلتا ما بين ١٣ - ١٦ أردبا للفدان ، ينخفض هذا الإنتاج فى أسوان إلى ٦ - ٧ أردب فقط للفدان لبعده عن الحزام المناخى للقمح . وهذا يبين لنا أهمية أخذ الحزام المناخى فى الاعتبار فى استراتيجية الإنتاج الزراعى .

وقد تفيد الإشارة هنا إلى أن أحد المستثمرين الجادين الذى استثمر أمواله فى مجال الإنتاج الزراعى قد أشار خلال مؤتمر تقنيات الزراعة الحديثة الذى عقد بزراعة القاهرة أخيرا تحت إشراف رئيس جامعة القاهرة الحالى على أنه قد استطاع الوصول بإنتاجية الفدان من القمح من أراضى شرق العوينات إلى ١٨ أردبا باستخدامه التكنولوجيا المتقدمة وذلك على الرغم من وقوع شرق العوينات

وبعد ما يزيد على السنة من تحمل وزارة الدكتور عاطف عبيد المسئولية نجد لزاما علينا– استكمالا لما تعرضنا له فى أكتوبر ١٩٩٩ للإصلاح الاقتصادى بين الوزارة القديمة والوزارة الجديدة – أن نبدى بعض الملاحظات على بعض السياسات الاقتصادية التى اتبعتها وزارة الدكتور عاطف عبيد منذ توليها المسئولية فى أكتوبر ١٩٩٩ .

من الطبيعى أن تواجه الاقتصاديات المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء للدول – أية دولة – فى وقت معين – أى وقت – بعض المشاكل والصعوبات الاقتصادية المؤثرة على اقتصاد الدول للمتغيرات الاقتصادية المتعددة كعناصر الإنفاق المحلى من إنفاق خاص وحكومى ومن استثمارات ثابتة وزيادة فى المخزون ومن صادرات السلع والخدمات بما فى ذلك الواردات من السلع والخدمات والتى تكون فيما بينها مجموع الإنفاق المحلى فى الاقتصاد وذلك بعد طرح العنصر الأخير . كما تواجه هذه الاقتصاديات بعض الصعوبات والمشاكل الخاصة بالتغيرات العميقة كتكلفة الإنتاج من أجور ومدخلات ومواد وسيطة . وكذلك كثير من المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالادخار وعجز ميزان المدفوعات وعدم استقرار سعر صرف العملة المحلية بالمقارنة بالعملات الأجنبية ، وعجز الموازنة العامة والتغيرات فى عناصرها المختلفة من نفقات وإيرادات ، والتغيرات الجذرية وغير الآمنة فى السياسة النقدية من ودائع وائتمان وسيولة مصرفية وسعر الفائدة وما يترتب عليها من تضخم وزيادة فى السيولة أو ركود ونقص فى السيولة . كل هذا وغيره بالإضافة إلى متغير اقتصادى يعتبر من أهم تلك المتغيرات الاقتصادية وهو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فى تلك الاقتصاديات المعنية نظرا لدوره المؤثر والفعال فى مسيرة تلك الاقتصاديات بالإيجاب أو السلب بما يمثله من عنصر الكفاءة فى استخدام الموارد الاقتصادية واعتباره مؤشر غير مباشر يعبر عن التطور والتقدم التكنولوجى فى تلك الاقتصاديات المعنية .

ومن الطبيعى أيضا أن بعض هذه المتغيرات الاقتصادية المشار إليها عاليه أو غيرها قد لا تتفق مع الأهداف المرجوة والمستهدفة التى تضعها الحكومة – أية حكومة – لتطور ونمو اقتصادها . ومن هنا تنشأ أو تواجه الاقتصاديات المختلفة أية كانت درجة تطورها وتقدمها بعض المشكلات والصعوبات . كذلك فإن هذه المتغيرات الاقتصادية قد لا تظل ثابتة بطبيعتها ويمكن أن تتغير بسبب بعض العوامل الداخلية أو الخارجية ، وقد يكون هذا التغير متناقضا بالسلب مع تلك الأهداف التى تستهدفها تلك الدولة أو الحكومة .

ومن هنا يأتى دور السياسات الاقتصادية لعلاج هذه المشكلات والصعوبات الاقتصادية المختلفة ، وهذه السياسات هى فى الأساس طرق للتفكير تتيح لمتخذى القرارات الاقتصادية تشكيل أجوبة – فى الغالب – جديدة لمشكلات عالم اقتصادى جديد ومتغير يسير بإيقاع سريع ، على عكس العالم الاقتصادى السابق له . ويتوقف نجاح تلك السياسات الاقتصادية على عناصر ثلاث هى:

العنصر الأول : هو وضوح ما تسعى إليه السياسات الاقتصادية من أهداف.

العنصر الثانى : هو تشخيص الواقع الاقتصادى بدقة وموضوعية شديدة والاعتراف به وبتأثيره على الاقتصاد القومى.

العنصر الثالث : هو إجراء التنسيق بين السياسات الاقتصادية المزمع القيام بها والمؤثرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية وأنشطة وقطاعات الاقتصاد القومى لتتفق مع الواقع ، وعلى أن تتميز هذه السياسات بالمرونة والكفاءة فى وقت واحد ودون أى تأخير أو إبطاء فى تنفيذها بغية تحقيق الإصلاح اللازم لمتابعة السير نحو الأهداف المرجوة.

وعلى أساس هذه الأهداف الثلاثة نجحت حكومة الدكتور عاطف صدقى إلى حد كبير فى تحقيق أهداف المرحلة الأولى من مراحل الإصلاح الاقتصادى المتفق عليها مع صندوق النقد الدولى منذ عام ١٩٩١ والتى استهدفت الاصلاح أو الضبط المالى والنقدى . وقد ساعد عل تحقيق هذا النجاح تزامن برنامج

الإصلاح المالى والنقدى مع إسقاط بعض الديون وتخفيض البعض الآخر وجدولته عن طريق نادى باريس . وقد تغيرت صورة الاقتصاد المصرى تماما فى القطاع المالى والنقدى ، وتحقق استقرار مالى ونقدى لم يشهده الاقتصاد المصرى منذ فترة طويلة . وقد تمثل ذلك فى خفض عجز الموازنة العامة إلى حدود آمنة ، وانخفاض معدلات التضخم انخفاضا كبيرا وملموسا ، وتحول عجز ميزان المدفوعات الجارى إلى الفائض ، واستقرار سعر صرف الجنيه المصرى بالمقارنة بالعملات الأجنبية ، وتكوين احتياطى نقدى دولى كبير وقوى بالبنك المركزى يكفى لتغطية ما يقرب من عشرين شهرا لتمويل الواردات ، مما أحدث فى النهاية نوع من التوازن الاقتصادى على المستوى المكرو اقتصادى أو الكلى غاب عن الاقتصاد المصرى زمنا طويلا . وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالجيل الأول للإصلاح وهو التوازنات المالية .

نقطة الضعف فى وزارة الدكتور عاطف صدقى أنه قد بات واضحا خلال عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ أن الإصلاح الاقتصادى فى مصر يتطلب الدخول فى المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى أو ما يمكن أن يطلق عليه بالجيل الثانى للإصلاح الاقتصادى ، وهو الإصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى للخروج من الآثار الجانبية للبرنامج الأول وعلى الأخص تباطؤ معدلات النمو نظرا للطبيعة الانكماشية للبرنامج الأول وتخفيف الجوانب السلبية لهذا البرنامج على البعد الاجتماعى ، هذا بالإضافة إلى الدخول فى الكيان المؤسسى الذى يحمى آليات السوق من التقلبات المختلفة مثل المؤسسات التى تضبط المنافسة والاحتكار فى السوق المصرية والمؤسسات التى تعمل على تطوير هيئة سوق المال مثل الحفظ المركزى وغيرها من إصلاحات البنيان المؤسسى على بعض أو كل المحاور . وقد تأخرت وزارة الدكتور عاطف صدقى فى الدخول فى هذا البرنامج الثانى أو الجيل الثانى من الإصلاح – بعضه أو كله – مما تسبب ذلك فى تعايش ظاهرة التباطؤ الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى .

كذلك فإنه فى ضوء العناصر الثلاث السابق الإشارة عاليــه نســتطيع أن نفسر لماذا لم تنجح حكومة الدكتور كمال الجنزورى فى تحقيق أهداف المرحلــة الثانية والتى استهدفت زيادة معدلات الاستثمار والتنمية ، ولماذا انتهى بها الأمر إلى أن تترك الحكم والاقتصاد المصرى يعانى من الركود نقص السيولة بكل مــا يعنيه ذلك من نتائج وآثار سلبية على مختلف جوانـــب الاقتصـــاد المصــرى ، بالإضافة إلى الظواهر السلبية التى سبق الإشارة إليها وعلى الأخـــص العجــز الكبير فى الميزان التجارى وتزايد حدة الفجوة الاستثمارية على النحو الذى سبق معالجته فى دراستنا عن الإصلاح الاقتصادى بين الــوزارة القديمـــة والــوزارة الجديدة فى أكتوبر ١٩٩٩ .

لقد كانت أهداف كل من الحكومتين واضحة ، ولكن الاختلاف بينهما هـــو اعتراف حكومة الدكتور عاطف صدقى بواقع الاقتصاد المصرى وما يعانيه مـــن ضغوط تضخمية وعجز فى الموازنة العامة وعجز فى ميزان المدفوعات علـــى مستوى عال وتعدد فى أسعار صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار والعمـــلات الأجنبية إلى غير ذلك ، واستخدامها بالمعاونة مع صندوق النقد الدولى لــلأدوات الاقتصادية المختلفة بكفاءة ومرونة لتصحيح أوجه الخلل وصولا إلـــى تحقيـــق الهدف وقد تحقق ذلك ، بينما لم تعترف حكومة الدكتور كمال الجنزورى بــالواقع وأقامت سياساتها الاقتصادية خاصة منذ عام ١٩٩٧ على افتراضات بعيدة عـــن الواقع ، كما لم تحسن التنسيق بين السياسات الاقتصادية المؤثرة على مختلـــف المتغيرات والقطاعات مما أدى إلى تناقضات عديدة وإساءة اســـتخدام المـــوارد الاستثمارية المتاحة .

وفى ضوء العناصر الثلاث السابق الإشارة إليها عاليه أيضــــا اعـــترفت حكومة الدكتور عاطف عبيد – ولو أن الاعتراف جاء متأخرا – بواقع الاقتصـــاد المصرى وبأنه يعانى الركود منذ عام ١٩٩٧ ونقصا متزايدا فى السيولة وتدنيـــا فى قدراته التصديرية ، كما أعلنت الحكومة عن عزمها على ضخ مبلـــغ ٢٠٠

مليون جنيه شهريا لعلاج السيولة ، كما تعرض وزير الاقتصاد إلى قضية الصادرات فى أثناء رده على استجواب بمجلس الشعب وأقر بعدم زيادتها وصعوبة ذلك ، كما أقر الوزير نفسه بحالة الركود أو ما أسماه فى البداية بالتباطؤ فى النشاط الاقتصادى . وإذا كان الاعتراف بالواقع يعد شرطا ضروريا لنجاح السياسات الاقتصادية فإنه ليس شرطا كافيا ، إذ لابد أن تأتى السياسات الاقتصادية المؤثرة على مختلف المتغيرات والقطاعات الاقتصادية هى الأخرى متفقة مع الواقع ومتناسقة ومدعمة للأهداف التى تسعى إليها الحكومة وهى خروج الاقتصاد من حالة الركود وتحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار والتنمية ، كما لابد أن يتم استخدام الأدوات الاقتصادية المختلفة بكفاءة ومرونة وصولا إلى الهدف بأقل تكلفة ممكنة .

وإسهاما فى تحقيق النجاح الكامل للسياسات الاقتصادية التى تتبناها الحكومة الحالية بعد أن أوضحت جديتها واستعدادها للتعامل مع واقع الاقتصاد ، فقد يكون من الضرورى وضع عدد من الحقائق أمام نظرها ، وهى حقائق تسهم بلا شك فى المزيد من تعرفها على واقع الاقتصاد المصرى وبالتالى من نجاح سياساتها الاقتصادية فى المرحلة المقبلة ، وهى كالتالى :

١ – الخطة وسياسات الاستثمار والنمو : جاءت خطة العام الحالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ – كالعادة وكما هو الحال بالنسبة لمعظم الخطط السنوية السابقة لها – مبنية على مشروعات متباعدة وغير متناسقة ولا تفصح عن أولويات محددة . فمن يطلع على خطة هذا العام فإنه لا يستطيع القول بأن الهدف من مشروعات هذه الخطة هو تحقيق طفرة فى الصادرات المصرية ، أو العمل على تعميق القدرة التنافسية لبعض الأنشطة الصناعية ، أو التركيز على إيجاد المزيد من فرص العمل للأعداد المتزايدة من الشباب المصرى الذى يعانى البطالة ، أو حتى الخروج من دائرة الركود التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى السنين الأخيرة وغير ذلك من الأهداف الرئيسية . وغنى عن البيان أن رفع كفاءة

الاستثمارات المتاحة وما تؤدى إليه من زيادة معدلات النمو تقتضـــى أن تـــأتى المشروعات متناسقة ومتكاملة تخفيضا للتكلفة الكليـــة وتحقيقـــا لمزيـــد مـــن الوفورات الخارجية . كما أن البعد الاجتماعى الذى أعطت له الـــوزارة الحاليـــة أولوية خاصة لا يمكن أن يتحقق بكفاءة وبالقدر المطلوب إلا إذا صاحبته تنميـــة فعلية للقطاعات الإنتاجية عن طريق مشروعات متناسقة ومتكاملة . وعن طريق هذه المشروعات المتناسقة والمتكاملة يمكن أن تعد السياسة الاســـتثمارية فـــى الخطة .

وفيما يتعلق بأولويات الاستثمار فيجب أن يتم توزيع الاســـتثمارات بيـــن القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة للاقتصاد المصرى وفق أولويات تحقـق أكبر عائد ممكن من هذه الاستثمارات ، ويعتبر ذلك أحد الزوايا الرئيســـية لأى سياسة استثمارية ناجحة . وهذا ما زال بعيدا عن الواقع إذ مازلنا نشاهد خلــــلا فى توزيع هذه الاستثمارات فى مصر ، إذ كيف نفسر إنفاق الملاييـــن الكثـيرة لإطلاق قمر صناعى جديد أو فى إقامة نفق الأزهر ، فى وقت تحتاج فيه صناعة أساسية فى مصر وهى صناعة الغزل والنسيج إلى مثل هذه الملايين لتخرج مـن عثرتها وتتمكن من المنافسة على المستوى العالمى . إن الخلـــل فـــى توزيـــع أولويات الاستثمار يعنى إهدار للموارد الاقتصادية المتاحـــة وضيـــاع الفرصـــة لتحقيق معدل أكبر للتنمية ومزيدا من الصادرات المصرية والتى تشكل واحدة من أهم القضايا الاقتصادية فى جدول أولويات الدولة والمجتمع فى مصر منذ سنوات طويلة ، بل إن الدولة ممثلة فى أعلى سلطة فيها – رئيس الجمهورية – اعتبرت التصدير قضية حياة أو موت أى قضية مصيرية نظرا لخطورة جمود الصـــادرات المصرية وباعتبارها المسئول بشكل أساسى عن العجز التجـــارى الـــهائل فـــى الاقتصاد المصرى والذى بلغ تراكمه منذ الإصلاح الاقتصادى فى مصر فى عـــام ١٩٩١ إلى نهاية عام ١٩٩٩ ما يقرب من ٨٥ مليار دولار ، وهو رقم مخيـــف وخطير وهو يمثل عنصر الخطر فى معاملات مصر الخارجية مع دول العالم وإذا

لم يتم إصلاحه بتنمية وتنشيط الصادرات المصرية فإنه سيشكل لا محالة وبالفعل بوابة الأزمات للاقتصاد المصرى .

وعلى الرغم من أن متغير الاستثمار يعتبر أهم متغير فى الخطة المصرية الحالية وفى جميع الخطط المصرية السابقة لها ، إلا أن السياسة الاستثمارية لم تعد فى الخطة المصرية على الأساس الأكاديمى والعلمى السليم . إن السياسة الاستثمارية والعلمية السليمة يجب أن تتضمن ثلاث زوايا وهى :

أ. الزاوية الأولى : وهى حجم الاستثمار ، ويقاس هذا الحجم عن طريق معدل الاستثمار .

ب. الزاوية الثانية: وهى تخصيص الاستثمار بين قطاعات الاقتصاد القومى الإنتاجية وغير الإنتاجية ، ويقاس ذلك عن طريق النسب التى تخصص للقطاعات الإنتاجية الدافعة للنمو وتلك القطاعات الأخرى غير الإنتاجية ولكنها لازمة وضرورية للقطاعات الأولى وتدعيم النشاط الاقتصادى فى الدولة .

ج. الزاوية الثالثة: وهى كفاءة الاستثمار ، ويقاس ذلك عن طريق المعامل الحدى لرأس المال .

وعن طريق هذه الزوايا الثلاث لسياسة الاستثمار يحدد معدل النمو فى الاقتصاد القومى وكذلك معدلات النمو فى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة . وهذا لا نلحظه فى خطة العام الحالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ ولا فى خطط الأعوام السابقة . وقد تكون هذه نقطة ضعف كبيرة فى إعداد الخطط فى مصر . وقد كانت هذه السياسة الاستثمارية بزواياها الثلاث تعد فى تقارير المتابعة الخمسية والسنوية التى تصدرها وزارة التخطيط وتعتبر المرجع الرئيسى لتطور الاقتصاد المصرى ، وقد توقفت الوزارة عن إعدادها وإصدارها منذ ما يزيد على عشرين سنة .

أما فيما يختص بمعدل النمو الحالى فى خطة العام الحالى ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، فيلاحظ أنه فى الوقت الذى تتزايد فيه مظاهر الركود فى الاقتصاد المصرى فإن تلك الخطة تطالعنا باستهداف معدل النمو فى الاقتصاد المصرى عند مستوى ٧% للسنة الحالية (وذلك بأسعار عام ٩٧/٩٦ وهو السعر الذى حسبت به أرقام الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧ – ٢٠٠٢/٢٠٠١ والخطط المكونة لها) . وإذا ما عدل هذا المعدل بأسعار العام الذى يسبقه أو بعام الخطة نفسها فإن هذا المعدل يرتفع إلى ما بين ١٦% و ١٩% على أساس معدل تضخم سنوى رسمى فى المتوسط فى حدود ٣% ، هذا فى الوقت الذى زادت فيه استخدامات موازنة العام الحالى نفسه بنسبة ١١% ، ومن المعروف أن الموازنة العامة المصرية تعد بالأسعار الجارية على أساس قاعدة الدفع وليس قاعدة الاستحقاق . هذا مع الأخذ فى الحسبان أن معدلات التضخم الرسمية المعلنة فى السنين الحالية هى معدلات غير حقيقية ولا تعبر عما يجرى فى واقع الاقتصاد المصرى ، علاوة على أن هذه المعدلات يعيبها درجة التركيب والشمول الإحصائى ، ومن الضرورى مراجعتها وإعداد المقاييس المختلفة لقياس معدل التضخم فى مصر على غرار ما هو جار فى دول العالم المتقدمة والصاعدة . ولعل أوضح الأمثلة على هذه الحقيقة هو ارتفاع سعر الفائدة الحقيقى فى مصر الآن للودائع السنوية إلى حوالى ٩% ، وهذا السعر بكل المقاييس العالمية معدل مرتفع حيث يتراوح هذا المعدل فى أغلب الدول ما بين ٢% و ٤% ، وهو ما يعرف بسعر الفائدة الموجب وهو عبارة عن سعر الفائدة النقدى مخصوما منه معدل التضخم . والخطأ هنا فى معدل التضخم وليس فى سعر الفائدة الحقيقى .

وحتى إذا غضضنا النظر عن الركود الاقتصادى فنتساءل كيف يكون معدل النمو المستهدف فى خطة العام الحالى فى حدود ٧% ، ولم يزد حجم الاستثمار المخطط إلا بنحو ٧ مليار دولار عن السنة السابقة ٢٠٠٠/٩٩ ، إذ من المنتظر أن ينفذ فيها حجما استثماريا قدره ٧٣ مليار جنيه ، بينما المخطط حسب تقديرات وزارة التخطيط للسنة الحالية ٨٠ مليار جنيه ، بمعدل زيادة ٩,٥% ، وبمعدل استثمار سنوى فى المتوسط ما زال فى حدود أقل من ٢٠% بنقطة أو

نقطتين خلال الثلاث سنوات المنفذة والسنة الحالية . هذا فى حين أن الخطة الخمسية الرابعة قد خططت على أساس أن يكون معدل النمو السنوى فيها ٦,٩% على أساس التدرج فى أحجام الاستثمار السنوية بحيث يرتفع هذا الحجم فى السنة الأخيرة القادمة ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٥,٨% ، وهو ما يعادل حجم استثمارى قدره ٩٢,٣ مليار جنيه بأسعار ٩٧/٩٦ وبزيادة سنوية فى المتوسط ١٣% . وإذا قيم هذا الحجم الاستثمارى للسنة الأخيرة بأسعار السنة السابقة لها أو بأسعار السنة نفسها على أساس معدل تضخم سنوى فى المتوسط فإن هذا الحجم الاستثمارى يرتفع إلى ما بين ١٠٣,٥ و ١٠٦ مليار جنيه .

وقد يمكن تفسير هذا الاختلاف بين الموازنة وبين الخطة على واقعية الموازنة وعدم واقعية الخطة على اعتبار أن الخطط فى مصر قد تحولت فى السنين الأخيرة وعلى الأخص فى الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧ – ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى اتجاهات يغلب عليها الطابع السياسى أكثر مما يغلب عليها الطابع الاقتصادى . ويظهر أن رئيس الوزراء الحالى الدكتور عاطف عبيد قد استوعب أخيرا هذه الحقيقة حين أعلن فى أواخر ديسمبر ٢٠٠٠ بأنه أعطى توجيهاته إلى رفع معدل النمو للسنة القادمة ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٥% وصولا به فيما بعد إلى ٦% ، مما يعنى أن معدل النمو المنتظر تحقيقه خلال السنة الحالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ سوف يكون فى حدود أقل من ٥% وليس معدل نمو ٧% الذى جاءت به الخطة ، وربما يكون فى حدود ٤% وهو نفس متوسط معدل النمو السنوى الذى تحقق فى الخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة ٨٨/٨٧ – ٩٢/٩١ و ٩٣/٩٢ – ٩٧/٩٦ حسب تقديرات وزارة التخطيط (وذلك بأسعار عام ٨٧/٨٦ للخطة الخمسية الثانية وبأسعار ٩٢/٩١ للخطة الخمسية الثالثة) ، وذلك على الرغم من أن تقديرات البنك الدولى فى هذا الخصوص تشير إلى أن معدل النمو الذى تحقق خلال هذه الخطة الثالثة فى حدود ١,٨% عام ٩٢ و – ١% عام ٩٣ و ١,٥% عام ٩٤ و ٢% عام ٩٥ و ٣% عام ٩٦.

وقد تتبين هذه الحقيقة من واقع أرقام وزارة التخطيط – نفسها – إذا تعاملنا مع المتغيرات الاقتصادية الأساسية للأرقام المستهدفة أو المخططة والأرقام المحققة المعلنة فى سنوات الخطة الرابعة ٩٨/٩٧ – ٢٠٠١/٢٠٠٢ والتى قد لا يتسع المجال لتناولها جميعا فى هذه الورقة ، ولكن ربما يتضح ذلك أكثر إذا ركزنا هنا على المتغير الخاص بميزان المدفوعات لصعوبة التلاعب فى أرقامه الفعلية نظرا لأن البنك المركزى المصرى هو المسئول عن إعداده ويراقبه فى الغالب بأسلوب غير مباشر صندوق النقد الدولى بإعداده بعض التقديرات لموازين المدفوعات لدول العالم المختلفة ، بالإضافة إلى تصورات رجال الأعمال والاقتصاد والمال عن أحوال السوق المصرى وارتباطه ببنود ميزان المدفوعات المختلفة .

فقد أسفر ميزان المدفوعات الجارى خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧ – ٢٠٠١/٢٠٠٢ عن عجوزات تقدر بنحو ٨,٤ مليار جنيه فى السنة الأولى ٩٨/٩٧ (مقابل فائض مخطط ٢,٤ مليار جنيه) ، ونحو ٥,٨ مليار جنيه فى السنة الثانية ٩٩/٩٨ (مقابل فائض مخطط ١,٥ مليار جنيه) ، ونحو ٤ مليار جنيه فى السنة الثالثة ٩٩/ ٢٠٠٠ (مقابل فائض مخطط ٦,٧ مليار جنيه) . وهذه فروق ضخمة بين العجوزات الفعلية وبين الفوائض المخططة لميزان المدفوعات الجارى فى السنوات الثلاثة الأولى من الخطة الخمسية الرابعة .

وفى الوقت الذى نجد فيه هذه الفروق الضخمة بين العجوزات الفعلية وبين الفوائض المخططة لميزان المدفوعات الجارى المصرى ، يلاحظ أن هذه الفروق تكاد تتلاشى بين معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى المخططة والفعلية خلال نفس السنوات ، إذ يبلغ معدل النمو الفعلى فى السنة الأولى ٩٨/٩٧ من الخطة الخمسية الرابعة نحو ٥,٧% (مقابل معدل مخطط ٦%) ، ومعدل نمو فعلى فى السنة الثانية ٩٩/٩٨ نحو ٦,١% (مقابل معدل مخطط ٦,٢%)

ومعدل نمو فعلى فى السنة الثالثة ٩٩/٢٠٠٠ نحو ٦,٥% (مقابل معدل نمو مخطط ٦,٨%) .

وهذا يدعو إلى التشكيك فى صحة تقديرات الخطة الخمسية الرابعة والخطط السنوية المكونة لها واعتبار أرقامها ذات طبيعة سياسية وليست ذات طبيعة اقتصادية . وربما يكون القصد من ذلك هو الإعلام الوردى ودقات الطبول لها فى الصحف وأجهزة الإعلام المحلية ومن المنتديات والمؤسسات الدولية ذات الصبغة التجارية ، وهذا ما شوهد بالفعل خلال السنوات الماضية .

وقد نضيف هنا أن الخطة الخمسية الرابعة فى سنتها الأخيرة ٢٠٠١/٢٠٠٢ – وهى على الأبواب بعد ستة أشهر – قد استهدفت فائضا فى ميزان المدفوعات قدره ١٠,٢ مليار جنيه بأسعار ٩٦/٩٧ ، وبالطبع يرتفع هذا الفائض إذا قيم بالأسعار الحالية . فهل هذا معقول وممكن بعد أن تبينا من العجوزات فى هذا الميزان منذ سنتها الأولى كما سبق بيانه ، وبما أدى إليه ذلك من عدم استقرار سعر صرف الجنيه المصرى وانخفاضه تجاه الدولار الأمريكى والعملات الأجنبية وانخفاض الاحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى . هذا مع العلم أن خطة السنة الرابعة الحالية ٢٠٠٠/٢٠٠١ قد استهدفت فائضا فى ميزان المدفوعات الجارى يقدر بنحو ١.٦ مليار جنيه بأسعار عام ٩٦/٩٧ وبالطبع هذا الفائض سوف يرتفع إذا عدل بسعر العام الذى يسبقه أو بسعر عام الخطة . وتشير المؤشرات المتاحة إلى أن هذه السنة ستسفر عن عجز فى ميزان المدفوعات المصرى – وليس فائضا كما خطط لها – على غرار ما حدث فى السنوات الثلاث الأولى من الخطة الخمسية الرابعة .

وحصيلة ذلك كله أن هذا يبعدنا عن الواقع ولا يتفق مع أحد عناصر السياسة الاقتصادية السليمة والرشيدة وهو القدرة على تشخيص الواقع الاقتصادى بدقة وموضوعية شديدة والاعتراف به وبما يطرأ عليه من تغييرات

وتطورات ، حيث أن المتغيرات الاقتصادية لا تظل ثابتة ويمكن أن تتغير تحت تأثير عوامل خارجية وداخلية عدة ولا يوجد ما يحول دون أن يأتى التغير سلبيا متناقضا مرة أخرى مع الأهداف المرجوة ومثيرا لمشكلة أو صعوبة اقتصادية . وهنا يأتى دور السياسات الاقتصادية وعناصر نجاحها الثلاث: وضوح الأهداف ، تشخيص الواقع الاقتصادى بدقة وموضوعية والاعتراف به ، والتنسيق بين السياسات الاقتصادية المؤثرة على مختلف المتغيرات والقطاعات الاقتصادية مع كفاءة ومرونة استخدام الأدوات الاقتصادية لتتفق مع الواقع وتتلاءم مع ما يحدث من تغييرات وتطورات وصولا إلى الأهداف المرجوة .

كما يدعونا ذلك إلى التفكير الجاد فى إدخال الإصلاح الحقيقى على عملية أو وزارة التخطيط فى مصر من النواحى الفنية والتكنيكية ومن نواحى الكوادر العلمية الخلاقة ، وأن يحتل معهد التخطيط – والذى تم تجاهله لفترة طالت رغم ما فيه من كوادر علمية وتخطيطية على مستوى عال قادرة على وضع الخطط والسياسات لبناء دولة عصرية – الدور القيادى فى إعداد استراتيجية وأهداف ونماذج الخطة أو على الأقل دورا مهما فى إعداد الخطط طويلة ومتوسطة وسنوية الأجل ومتابعة تنفيذها وتقويم أدائها ، وأن نتحول إلى التخطيط التأشيرى الذى يتناسب مع التحول الاقتصادى فى مصر من نظام اقتصاد شمولى قائم على هيمنة القطاع العام والتخطيط المركزى إلى نظام يأخذ بفلسفة الحرية الاقتصادية وتقوم على أساس القطاع الخاص وقوى السوق وآلياته ، إذ ما زال التحول فى مصر من نظام التخطيط ذو الطابع المركزى إلى نظام التخطيط التأشيرى – الذى يعتمد فى تحقيق أهداف الاقتصاد على أدوات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية – فى بدايته وما زال هناك خلط بين الأسلوب المركزى والأسلوب التأشيرى وأن الغلبة ما زالت للأسلوب الأول . ولا نريد أن نعقد تقويما لأسلوب إعداد الخطة فى مصر فى الوقت الراهن ، فهذا خارج عن الهدف من هذه الورقة وربما يحتاج ذلك إلى بحث مطول فيما بعد . وقد يكفى أن نشير هنا أن الخطة الخمسية الرابعة أعدت فى ثلاث مجلدات وبيان إحصائى :

المجلد الأول يشتمل على الاستراتيجية القومية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية ويقع فى ٤٨٨ صفحة فولسكاب ويزن ٢ كيلو ، والمجلد الثانى يشتمل على المكونات الرئيسية والقطاعية ويقع فى ٨١٧ صفحة فولسكاب ويزن ٢,٥ كيلو ، والمجلد الثالث (من جزءين) ويشمل على المشروعات وبياناتها التفصيلية ويقع فى ١٨٠٢ صفحة فولسكاب ويزن ٥ كيلو ، والبيان الإحصائى يشتمل على البعد المكانى للمشروعات ويقع فى ١١٤٤ صفحة فولسكاب ويزن ٣ كيلو ، وبذا يكون مجموع عدد صفحات الخطة الخمسية الرابعة ٤٢٥١ صفحة فولسكاب تزن ١٢,٥ كيلو . هذا فى الوقت الذى نرى بعض الدول الأخرى التى أخذت بنظام التخطيط التأشيرى كأداة من أدوات الإصلاح الاقتصادى عندها كما هو الحال بالنسبة لدولة كماليزيا وبعض الدول المجاورة لها فى جنوب شرق أسيا وفى أماكن أخرى من العالم يتراوح صفحات الخطة الخمسية فيها بين ٢٠٠ – ٣٠٠ صفحة عادية . بل إن الدول التى كانت اشتراكية وتحولت من التخطيط الاشتراكى المركزى إلى التخطيط الاشتراكى اللامركزى كيوغسلافيا فإن خطتها الخمسية كانت تقع فى حدود أقل من ٢٠٠ صفحة . ومن هنا كان من الضرورى أن نسترشد بنظام التخطيط التأشيرى فى الدول التى تطبقه فى الوقت الحاضر من سياسات اقتصادية ومالية ونقدية ومن أهداف كلية وقطاعية ومن متغيرات اقتصادية أساسية واجتماعية ومن تنمية إقليمية إلى غير ذلك من مكونات خططهم التأشيرية .

وأخيرا يجب ألا يفوتنا التعرض للمؤشرات الخاصة بمعدل النمو الاقتصادى بالنسبة للعالم وللدول الصناعية المتقدمة ، فهناك بعض تلميحات ظهرت خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ عن الهيئات الدولية وغيرها تفيد بأن معدل النمو العالمى سوف ينخفض من نحو ٤% عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٣% فى العام القادم ٢٠٠١ نتيجة التباطؤ والركود الاقتصادى فى بعض الدول الصناعية الرئيسية . والدول الصاعدة والنامية – بما فيها مصر – ليست مستقلة عن الاقتصاد العالمى . كذلك فإن مجلس الاحتياطى الفيدرالى فى الولايات المتحدة

الأمريكية قد حذر من احتمالات أن يشهد الاقتصاد الأمريكى حالة ركود خلال عام ٢٠٠١ وبين أن الخطر الأساسى على الاقتصاد الأمريكى فى المستقبل يتمثل فى ضعف الأداء الاقتصادى وليس فى خطـر التضخـم . وقـد فسـر المراقبـون الاقتصاديون فى الأسواق المالية مخاوف مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكـى على أنه مؤشر على احتمال خفض معدلات الفائدة فى وقـت قريـب . وعلـى الصعيد نفسه أعلن الرئيس الأمريكى كلينتون أنه ينبغـى لمجلـس الاحتيـاطى الفيدرالى الأمريكى أن يدرس ما إذا كان يتعين خفض أسعار الفائدة وقال إذا كان هذا المجلس يعتقد أن الاقتصاد الأمريكى يتباطأ بشكل كبير فإنهم قد يرغبون فـى خفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل مرة أخرى ومحاولة إتاحة قـدر أكـبر مـن الاستثمارات . ومن ناحية أخرى أعرب محللون أمريكيون عن قلقهم إزاء تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية وبروز شبح الكساد مـع تولى الرئيس الأمريكى الجديد بوش بعد أطول فترة مـن النشـاط الاقتصـادى تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية . ومـن المنتظـر أن الوضـع الاقتصـادى الأمريكى سوف يتصدر قائمة اهتمامات الرئيس الجمهورى الجديد جورج بـوش الابن ، وهناك بعض التحذيرات من تعرض دوائر المال والأعمال فى حالة إقالـة آلان جرينسبان رئيس مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى من منصبه بسـبب الفتور الواضح فى علاقته مع الرئيس الجديد بوش . وكان آلان جرينسبان قـد دأب على انتهاج سياسة أسعار فائدة عالية لتحاشـى التضخـم وتهدئـة قـوة الاقتصاد الأمريكى ، ولكن المجلس بدأ فى النصف الثانى من ديسمبر ٢٠٠٠ فى خفض سعر الفائدة لتفادى خطر أكثر قوة وهو كساد الاقتصاد الأمريكى مع بداية تولى الجمهوريون السلطة بعد ثمانية أعوام من حكم الحزب الديمقراطى .

أما فيما يتعلق بسياسات البطالة والتوظف فى الاقتصاد المصرى وهى من أهم القضايا الحيوية ، فنظرا لأهميتها وخطورتها الراهنة فى الاقتصاد المصـرى ، وتعدد الرأى فى أحجامها ومعدلاتها واتجاهاتها ما بين الرأى الحكومى والرأى الآخر بما فيه المعارضة ، وعدم تشخيص واقعها بدقـة وموضوعيـة شـديدة

والاعتراف به من جانب الحكومة وبتـــأثير ذلــك علـــى الوضـــع الاقتصـــادى والاجتماعى فى مصر ، فسوف نخصص لها بحثا مستقلا ومطــولا يتلائـــم مـــع أهميتها الكبرى فى حياة المجتمع المصرى – حتى لا تطغى على الورقة موضـــع البحث – فى القريب العاجل إن شاء الله .

٢ – الموازنة العامة والسياسة المالية : نأتى بعد ذلك إلى الموازنة العامـــة للعام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ والمفروض أنها الأداة المالية الرئيسية للخطة لنفس السنة . ومن يراقب موازنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ يلاحظ اتجاه كل من العجـــز الكلـــى والعجز الصافى إلى الزيادة – من الناحية القيمية والنسبية – خـــلال الســـنوات القليلة الماضية . فقد بلغ العجز الكلى فى موازنة عام ٩٧/٩٨ نحو ٧,٢ مليـــار جنيه ثم ارتفع إلى ٧,٩ مليار جنيه فى موازنة عام ٩٨/٩٩ ونحو ٨,٩ مليـــار جنيه فى موازنة ٩٩/٢٠٠٠ ثم قفز إلى ١٣,٨ مليار جنيه فى موازنـــــة عـــام ٢٠٠٠/٢٠٠١ . أما العجز الصافى فقد اطردت زيادته من نحو ٠,٧ مليار جنيه فى كل من موازنة عامى ٩٨/٩٩ و ٩٩/٢٠٠٠ ثم قفز إلى ٣,٦ مليار جنيه فى موازنة عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ . ومن هذا يتضح أن نسبة عجز الموازنة العامة قد اتجهت إلى الزيادة .

وقد اتجهت نسبة عجز الموازنة العامة فى العام المـــالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى الزيادة ، وتقدر نسبة العجز الكلى لهذا العام بنحو ٤,٥ % والعجز الصـــافى بنحو ١,٥% من الناتج المحلى الإجمالى (على أساس أن هذا الناتج قد حســـب بالأسعار الجارية لنفس العام) . هـــذا وقـــد توقـــع مشـــروع موازنـــة عـــام ٢٠٠٠/٢٠٠١ زيادة الإيرادات بنحو ١١ مليار جنيه عما كانت عليه فى مشروع موازنة العام السابق ٩٩/٢٠٠٠ . ومن الصعب تحقيق هذه الزيادة الكبيرة فـــى الإيرادات نظرا لتواجد الركود فى النشاط الاقتصادى والذى من المنتظر أن تظـــل حصيلة الإيرادات عما هى عليه إن لم تنخفض حصيلة الضرائب وبالتالى يرتفـــع العجز الكلى والعجز الصافى عما هما مقدران فى تلك الموازنة ، كما ترتفع نسبة

كل من العجز الكلى والعجز الصافى إلى الناتج المحلى الإجمالى إلـــى نسـبتين تتجاوز النسبتين المشار إليهما عاليه . والدليل على ذلك هو الفروق الكبيرة بين العجز الكلى والعجز الصافى الواردة فـــى مشـروع موازنتـــى عـامى ٩٦/٩٥ و٩٧/٩٦ وبين هذين العجزين فى الحساب الختامى الفعلى لتلك السنتين – وهما السنتين المتاح عنهما حسابات ختامية فعلية – . ففيمـــا يتعلـق بعـام ٩٦/٩٥ يلاحظ أن مشروع الموازنة للعجز الكلى كان فى حدود ٥.٥ مليار جنيـه بينمـا أسفر الحساب الختامى لهذه السنة عن ارتفاع العجز إلى ١٧,٦ مليار جنيـه أى نحو ٣,٢ مرة عما هو مقدر له ، كذلك كان مشروع الموازنة للعجز الصافى فى حدود ٠,٦ مليار جنيه بينما أسفر الحساب الختامى عن ٦ مليار جنيه أى نحـو ١٠ مرات . أما فيما يتعلق بعام ٩٧/٩٦ فيلاحظ أن مشروع الموازنـــة للعجـز الكلى كان فى حدود ٦,٣ مليار جنيه بينما أسفر الحساب الختامى لهذه السـنة عن عجز ارتفع إلى ٢٢,٢ مليار جنيه أى نحو ٣,٥ مرة عما هو مقـدر لـه ، كذلك فإن مشروع الموازنة للعجز الصافى كان فى حدود ٠,٩ مليار جنيه بينمـا أسفر الحساب الختامى عن ٨,٥ مليار جنيه أى نحو ٩,٥ مرة .

ومن هذا يتضح أن الحسابات الختامية للموازنة العامة تعكـس الفجـوة الكبيرة بين العجز الفعلى والأرقام المقدرة له فى مشروع الموازنة ، وهو الأمـر الذى يعزى أساسا إلى قصور الموارد الفعلية وعلى الأخص الضرائب عن تحقيق المستهدف منها . وبالطبع فإن العجز الكلى والصافى فـى مشـروع الموازنـة الحالية للعام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٠هو أقل بكثير عن الواقع منذ عـام ٩٦/٩٥ . ويعتبر ذلك تحديا خطيرا ، كما يعتبر فى الوقت نفسـه مكمـن خطـورة علـى الاقتصاد المصرى يجب التصدى له بحزم لتجنب شـبح التضخـم الـذى عانـه الاقتصاد المصرى قبل الإصلاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٥ إلـى عـام ١٩٩٠ نتيجة العجز فى الموازنة العامة خلال تلك الفترة الطويلة مـن ناحيـة القيمـة والنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى على حد سواء والتى مول جزء مهم منـها عن طريق التمويل التضخمى .

ومن النقاط المهمة التى يجب التركيز عليها فى هذا المجال أيضا هـو أن الوضع الميزانى لموازنة الدولة لم يقف عند هذا المستوى مـن العجـز الكلـى والصافى على النحو عاليـه فحسـب ، بـل تشـير الموازنـة العامـة للعـام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بالتحول من سياسة الفائض الجارى فى تلك الموازنة إلى سياسة العجز الجارى ، إذ يلاحظ اتجاه الفائض الجارى خلال السنوات القليلة الأخـيرة إلى الانخفاض . فقد انخفض الفائض الجارى فى موازنة ٩٩/٩٨ من نحو ٣,٢ مليار جنيه إلى ٢ مليار جنيه فى موازنة ٢٠٠٠/٩٩ ثم إلى ٠,٦ مليار جنيه فى الموازنة الحالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

ومن المرتقب أن تتحول هذه الفوائض الهشة إلى عجوزات جاريـة فـى الحسابات الختامية للموازنات عاليه حيث توجد فجوة كبيرة بين توقعات الموازنة والحساب الختامى الفعلى فى السنين الأخيرة التى أعلنت فيها تلك الحسابات ، إذ يلاحظ أن مشروع الموازنة ٩٦/٩٥ للفائض الجارى كان فى حدود ٣,٨ مليـار جنيه بينما أسفر الحساب الختامى لهذه السنة عـن ٠,٦ مليـار جنيـه فقـط بانخفاض أكثر من ٦ مرة . كذلك الحال بالنسبة لعام ٩٧/٩٦ إذ بلغ هذا الفائض فى مشروع الموازنة نحو ٤,٦ مليار جنيه بينما أسفر الحساب الختامى له عـن انقلابه إلى عجز يبلغ ١,٩ مليار جنيه ، أى انقلب الادخار الموجب الذى كـان أحد أهداف الإصلاح المالى إلى ادخار سالب فى القطاع الحكومـى أو الحكومـة العامة ، وهذه أول مرة منذ تطبيق البرنامج المالى فـى الإصـلاح الاقتصـادى المصرى منذ بداية التسعينات ، ويعتبر ذلك ردة إلى ما قبل الإصلاح الاقتصـادى إذ كان يعانى الاقتصاد المصرى من العجز الجارى للموازنة خلال الخمسة عشرة سنة السابقة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ تراوحت نسبته بين ٣٣% و ٥١% من العجـز الكلى للموازنة العامة خلال تلك الفترة الطويلة وكان ذلك من العوامل الرئيسـية فى تخفيض معدل الادخار فى مصر إلى حدود تتراوح حول ١٢% أو ما يقل عن ذلك فى بعض السنين .

ويعتبر ذلك بدوره تحديا كبيرا للاقتصاد المصرى يجب سرعة العمل على تلافيه لأنه يعمل على خفض معدل الادخار المحلى فى مصر وبالتالى يزيد من الفجوة بين الادخار والاستثمار ويعرقل من معدل النمو فى الاقتصاد المصرى . وتفسير ذلك أن مقتضيات النمو الاقتصادى فى مصر تتطلب العمل على زيادة معدلات الادخار ، وأن معدلات الادخار تتطلب – بدورها – تحقيق فوائض جارية فى الموازنة العامة ، ذلك أن العجز الجارى يمثل الادخار السالب للحكومة العامة بينما يمثل الفائض الجارى الادخار الموجب للحكومة العامة . وبمعنى آخر – وبتعبير بسيط – إذا كان الادخار المحلى يتكون من ثلاثة قطاعات : قطاع الحكومة العامة وقطاع الأعمال (الخاص والعام) وقطاع العائلات ، وأن القطاع الأول حقق عجزا (أى ادخار سالب) ففى هذه الحالة ينخفض مجموع ادخار القطاعين الآخرين بمقدار هذا العجز (أو الادخار السالب للحكومة العامة) . وهذا هو الموقف الذى كان عليه الحال خلال الفترة الطويلة السابقة للإصلاح الاقتصادى فى مصر من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠ . وهذا بالطبع يتعارض مع تقليل الفجوة بين الادخار والاستثمار ومع مقتضيات النمو فى الاقتصاد المصرى ، كما أنه يمثل نقطة ضعف كبرى لمشكلة تخصيص الموارد بين القطاع الخاص وقطاع الحكومة إذ يعتمد قطاع الحكومة فى تمويل العجز الجارى للموازنة العامة على القروض العامة لسد هذا العجز والتى تسحب من الموارد التى يستخدمها القطاع الخاص فى الاستثمار ، وهو ما يعنى أن الاستهلاك العام يحل محل الاستثمار الخاص وليس محل الاستهلاك الخاص ، وفى ذلك خطر مدمر لقاعدة تخصيص الموارد فى الاقتصاد .

وقد يفيد أن نتذكر هنا والذكرى تنفع الجميع – اقتصاديين وغير اقتصاديين – لجوء صانع السياسة فى مصر قبل الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٩٠ إلى ثلاثة وسائل لتمويل العجز الكلى للموازنة لكل منها عيوبها : الاقتراض من المؤسسات الحكومية (وعلى الأخص هيئتى التأمينات الاجتماعية) ، والاقتراض الخارجى ، والإصدار النقدى (أى التمويل التضخمى) .

غير أن العبء الأكبر والأخطر كان اضطرار صانع السياسة إلى تمويل نسبة عالية جدا عن طريق التمويل التضخمى أى عن طريق الإصدار النقدى تبلغ ٣٤% فى السنة فى المتوسط من مجموع العجز الكلى للموازنة العامة ، وهو ما يعادل ٨% فى السنة فى المتوسط من الناتج المحلى الإجمالى وذلك خلال الخمسة عشرة سنة السابقة للإصلاح الاقتصادى . وكانت تلك الطريقة من طرق التمويل مسئولة إلى حد كبير عن الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى والذى ارتفع إلى نحو ٢٧% فى السنة فى المتوسط خلال تلك الفترة . وكان يمكن أن يستمر هذا التسارع إلى أن يصل التضخم إلى حالة الجموح لو استمرت سياسة تغطية نسبة عالية من العجز عن طريق ضخ نقود جديدة السنة تلو الأخرى بسبب الحلقة الجهنمية بين التمويل النقدى لعجز الموازنة من ناحية والضغوط التضخمية من ناحية أخرى ، فالتمويل النقدى يغذى التضخم ، والتضخم يغذى عجز الموازنة وهكذا فى حلقة تصاعدية . وقد خفف من تسارع التضخم فى مصر خلال تلك الفترة ما يسمى بالاقتصاد الموازى أو الاقتصاد الخفى أى تلك الأنشطة الاقتصادية المختلفة التى تولد دخلا حقيقيا ولكنها لا تجد طريقها إلى الإحصاءات الرسمية إما لأنها أنشطة غير مشروعة أو غير أخلاقية أو أنها تدار فى السوق السوداء خارج دائرة الأنشطة المعلنة .

وواقع الأمر أن الإصلاح الاقتصادى فى مصر بكل مكوناته غير ممكن فى آتون الضغوط التضخمية ، فلا يمكن اتباع سياسة سليمة لسعر الصرف وسعر الفائدة ، ولا يمكن تحرير التجارة الخارجية ، ولا يمكن تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية ، ولا يمكن رفع مستوى كفاءة القطاع العام أو تطبيق سياسة التخصيصية فى ظروف اقتصادية تتسم بالارتفاع المستمر فى الأسعار والتسارع فى معدلات التضخم . ولذلك كانت نقطة البداية فى الإصلاح الاقتصادى المصرى بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى هو صياغة استراتيجية تقوم أولا وقبل كل شئ على احتواء التضخم ثم استئصاله ، هذا هو المقابل الأدبى لمبدأ نكون أو لا نكون فى المجال الاقتصادى . ومن هنا كان الاتجاه فى الإصلاح الاقتصادى فى

مصر نحو المصدر الأساسى للتضخم وهو التمويل النقدى لعجز الموازنة ، تلك الثغرة التى تتدفق فيها الموجات التضخمية ، والعمل على تنفيذ برنامج تمويلى لعجز الموازنة يقوم على استخدام الموارد الحقيقية وتقليص التمويل النقدى إلى الحدود التى تتناسب مع النمو الحقيقى المتوقع فى الناتج المحلى الحقيقى . وهذا هو الأساس الذى قام عليه برنامج تمويل الموازنة المصرية فى الإصلاح الاقتصادى المصرى بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى بداية من عام ١٩٩١ وذلك لاحتواء التضخم ثم استئصاله بقدر الإمكان فى فترة مقبلة . واعتمد برنامج التمويل على تنمية موارد الموازنة وإدخال الضريبة العامة على المبيعات فى النظام الضريبى المصرى وترشيد النفقات العامة بالإضافة إلى برنامج إصدار أذونات الخزانة العامة مفتوحة الاكتتاب العام والذى يتحدد سعر الفائدة عليها من الناحية النظرية بالتفاعل بين الطلب والعرض حيث تحدد الدولة احتياجاتها المالية عن هذا الطريق على أساس أسبوعى وهذا هو الطلب على المدخرات أما العرض فهو يأتى من أصحاب المدخرات التى تسعى إلى استثمار قصير الأجل سواء كانت مدخرات أفراد أو مؤسسات مالية مصرفية . ولا ننسى أن إسقاط الديون العسكرية للولايات المتحدة وديون دول الخليج العربى وتخفيف الديون الرسمية عن طريق نادى باريس كانت إحدى الأدوات للإصلاح المالى أو عجز الموازنة العامة وكان دورها كبيرا وذات تأثير إيجابى وفعال .

وكان من نتيجة ذلك أن نجحت وزارة الدكتور عاطف صدقى فى تحقيق تقدما كبيرا فى الإصلاح المالى خلال الأربع سنوات الأولى من ٩٢/٩١ إلى ٩٥/٩٤ على النحو التالى :

- انخفضت النفقات العامة لتمثل ٣٦% من الناتج المحلى الإجمالى فى السنة ٩٥/٩٤ بعد أن كانت تلك النسبة ٤٦% فى السنة ٩١/٩٠.
- زادت الإيرادات العامة لتمثل ٣٤% من الناتج المحلى الإجمالى فى السنة ٩٥/٩٤ مقابل ٢,٩% فى السنة ٩١/٩٠ .

- انخفض العجز الكلى ليصبح نحو ٦,٢ مليار جنيه فى السنة ٩٢/٩١ ونحو ٥.٥ مليار جنيه فى السنة ٩٣/٩٢ ونحو ٣,٧ مليار جنيه فى السنة ٩٤/٩٣ ونحو ٢,٧ مليار جنيه فى السنة ٩٥/٩٤ بعد أن كان ١٧ مليار جنيه فى السنة ٩١/٩٠ . وبذلك انخفض العجز الكلى ليمثل أقل من ٢% من الناتج المحلى الإجمالى فى السنة ٩٥/٩٤ بعد أن كان ١٧% فى السنة ٩١/٩٠ .
- انخفض التمويل المصرفى ليصبح نحو -٣.٣ مليار جنيه فى السنة ٩٢/٩١ ونحو -٣,٢ مليار جنيه فى السنة ٩٣/٩٢ ونحو ٠,١ مليار جنيه فى السنة ٩٤/٩٣ ونحو -١,٥ مليار جنيه فى السنة ٩٥/٩٤ بعد أن كان نحو ١,٦ مليار جنيه فى ٩١/٩٠ .
- كما واكب ذلك اختفاء العجز فى الموازنة الجارية والذى لازمها لسنوات عديدة سابقة فى الفترة ١٩٧٥ – ١٩٩٠ وتحول إلى فائض بلغ ١,٦ مليار جنيه فى السنة ٩٢/٩١ ونحو ٢,٤ مليار جنيه فى السنة ٩٣/٩٢ ونحو ٣.٣ مليار جنيه فى السنة ٩٤/٩٣ ونحو ٥,٣ مليار جنيه فى السنة ٩٥/٩٤ مقابل عجز جارى قدره ٤,١ مليار جنيه فى السنة ٩١/٩٠ .

غير أنه ما أن دخلنا النصف الثانى من التسعينيات على الأخص مع السنة المالية ٩٧/٩٦ وهى السنة التى انتهت فيها الاتفاقية مع صندوق النقد الدولى حتى بدأت العجوزات : الكلى والصافى والجارى فى التزايد . وإذا لم نبذل الجهود السريعة والسياسات المالية الفعالة للحد من هذه العجوزات ، فسوف يدخل الاقتصاد المصرى دائرة التضخم نتيجة القوة الساحبة للطلب مدعما ذلك بانخفاض سعر الجنيه المصرى بالمقارنة بالدولار الأمريكى والعملات الأجنبية الأخرى ، كما تنخفض معدلات الادخار المحلية وتزداد سعة الفجوة بين الادخار والاستثمار عن ذى قبل .

ومما قد يزيد من حدة هذه الظواهر عاليه ما أعلنه الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء فى أواخر شهر ديسمبر ٢٠٠٠ أن حجم الإنفاق العام للموازنة العامة للسنة القادمة ٢٠٠٢/٢٠٠١ سيتجاوز ١٢٠ مليار جنيه وذلك مقابل ٤٥,٥ مليار جنيه فى عام ٩١/٩٠ أى نحو ثلاث مرات فى بحر عشر سنوات ، وأن هذه الموازنة الجديدة سوف تعكس تكليفات الرئيس مبارك بتعميق البعد الاجتماعى بحيث تصل نفقات هذا البعد إلى نحو نصف اعتمادات حجم الإنفاق العام للموازنة وذلك مقابل ٤٠% من حجم إنفاق الموازنة العامة العام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . وليس هناك اعتراض على ذلك ، ولكن القدرة على تحقيق هذا البعد الاجتماعى والسياسات الاجتماعية تتوقف على وجود برنامج تنموى واضح للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية وفقا لأولويات تؤكد الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لأن البرنامج التنموى هو الذى يمول فى التحليل النهائى برامج البعد الاجتماعى . وإذا لم يوضع مثل هذا البرنامج التنموى فسوف يترتب على ذلك زيادة فى عجوزات الموازنة الثلاث : الكلى والصافى والجارى مما ينتج عن ذلك آثار تضخمية وانخفاض معدلات الادخارات المحلية وسعة الفجوة بين الموارد الادخاري والاستثمارية وإبطاء النمو فى الاقتصاد المصرى .

ويقود كل ما سبق إلى التساؤل : هل يوجد حد أمثل لنسبة عجز الموازنة العامة يمكن أن نحققه دون أن ينشأ عن نسبة العجز هذه ما يخيف ويلحق الضرر والمخاطر بالاقتصاد القومى بحيث إذا ما تجاوز هذا الاقتصاد هذه النسبة تبدأ مخاطر العجز فى الظهور ؟ وما هو المقياس الذى تستند إليه نسبة العجز التى يمكن اعتبارها النسبة المثلى أو نسبة الأمان للاقتصاد ؟

يرى بعض أساتذة وخبراء الاقتصاد أن من أهم مزايا النظرية العامة لكينز فى مجال المالية العامة أن كينز قد أثبت عدم صلاحية وفاعلية مبدأ التوازن السنوى للموازنة العامة التى كان ينادى به الاقتصاديون الكلاسيكيون فى الحياة الاقتصادية المعاصرة ، وأن التمسك بهذا المبدأ دائما – مبدأ الوازن الحسابى

للموازنة العامة – مهما كانت ظروف وأوضاع الاقتصاد فى البلد هو من قبيل الخطأ الاقتصادى ، وأن المهم هو التمسك بالتوازن الاقتصادى العام وليس التمسك بمبدأ التوازن الحسابى للموازنة العامة .

كذلك فإن النظرية النقدية ولو أنها تعارض العجز فى الموازنة العامة ، إلا أنها تسمح بنسبة عجز بسيطة فى حدود الأمان للدولة وعلى أن تمول عن طريق الاقتراض العام الداخلى وليس على أساس التمويل النقدى أو التمويل التضخمى.

هذا بالإضافة إلى أن معاهدة ماستريخت للسوق الأوربية الموحدة قد حددت الشروط الصارمة للانضمام إلى نظام النقد الأوربى الموحد وهو اليورو الذى بدأ العمل به ابتداء من ١٩٩٩ . فقد أشارت المعاهدة – ضمن ما أشارت إليه – أن الدولة الراغبة فى الانضمام إلى هذا النظام يجب ألا يتجاوز عجز الموازنة العامة فيها ٣% من الناتج المحلى الإجمالى ، كما لا يتجاوز سقف الدين العام الداخلى فيها نسبة ٦٠% من الناتج المحلى الإجمالى .

وعلى ذلك فإن البحث عن نسبة عجز الموازنة العامة – العجز الكلى والصافى – والتى يمكن اعتبارها مثلى أو شبه مثلى أو نسبة أمان هى عملية اقتصادية مهمة وذات وضع خاص ينبغى أن تشترك فيها الأجهزة الاقتصادية المعنية كوزارات المالية والاقتصاد والتخطيط بالإضافة إلى البنك المركزى والمستشارين والخبراء والأساتذة الاقتصاديين والماليين فى وضعها من واقع الظروف والأوضاع الاقتصادية والخبرة التاريخية فى هذا الصدد ، وعلى أن تأخذ فى الحسبان أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى ، ونسبة العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات ، وحجم ونسبة الدين العام ، ومعدلات الادخار والاستثمار ونسبة فجوة الموارد المحلية ، ومعدلات البطالة ، ومعدلات النمو الاقتصادى . وأيا كانت نسبة العجز المثلى –

الكلى والصافى – أو حد الأمان الذى يتقرر ، فإنه يجب أن يتم تمويلها من موارد حقيقية عن طريق الاقتراض وأن نبتعد بقدر الإمكان عن التمويل التضخمى أو التمويل النقدى .

وبالنسبة إلى حدود عجز الموازنة العامة فى الدول النامية ، فإن الاقتصاديين النقديين لا يمانعوا من وجود عجز فى الموازنة العامة إذا اقتضت الضرورة الاقتصادية ذلك أو دعت إليها بشرط عدم تجاوز العجز لنسبة محددة من مجموع الإيرادات السيادية للدولة أو نسبة محددة من الناتج المحلى الإجمالى ، ولفترة لا تتجاوز الأمد القصير ، وأن يكون تمويل العجز من خلال اقتراض الحكومة من المؤسسات الوطنية ومن الجمهور هذا بالإضافة إلى المصادر الخارجية . هذا ويعارض الاقتصاديون النقديون انتهاج الحكومة سياسة التمويل التضخمى أى الإصدار النقدى .

كذلك فإن صندوق النقد الدولى فى سياساته لعلاج عجز الموازنة العامة فى الاقتصاد النامى لا يعارض هو الآخر وجود نسبة معينة فى عجز الموازنة العامة وعلى الأخص فى السنوات الأولى من تنفيذ برامج التثبيت التى يضعها للاقتصاد النامى على أن تكون هذه النسبة فى حدود ما بين ١% و ٣% من الناتج المحلى الإجمالى وعلى أن تتناقص فى سنوات الإصلاح الاقتصادى .

أما بالنسبة للعجز الجارى للموازنة العامة فيجب القضاء عليه فورا وإيجاد بعض الفوائض الجارية وتنميتها بعد ذلك ، إذ أن العجز الجارى يمثل الادخار السالب بينما الفائض الجارى يمثل الادخار الموجب للقطاع الحكومى أو ما يمكن أن يعرف بقطاع الحكومة العامة ، وأن أى إهمال أو بطء فى تحقيق هذا المبدأ معناه خفض معدلات الادخار المحلى واتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار وإبطاء عملية النمو بالإضافة إلى تدمير قاعدة تخصيص الموارد وإحلال الاستهلاك العام محل الاستثمار الخاص وليس محل الاستهلاك الخاص .

٣ – الجهاز المصرفى والسياسة الائتمانية وسعر الصرف : إن زيادة الاستثمارات ورفع كفاءة استخدامها تقتضى إجراء إصلاح جذرى للجهاز المصرفى المصرى، إذ يعتبر هذا الجهاز بمثابة العمود الفقرى لتجميع المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمارات . والمتتبع بموضوعية لممارسات الجهاز المصرفى يجد أنها لا تتفق مع الأهداف المرجوة ، إذ فى الوقت الذى لم يبذل فيه المسئولين عن هذا الجهاز جهدا كافيا لتنويع الأوعية الادخارية وتطويرها لزيادة القيمة الحقيقية للودائع بمعدلات معقولة ، فإننا نجدهم يوزعون تسهيلاتهم الائتمانية على نحو لا يتفق مع أولويات الاقتصاد المصرى ودون دراسة كافية لما يتم تمويله منه الأمر الذى أدى إلى ما نلاحظه من زيادة حالات التعثر فى الفترة الأخيرة الذى لا يعكس حالة الركود الاقتصادى فحسب ولكنه يعكس أيضا عدم تطبيق المعايير الصحيحة عند منح التسهيلات الائتمانية . كذلك فإن الإصلاح الجذرى لهذا الجهاز يقتضى ضرورة الاهتمام بالكوادر العاملة به وأسلوب الإدارة ونوعية القيادات ، كما يتطلب ضرورة العمل على اندماج الوحدات الصغيرة لتكوين كيانات قوية قادرة على مواجهة ما يحدث من تقلبات اقتصادية ، فضلا عن ضرورة زيادة تأكيد إشراف ورقابة البنك المركزى وتوجيهه للقدرات الائتمانية للجهاز المصرفى على نحو يتفق مع أولويات الأهداف الاقتصادية .

وفيما يتعلق بقضية تركز الائتمان فى مصر ، فإن هذه القضية من أهم القضايا المصرفية الساخنة فى الوقت الحاضر ، إن لم تكن أهمها على الإطلاق ، وتظهر كبر حجم هذه الظاهرة فى مصر إذا عرفنا أن الأرقام تخبرنا بأن ١٢% من العملاء يحصلون على ٩٥% من مجموع حجم التسهيلات الائتمانية فى حين أن ٨٨% من العملاء يحصلون على ٥% فقط من هذه التسهيلات الائتمانية . ويعتبر تركز التسهيلات الائتمانية أحد مصادر مخاطر الائتمان سواء كان هذا التركز بالنسبة للعملاء أو بالنسبة لبعض القطاعات الاقتصادية وحتى بالنسبة للتركز الجغرافى إذا كان التوزيع الجغرافى للتسهيلات الائتمانية لا يتناسب مع

حجم النشاط الاقتصادى للإقليم . وتشير التجارب الدولية فى هذا الخصوص إلى أن السياسات الائتمانية الخاطئة هى أحد أهم أسباب أزمات البنـوك وأن تركــز التسهيلات الائتمانية أدى إلى تعثر الائتمان فى العديد من الدول .

وفى هذا الخصوص تشير نتائج الدراسات التى بحثت فى أسباب الأزمــات المالية فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة واليابان وفى الدول النامية كـــدول أمريكا اللاتينية وفى الدول الصاعدة كدول جنوب شرق أسيا إلى أن أزمة البنوك كانت هى جوهر الأزمات المالية . وكانت السياســـات الائتمانيــة الخاطئــة أو بالأحرى التى لم تتبع العرف المصرفى أحد العوامل المهمة التى أدت إلى أزمات البنوك ، وكان تركز التسهيلات الائتمانية أحد الأسـباب التــى أدت إلــى تعـثر الائتمان . ومن أهم الدروس التى يمكن أن تستفيد منها مصر فى مجال الائتمـان فى كل من الدول المتقدمة والنامية هى أن معظــم حــالات التعــثر فــى ســداد التسهيلات الائتمانية فى الدول التى مرت بأزمات بنكية أو مصرفية كــانت فــى أوقات الركود والكساد الاقتصادى ، ويرجع السبب الرئيسى فــى ذلــك إلــى أن البنوك فى تلك الدول قد توسعت فى منح التسهيلات الائتمانية فى أوقات الــرواج الاقتصادى بدرجة كبيرة وبدون مراعاة العرف المصرفى فــى مجــال الائتمــان واتخاذ الضمانات الكافية وقصور التحليل الاقتصادى الكلى ، وكان مــن ضمــن الأسباب المهمة التى أدت إلى تعثر البنوك هو تركز الائتمان بالنســبة للأفــراد وبالنسبة للقطاعات الاقتصادية التى أصابها الركود بدرجة كبيرة .

وإذا كانت البيانات تشير إلى أن مجموع التسهيلات الائتمانية فى مصــر عام ١٩٩٨ هو حوالى ١٧٨ مليار جنيه ، وأن ١٦ عميلا فقط حصلوا على ٢٧ مليار جنيه بنسبة ١٥% من مجموع التسهيلات الائتمانية ، وأن ٤٨ عميلا فقط حصلوا على ٤٥ مليار جنيه بنسبة ٢٥% من مجموع التسهيلات الائتمانيـــة ، فإن هذه الأرقام تشير بوضوح إلى وجود تركز ائتمان وبالتالى ارتفـــاع درجــة المخاطرة وخصوصا فى أوقات الركود الاقتصادى . ولا شك أن تجربة الســنتين

الماضيتين والعام الحالى للبنوك فى مجال الائتمان الذى شهد فترة من التوسع ثم فترة من عدم اليقين تستلزم اتباع التالى :

١ - أن تنفذ البنوك بدقة تعليمات البنك المركزى فيما يتعلق بالسياسة الائتمانية وأن تلتزم بالحدود العليا التى يحددها البنك المركزى لتجنب مخاطر تركز الائتمان .

٢ - أن تكون هناك سياسة ائتمانية واضحة ومحددة تقر من قبل مجلس إدارة البنك وأن تكون منسقة مع الإطار العام للسياسة الائتمانية التى يحددها البنك المركزى ، وأن تكون السياسة الائتمانية التى يحددها ويقرها البنك مراعية للظروف الاقتصادية والمالية الحالية والمستقبلية ، وأن يكون هناك تنبؤ جيد للمؤشرات الاقتصادية والمالية يتم فى إطارها وضع سياسة سليمة للائتمان .

٣ - الاسترشاد وتطبيق الأسس الحديثة فى مجال الائتمان والتى أصدرتها مؤخرا لجنة بازل للرقابة المصرفية على البنوك فى سبتمبر ٢٠٠٠ والتى تتضمن ١٧ أساسا تكفل سياسة ائتمانية سليمة للبنك .

ونظرا لأهمية التسهيلات الائتمانية باعتبارها عصب البنك فإن أدبيات الفكر المالى قد اهتمت اهتماما كبيرا بموضوع الائتمان وخصوصا فى ضوء أزمات البنوك المتكررة ووضعت أسسا محددة للسياسة الائتمانية الجيدة . ويمكن تلخيص أهم تلك الأسس فى التالى :

١ - تحديد الحد الأعلى لمجموع التسهيلات الائتمانية ، وعادة يتم تحديد هذا الحد نسبة إلى الودائع أو رأس مال البنك أو مجموع أصول البنك . وعند تقريره هذا الحد يجب أن تؤخذ فى الحسبان عدة عوامل منها الطلب على الائتمان وتقلبات الودائع ومخاطر الائتمان .

٢ – تجنب تركز الائتمان وأن تكون سياسة الائتمان مشجعة لتنويـــع محفظـة الائتمان وتوازن بين الحد الأعلى الذى يمكن للعميل الواحد أو مجموعة مرتبطـة أو قطاع اقتصادى الحصول عليه من ائتمان . ويعتبر موضوع تركـز الائتمـان مهما جدا للبنوك بصفة عامة والبنوك المتخصصة والبنـوك الصغـيرة بصفـة خاصة ، وتتطلب السياسة الجديدة للائتمان أن تكون هنـاك مراجعـة مسـتمرة لتركزات الائتمان .

٣ – تتضمن السياسة الائتمانية توزيع الحدود العليا للائتمان علـى القطاعـات المختلفة من تجارة وصناعة وعقارى وأفراد إلى آخره .

٤ – هناك أسس أخرى يمكن أن تتضمنها السياسة الجيدة للائتمان منها تحديـد أنواع القروض وآجال القروض وأسعار فائدة القـروض ، وتحديـد السـلطات المخولة للعاملين فى مجال الائتمان والإدارة العليا إلى آخره .

وعلى الرغم من أن الإدارة العليا للبنك هى التى تضـع وتوافـق علـى السياسة الائتمانية للبنك ، إلا أن هذه السياسة يجب أن تكون متسقة مع تعليمات البنك المركزى حيث تقوم البنوك المركزية عادة بوضع إطـار عـام وضوابـط محددة للسياسة الائتمانية لضمان سلامة البنوك (مثل عدم تركز الائتمان وتقديم التسهيلات الائتمانية للاستثمار فى الأوراق المالية ووضع حدود عليـا لتقديـم ائتمان لدول أخرى إلى آخره) .

وفيما يتعلق بأثر السياسة النقدية على سعر الصرف فإنها غير واضحة ، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك هو صدور تعليمات منظمة للتعاملات فـى سـوق العملة أثارت الذعر والقلق بين المتعاملين ولم يمر أسبوعا على إصدارها حتـى صدرت قرارات أخرى بإلغائها ، ورغم الإلغاء فإن هذه القرارات قد تركت ورائها قدرا من عدم التأكد بشأن الكيفية التى تدار بها السياسة النقدية . وقد زاد مـن

حدة الزعر والقلق وعدم التأكد ما صدر عن المسئولين من تصريحات من أن ودائع الأفراد فى البنوك آمنة ، فإن هذه التصريحات والتأكيد المستمر على الوضع الآمن لأموال المودعين لا يحقق الطمأنينة بقدر ما يحقق الذعر والقلق ويفتح الباب لهروب رؤوس الأموال خارج البلاد . وهل يمكن أن تكون ودائع الأفراد فى البنوك غير آمنة ؟ فهى بطبيعتها آمنة وإلا ما كان هناك نظام مصرفى .

كذلك فإن انخفاض رصيد الدولة من العملات الأجنبية فى نهاية التسعينيات وما تبعه من قرارات منظمة للاستيراد كانت الشرارة الأولى التى أدت إلى أزمة السيولة وما تبعها من كساد وخلل فى سوق صرف الجنيه المصرى بالمقارنة بالعملات الأجنبية وعلى الأخص الدولار ، ونقصد بذلك قرار التغطية الكاملة للاعتمادات المستندية . فقد أصبح لزاما على من يرغب فى الاستيراد أن يوفر العملة الأجنبية المطلوبة ، وكان من نتيجة رفض البنوك بيع العملة الأجنبية للمستوردين أن اتجهوا إلى الاقتراض من نفس البنوك بالعملة المحلية لشراء العملات الأجنبية من شركات الصرافة ، وكانت تلك العملة فى الغالب الدولار الأمريكى . ونتيجة لاستمرار اقتراض العملة المحلية لشراء الدولار لفترة طويلة حدث أمران :

١ - الأمر الأول هو نقص رصيد البنوك من العملة المحلية وهو ما خلق أزمة السيولة والتى فتحت الطريق إلى ارتفاع سعر الفائدة وإلى الكساد الذى يعانى منه قطاع الأعمال . فتشير تقارير البنك المركزى أن البنوك قد أقرضت كل ما لديها من الودائع بعد استبعاد الاحتياطى القانونى ، بل وأقرضت جزء من الاحتياطيات ورأس المال والمخصصات . وقد امتد أثر ذلك إلى قطاعات الاقتصاد القومى مما نتج عنه حدوث الكساد متمثلا فى انخفاض أرباح وحدات وشركات قطاع الأعمال وتدفقاتها النقدية ومعاناتها من التعثر وعدم القدرة على الوفاء بما عليها من التزامات تجاه البنوك .

٢ – أما الأمر الثانى الذى ترتب على قرار التغطية الكاملة للاعتمادات المستندية فهو اتجاه البنوك نحو عدم الإقراض بالعملات الأجنبية مما اضطر المستوردون إلى تغطية احتياجاتهم من الدولار من شركات الصرافة ذات الموارد المحدودة وهو ما أدى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار بالمقارنة بالجنيه المصرى .

ومن العجيب أن يقتنن البنك المركزى هذا الإطار من التعامل بقبوله أن يكون هناك سعران للصرف : أولهما سعر صرف لدى البنوك التجارية وهو سعر نظرى لأن البنوك لا تقبل فى الأصل بيع العملة على أساسه . وثانيهما ، سعر صرف شركات الصرافة يزيد على مثيله لدى البنوك وهو سعر فعلى . وفى ظل تحرير الاقتصاد المصرى ترتب طلبات كثيرة على الدولار من شركات الصرافة وبالتالى استمر سعر الدولار فى الارتفاع المستمر فى مقابل الجنيه المصرى نظرا لآلية السوق التى يحكمها قانون العرض والطلب ، وقد ساعد على هذا غلق المصدر البديل الأكثر ثراء لتجارة العملة وهو البنوك التجارية أبوابه أمام الراغبين فى شراء تلك العملات الأجنبية . ونتيجة لذلك استمر ارتفاع سعر الدولار فى سوق يمكن أن يقال عنها سوق غير تنافسية نظرا لعزوف البنوك التجارية عن بيع العملة الأجنبية ، وكانت المحصلة هى ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصرى بأعلى من قيمته الحقيقية .

ويا ليت الأمر وقف عند هذا الحد فقط فقد أتيح لشركات الصرافة بأن تفعل ما لم تستطيع أن تفعله البنوك التجارية ومعها البنك المركزى ، فلقد وجدت نفسها مسئولة عن تصحيح سعر صرف الجنيه عند المستوى الذى تراه وفعلت ذلك دون انتظار بل وقادت السوق حيث نشاهد أسعار الصرف فى البنوك التجارية تلهث خلف أسعار الصرف لدى شركات الصرافة . ومن الغريب أن يحدث كل هذا فى الوقت الذى تشير فيه الإحصاءات عن حركة أرصدة العملات والتى ينشرها البنك المركزى بأن هناك زيادة فى الأرصدة الصافية من العملات الأجنبية لدى البنوك التجارية ، إذ تشير تقارير البنك المركزى إلى أنه فى

سبتمبر ١٩٩٧ كان رصيد الدولة من احتياطى العملات الأجنبية هو ٢٠,٦ مليار دولار ، ورصيد الودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك التجارية هو ١,٦ مليار دولار بقيمة كلية ٢٢,٢ مليار دولار ، وفى يونيو عام ٢٠٠٠ انخفض احتياطى الدولة من العملات الأجنبية إلى ١٥,١ مليار دولار غير أن رصيد الودائع الأجنبية لدى البنوك التجارية قد ارتفع إلى ٤,٢ مليار دولار بقيمة كلية ١٩,٣ مليار دولار . وهذا يعنى أنه على الرغم من انخفاض احتياطى الدولة من العملات الأجنبية بما يعادل ٥.٥ مليار دولار ، فإن الودائع الأجنبية لدى البنوك قد ارتفعت بما يعادل ٢,٦ مليار دولار . وهنا نتساءل لماذا لا تستخدم البنوك التجارية جزء مما لديها من أرصدة بالعملات الأجنبية لتمويل قطاع الأعمال وتخفيف الضغط على طلب العملات الأجنبية مما يؤدى إلى عدم ارتفاع أسعار صرفها على النحو الذى يشهده السوق فى الوقت الراهن ؟

إن السياسة النقدية إذا استمرت على ما هى عليه ، فسوف يترتب على انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى تعرض الاقتصاد القومى لموجة من التضخم سببها القوة الدافعة للتكلفة تضاف إلى موجة الكساد التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن . ومن هنا فإننا نحذر من عدم إعلان سياسة نقدية ثابتة تتسم بالشفافية تجاه سعر الصرف لضمان جذب الاستثمارات العالمية التى تترقب سياسة واتجاهات البنك المركزى فى ارتفاع سعر صرف الدولار دون وجود اتجاه ثابت وشفاف ، وهل سيتم تحديد سعر الصرف حسب آليات السوق أم أن البنك المركزى لديه أداة لتحقيق التوازن المناسب فى سعر الصرف بما يحافظ على أهداف السياسة الاقتصادية . ويجب على البنك المركزى أن يعلن عن سياسة واضحة إزاء سعر صرف الدولار كمطلب أساسى للمستثمرين الأجانب الآن ، كما يجب على البنك المركزى الإفصاح عن مكونات الاحتياطيات الدولية لديه حاليا والتى شهدت انخفاضا لتصل إلى نحو ١٥ مليار دولار الآن ، منها ملياران دولار تضعها الحكومة مقابل إصدار سندات لبنوك القطاع العام الأربعة وملياران دولار أخرى تمثل التزامات لخدمة أعباء الديون

الخارجية سنويا يضعها البنك المركزى لدى نادى باريس كل عام . ومن الأنسب حاليا هو الاستعمال الحذر من جانب البنك المركزى للاحتياطات الأجنبية فى تحديد سعر الصرف والإعلان عن ترك سعر الصرف حسب آليات العرض والطلب فى سوق تنافسية وليس فى سوق غير تنافسية مع المراقبة المستمرة .

إن هناك خيارين لسياسة سعر الصرف لهما مزاياهما وسلبياتهما على الاقتصاد المصرى كما يرتبط كل منهما بالسياسات الاقتصادية على المستوى المكرو اقتصادى ، فإما أن نساند سعر الصرف فى محاولة لتثبيت سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى والعملات الأجنبية من خلال الضخ من الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى فى الأسواق عند حدوث أى اهتزازات ، وإما أن نترك سعر الصرف لقوى العرض والطلب فى السوق . ففى حالة حدوث أزمة مؤقتة فى سعر الصرف فإنه ليس من المفيد تقييمه أى تركه حرا لآليات السوق ، أما إذا كان انهيار سعر الصرف فى حالة تذبذب مستمرة فإن مساندة الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى المصرى له لن يستمر لفترة طويلة ، وهذا لسبب بسيط وهو أن هذه الاحتياطيات لابد وأن تنتهى فى يوم ما نتيجة لاستمرار حالة الضخ المستمر منها . والمتتبع للأوضاع الاقتصادية فى الفترة الماضية يجد أن الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى المصرى قد انخفض بدرجة كبيرة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة حيث كان يتجاوز ٢٢ مليار دولار أمريكى واستمر فى الانخفاض حتى وصل إلى نحو ١٥ مليار دولار أمريكى أى بانخفاض نحو ٧ مليارات دولار . وكان البنك المركزى المصرى يضخ بمعدل يقرب من ٢,٢٥ مليار دولار سنويا فى الأسواق ، منها نحو نصف مليار دولار من أصل الاحتياطى والباقى من خلال العوائد وعمليات إعادة الشراء التى يقوم بها البنك . وهذا يعنى أن الانهيار فى سعر الصرف مستمر واستنزاف الاحتياطى النقدى مستمر من الناحية الأخرى .

لذا فإنه يكون من الأنسب فى الوقت الحاضر - كما أشرنا عاليـــه - هــو الاستعمال الحذر من جانب البنك المركزى المصرى للاحتياطيات الأجنبيــة فــى تحديد سعر الصرف وترك سعر الصرف حسب آليات العرض والطلب على شرط أن يكون ذلك فى سوق تنافسية وليس فى سوق غير تنافســية مــع المراقبــة المستمرة . على أن هذا الخيار الثانى يتطلب زيادة الصادرات والضغـــط علـى السلع المستوردة والحد منها مع رفع سعر الواردات وتكلفتها من خلال الرســوم الجمركية وهو أمر يتعلق باتفاقية تحرير التجارة مع المؤسسة العالمية للتجارة . ومن أهم مزايا هذا الخيار هو المحافظة على الاحتياطى النقدى وزيادة الصادرات المصرية ، ولكن يمكن أن يؤدى إلى رفع الأسعار المحلية .

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية فيقترح أن يطبق نظام صرف آجل علـى تلك الاستثمارات الأجنبية التى تدخل مصر حتى لا يفقد المستثمر الأجنبــى مــا يحققه من أرباح من تقلبات سعر الصرف من خلال إنشاء نظام محدد للمســتثمر الأجنبى يتمثل فى أن تكون تكلفة العقود الآجلة بالنسبة لمراكز العمــلات التــى يصدرها البنك المركزى المصرى أو البنوك التجارية ، وتكون تكلفة هذه العقــود هى الفارق بين سعر الفائدة بين الجنيه المصرى وسعر فائدة العملات الأجنبيــة حسب فترة استمرار هذا العقد الآجل .

وفى ختام هذه المسألة يجب التفكير فى تنويع عملات التعامل بهدف ضبط ومساندة سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأجنبية ، بصورة تتفــق مع متغيرات الواقع الاقتصادى المحلى والدولى وبما يتطلبه ذلك مــن قــرارات وسياسات فى العديد من المجالات والأنشطة وفى مقدمتها التالى :

أ. ضرورة تكوين وعاء أو محفظة تضم احتياطى من العملات الرئيسية وهــى : الدولار الأمريكى ، واليورو ، والإســترلينى ، واليــن اليابــانى بحيــث يكــون الاحتياطى من كل عملة متكافئا مع متوسط حجم الميزان التجارى المصرى وكـلى

مجموعة من التكتلات المتعاملة بهذه العملات ، والعمل على تنمية احتياطيات كافية ومؤثرة من تلك العملات وعدم التركيز على عملة واحدة منها . والمعروف أننا نعطى اهتماما أكبر للاحتياطى من الدولار فى حين أن تنمية الاحتياطى من اليورو الذى يمثل مجموعة مهمة من الدولة الأوربية التى يتم تعاملنا معها بنسبة تزيد كثيرا عن تعاملاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية (وشريكاتها كندا والمكسيك فى النافتا) صاحبة العملة الأقوى لا يحظى بنفس الاهتمام .

ب. تنويع المعاملات الخارجية بالعملات المختلفة وعدم التركيز على التعامل بالدولار ، ودراسة بعض النماذج التطبيقية مثل قرار العراق بأن تتعامل باليورو وليس بالدولار بالنسبة لصادراتها من البترول وتأثيرات ذلك على المدى القريب فى تحقيق التوازن بين القيم الحقيقية لكل من الدولار واليورو خاصة إذا تبنت بعض الدول المصدرة للبترول أو غيرها من السلع والخدمات مثل هذه السياسة .

ج. وضع الخطط العاجلة لزيادة كمية وقيمة الصادرات السلعية والخدمية للأسواق العربية وللأسواق الأفريقية لعلاج الخلل فى الميزان التجارى مع العديد من هذه الدول والوصول إلى مراحل توازن فى المعاملات التجارية .

د. تنظيم السياحة الخارجية من خلال التوعية والتوجيه ، ويدخل تحت هذا البند التوعية الدينية وعلى الأخص العمرة وإقناع المواطنين بأن مفاتيح العبادة ترتبط بالكثير من الأعمال التى يحتاج إليها المجتمع ويحتاج إليها الكثير من الفئات غير القادرة ، مع الأخذ فى الاعتبار أن المملكة العربية السعودية تقوم بتنظيم أداء الحج للمقيمين فيها بحيث يتم ذلك لمرة واحدة كل خمس سنوات ويختم على جواز السفر والإقامة بتاريخ أداء الفريضة ويصعب تكرار الحج قبل فوات المدة المحددة .

٤ – القطاع الخاص : يعتبر التحول من النظام الاقتصادى الشمولى القائم على هيمنة القطاع العام والتخطيط المركزى إلى نظام يأخذ بفلسفة الحرية الاقتصادية

يقوم على أساس القطاع الخاص وقوى السوق وآلياته الأداة الجوهرية لبرنـامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر . والهدف من هذا التحول هو تحقيـق الاسـتغلال الأمثل والأكفأ للموارد الاقتصادية نتيجة تخصيص الموارد والكفـاءة الإنتاجيـة لعوامل الإنتاج والمواد الداخلة بالإضافة إلى الاستعانة بالتكنولوجيا المتطـورة . كما كان وراء هذا التحول أيضا هو الرغبة فى تنمية هذه الموارد كما وكيفا عبر الزمن بحيث تكون المحصلة فى النهاية هى زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسـين درجة المنتجات المصرية ورفاهية المستهلكين . كذلك فإن التحول نحو الاقتصاد التصديرى يتطلب الاعتماد بصفة أساسية على القطـاع الخـاص لأنـه يتمتـع بالمرونة الكافية للتكيف المستمر مع المتغيرات فى الأسواق العالمية كمـا أنـه يستطيع أن يحقق مستويات الكفاءة الإنتاجية اللازمة للصمود فى وجه المنافسة فى تلك الأسواق وهو بذلك يعتبر رأس الحربة فى غـزو الأسـواق العالميـة . والواقع أن القطاع العام يرتبط باستراتيجية التوجه الداخلى بقدر ارتباط القطـاع الخاص باستراتيجية التوجه التصديرى وهذا ثابت بالتجربة حيث نجد أن القطاع العام يستخدم سلطة الدولة التى هو جزء منها للحصول على مراكز احتكارية فى السوق الداخلية وفى إحاطة نفسه بسياج جمركى منيـع لاسـتبعاد أى احتمـال للمنافسة الأجنبية إلا عن طريقه وبالقدر الذى لا يتعارض ومركزه الاحتكـارى ، وهذا ما لا يستطيعه فى الأسواق العالمية فهو لا يستطيع أن يبنى لنفسه مركـزا احتكاريا فى الأسواق الأجنبية ولا يستطيع أن يتحكم فى مقدار ما يتعرض له من منافسة . لكل هذه الاعتبارات يجب العمل على تشجيع القطاع الخاص المصـرى واتخاذ الإجراءات الكفيلة بنموه . ولا خلاف حول هذا الموضوع ، ولكن يتعيـن التفرقة بين القطاع الخاص الخلاق المبتكر القادر على نقل الفكـرة إلـى حـيز الواقع وعلى نحو يسهم فى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتقوية هيكله وبيـن القطاع الخاص الذى يهتم فقط بالربح السريع وأيا كان مصدره ويمـارس كـل الضغوط من أجل تحقيق مصالحه قصيرة الأجل ليتمكن من الاستيراد دون قيـود والتوجه إلى المضاربة فى أسواق غير منتجة كما حدث أخيرا فى سوق العقارات خاصة الفاخرة منها والذى يعتمد فى استثماراته على علاقته بالجهاز المصرفـى

وسهوله حصوله على المزيد من التسهيلات الائتمانية إلى غير ذلـــك . إن مـــا اتخذته الحكومة من إجراءات لتشجيع القطاع الخاص فى السنين الأخيرة قد أدت للأسف إلى إيجاد المزيد من رجال القطاع الخاص من النوعية الأخيرة ولم تنجح فى تقوية رجال القطاع الخاص الخلاق والمبتكر بالقدر المطلوب . وهذه نقطـــة ضعف كبيرة يتعين علاجها وبسرعة تفاديا أن يتكرر فى المستقبل مـــا نشـــاهده حاليا من زيادة حالات التعثر بحيث أصبح القطاع الخاص عبئـــا علـــى الجـــهاز المصرفى وموارده وبالتالى عبئا على الاقتصاد القومى ككل بدلا من أن يكـــون مدعما للاقتصاد المصرى ومساهما فى نموه . إن الحكومة والجهاز المصرفـــى هما الجهتان اللتان تقع عليهما مسئولية إيجاد ذلك القطاع الخـــاص المصـــرى المدعم للتنمية والتصدير .

٥ – سياسة التخصيصية : هناك بعض الملاحظات يتعين إبداؤها على سياسة التخصيصية بصفة عامة وعلى برنامج التخصيصية وكيفية تطبيقه فى الاقتصـــاد المصرى . فى البداية يجب أن نوضح أنه ليس هناك نظرية اقتصادية تتحدث عن الملكية ، فكل ما نعرفه عن علم الاقتصاد هو الحديث عن دالة الإنتاج التى تركز على العمل ورأس المال والتنظيم والأرض وربما المستوى التكنولوجـــى ولكـــن دون حديث واضح عن نمط الملكية . وبطرف النظر عن ذلك فقد أصبح ينظر إلى سياسة التخصيصية على أنها الحل الملائـــم لمشـــاكل المشـــروعات العامـــة ، والمؤسسات الدولية والدول المانحـــة والمجتمـــع الأكـــاديمى تفضـــل سياســـة التخصيصية لأنها تؤدى فى رأيهم إلى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية ، ويتـــم عادة التمييز بين نوعين من الكفاءة مـــن المحتمـــل أن تنجمـــا عـــن سياســـة التخصيصية : أولهما ما يسمى بكفاءة تخصيص الموارد التى تنجم عن تعديـــل أسعار المنتجات فى أعقاب خصخصة الشركات لكى تعكس الندرة الحقيقية لـــهذه المنتجات . وثانيهما ما يسمى بالكفاءة الإنتاجية التى من المحتمل أن تنتج مـــن الاستخدام الأفضل لكل من عوامل الإنتاج والمواد الداخلة . والواقـــع أن هيكـــل السوق وعما إذا كان تنافسى أو غير تنافسى هو الذى يحدد إلى حد كبير إلى أى

مدى يمكن لسياسة التخصيصية أن تؤدى إلى تحقيق مكاسب من التخصيص الأفضل للموارد . فإذا كان هيكل السوق تنافسى أدت سياسة التخصيصية إلى تحقيق هذه المكاسب ، وإذا كان هيكل السوق غير تنافسى كانت المكاسب محدودة . وعلى ذلك فإن ارتفاع أو انخفاض كفاءة وتخصيص الموارد يعزى إلى طبيعة هيكل السوق وليس إلى طبيعة نمط الملكية ، والتحول من الملكية العامة - أى من الاحتكار الحكومى - إلى الملكية الخاصة فى السوق غير التنافسى - أى الاحتكار الخاص - لن يؤدى إلى تحقيق المكاسب طالما ظل هيكل السوق على حاله وهى السوق غير التنافسية ، بل إن كلا من الاحتكار غير الحكومى أو الاحتكار الخاص - أى السوق غير التنافسية - يكون أسوأ على الأقل من زاوية تأثيره على رفاهية المستهلكين . وعلى ذلك فإن كفاءة الموارد تميل إلى أن تكون مرتفعة لو صاحب سياسة التخصيصية سياسات للتحرر الاقتصادى لتحويل هيكل السوق من سوق غير تنافسية إلى سوق تنافسية . وهذا لم يتحقق بعد فى الاقتصاد المصرى حيث تأخر بناء الكيان المؤسسى الذى يحمى آليات السوق من التقلبات المختلفة التى تطرأ عليه مثل المؤسسات التى تضبط المنافسة والاحتكار فى السوق المصرية ، وكذلك المؤسسات اللازمة لسوق المال فى مصر مثل قانون الحفظ المركزى . هذه هى الملاحظة العامة التى يتعين إبداؤها على سياسة التخصيصية فى مصر .

أما فيما يختص ببعض الملاحظات على برنامج التخصيصية وكيفية تطبيقه فى مصر ، فإننا نود أن نقول أن من أهم مشروعية هذا البرنامج هى ما يؤدى إليه زيادة المشروعات الاستثمارية ورفع كفاءتها . ولعل الملاحظة الأولى أن فى الوقت الذى طبق فيه هذا البرنامج نجد أنه قد اتخذ القرار بتجميد استثمارات القطاع العام ، فتم تعطيل فاعلية هذا القطاع قبل أن يتم إيجاد القطاع الخاص القوى الفعال ، كما تم تعقيم قدر كبير من عائد التخصيصية بإيداعه البنك المركزى أو إنفاقه فى مجالات المعاش المبكر وسداد مديونيات دون إعادة ضخه لإقامة المزيد من المشروعات الاستثمارية . أما الملاحظة الثانية فإنها

تتعلق بالبعد الزمنى لتنفيذ هذا البرنامج ، فإذا كان التأنى والحرص على البعد الاجتماعى لبرنامج التخصيصية من الميزات التى تحسب للقائمين على تنفيذه ، إلا أن التأخير والتراخى فى التنفيذ فى وقت لا تتم فيه استثمارات جديدة فى القطاع العام المنتظر للتخصيصية من شأنه أن يؤدى إلى تبديد قدر كبير من الموارد والثروة القومية . وهنا نطرح السؤال التالى : هل نجحت سياسات التخصيصية كما هى مطبقة فى الواقع فى تحقيق التوازن بين هذين الاعتبارين ؟ والإجابة أنها انحازت إلى الاتجاه الأول وذلك على حساب الاستخدام الأمثل للموارد . ولا شك أن الحكومة كانت تستطيع تحقيق الهدفين ، التأنى والحرص على البعد الاجتماعى من ناحية وكفاءة استخدام الموارد من ناحية أخرى لو أن الحكومة قد سمحت خلال فترة تطبيق برامج التخصيصية أن يقوم القطاع العام المنتظر إجراء تخصيصه بالاستمرار فى برامجه الاستثمارية وبفاعلية .

ويمكن أن يضاف ملاحظة أخرى فى غاية الأهمية تتصل بأولويات برنامج التخصيصية فى مصر . فتشكل قضية التصدير واحدة من أهم القضايا الاقتصادية - إن لم تكن أهمها جميعا - كما تشكل قضية الديمقراطية واحدة من أهم القضايا السياسية - إن لم تكن أهمها جميعا - فى جدول أولويات الدولة والمجتمع فى مصر منذ سنوات طويلة ، بل إن الدولة ممثلة فى أعلى سلطة فيها - أى رئيس الجمهورية - تعتبر قضية التصدير قضية مصيرية أى قضية حياة أو موت كما تعتبر قضية الديمقراطية هى القضية الأولى فى الحياة السياسية للمجتمع المصرى . ولهذا فإن التحول نحو اقتصاد تصديرى يتطلب إعطاء الشركات التصديرية العامة أولوية خاصة فى تطبيق سياسة التخصيصية فى كل الصناعات والأنشطة الاقتصادية التى يرجى منها أن تقوم بالدور القيادى فى فتح الأسواق الأجنبية . كذلك فإن التحول نحو النظام الديمقراطى القويم فى مصر يتطلب أول ما يتطلب تطبيق سياسة التخصيصية على الجرائد المسماة بالجرائد القومية بهدف تنشيط وتوسيع الرقعة الديمقراطية فى الحياة السياسية المصرية . وهذا لم يتحقق فى برنامج التخصيصية فى مصر .

٦ – **البرنامج الاجتماعى والخلل فى توزيع الدخل** : لقد أعلنت الحكومة الحالية فى بداية عهدها أمام مجلس الشعب عن برنامج اجتماعى وسياسات اجتماعية كبيرة . ولا يوجد اعتراض عن هذا البرنامج والسياسات ذات البعد الاجتماعى كتوفير فرص العمل للعاطلين ومد مظلة التأمينات والضمان الاجتماعى للمواطنين ومساعدة الطلبة غير القادرين إلى غير ذلك من البرامج والسياسات ذات الطبيعة الاجتماعية . ولكن القدرة على تحقيق هذه البرامج والسياسات الاجتماعية إنما يتوقف فى التحليل النهائى على وجود برامج واضحة لتنمية قطاعات الاقتصاد المصرى المختلفة وفقا لأولويات مبنية على دراسات تؤكد الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة . ولكن مثل هذه البرامج لم تعد بعد عند المستوى المناسب والفعال . وليس بغريب أن نقرر أن هذه البرامج ذات الطبيعة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق بكفاءة وبالقدر المستهدف إلا إذا صاحبتها تنمية اقتصادية فعلية وعلى الأخص بالنسبة للبرامج ذات الطبيعة الإنتاجية والاقتصادية ، إذ عن طريق البرامج الثانية يمكن تمويل البرامج الأولى وإلا تعذر الأمر فى القيام بالبرنامج الاجتماعى والسياسات الاجتماعية التى تستهدفها الحكومة .

ومن المواضيع ذات الصلة بالبرنامج والسياسات الاجتماعية عاليه مشكلة الخلل فى توزيع الدخل المصرى . فإذا نظرنا إلى مشكلة الخلل فى توزيع الدخل نجد أن الفئات التى تنتج لا تستهلك ما تنتجه بسبب ضعف عنصر الأجر وهو نفسه ما يلعب دورا أساسيا فى تسبيب حالات الركود فى الإنتاج المصرى بسبب عدم تصريف جزء مناسب منه عن طريق التصدير للخارج أو طريق التصدير السياحى . أما الطبقة الغنية ذات الدخول الكبيرة والمتوسطة والتى تعتمد على عوائد عوامل الإنتاج الأخرى غير الأجور وهى الفائدة والربح والريع فهم يستهلكون سلعا محلية بالطبع ولكن لا تتناسب مع أحجام دخولهم ويعتمد استهلاكهم فى الكثير منه على السلع المستوردة . ونتيجة لذلك فإن الخلل فى توزيع الدخل المصرى يحقق انخفاضا فى الطلب على السلع الاستهلاكية المحلية

وزيادة في الطلب على سلع الاستيراد اللتان تؤديان بدورهما إلى إيجاد نوع من الركود للإنتاج المحلى وزيادة فى عجز الميزان التجارى المصرى . وقد شهدت الفترة الماضية زيادة ملحوظة فى الاستيراد وصلت فى بعض السنين إلى ١٧ مليار دولار ، تركز جانب منها فى الاستيراد من السلع الكمالية والسفه الاستيرادى . وعلى ذلك فإن مسألة إعادة توزيع الدخل المصرى وتحسين أجور العاملين أصبحت من الأمور الملحة والمطلوب علاجها لزيادة طلب الفئات المحدودة الدخل على الإنتاج المحلى والذى يجب أن يرتفع مستواه ليكون إنتاج من النوع الراقى أو شبه الراقى إذ النقص فى الطلب على الإنتاج المحلى هو من أهم أسباب الركود الاقتصادى فى البلاد ، كما أن الإنتاج الراقى أو شبه الراقى يشجع الطبقة الغنية والمتوسطة نحو الاتجاه إلى زيادة طلبها على السلع المنتجة محليا إذ أن عدم جودة الإنتاج المحلى هو من أهم أسباب زيادة عجز الميزان التجارى المصرى بسبب نقص استهلاك الطبقة الغنية منه واعتمادها فى استهلاكها على المستورد من الخارج من ناحية وعدم تصديره إلى الخارج من الناحية الأخرى .

المهم هنا أنه لابد من الإصلاح الجذرى فى السياسات الاقتصادية وحل المشكلات التى تؤثر دائما وعلى الدوام فى ضبط إيقاع السوق المصرى والنقد المتعامل به . ومن أهم هذه المشكلات هو الخلل فى توزيع الدخل المصرى وعجز الميزان التجارى المصرى والمحافظة على قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأخرى .

٧ – توقيع اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولى : نود أن نشير إلى إحدى الرؤيات التى نعتبر مزاياها عديدة وعيوبها قد لا تكون ذات أهمية . وتتمثل هذه الرؤيا فى أن تسعى الحكومة المصرية لتوقيع اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولى ، على غرار ما حدث بالنسبة لبعض الدول الصاعدة . فهناك دولا عديدة حققت الآن تقدما اقتصاديا كبيرا واستمرت على مدى سنوات عديدة فى اتفاقيات

مع صندوق النقد الدولى للاستفادة من ذلك فى الحصول على تمويل لمشروعاتها بتسهيلات كبيرة والترويج لإنجازاتها وتحولاتها الاقتصادية عالميا وبالتالى جذب المزيد من الاستثمارات العالمية إليها .

لقد كانت مسيرة الإصلاح الاقتصادى فى مصر تسير بخطى طيبة وناجحة إلى حد كبير فى ظل الاتفاق مع صندوق النقد الدولى منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى فى أوائل عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٧ . وبعد الانتهاء من الاتفاق مع الصندوق فى منتصف عام ١٩٩٧ واجهت مصر ثلاثة صدمات قوية وهى : زيادة عجز الموازنة العامة ، وزيادة عجز ميزان المدفوعات الجارى على مدى الثلاث سنوات السابقة ، إضافة إلى عدم استقرار سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار الأمريكى والعملات الأجنبية خلال الأشهر الأخيرة من العام الحالى ٢٠٠٠ . وقد أدى ذلك إلى حالة الركود التى تشهدها السوق المصرية فى الوقت الحالى لأن آثارها استغرقت بعض الوقت حتى ظهرت تلك الآثار .

ونتيجة لتراجع أداء بعض المؤشرات الاقتصادية وفى مقدمتها المؤشرات السابق ذكرها يجب أن تسعى الحكومة المصرية بجدية لتوقيع اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولى الذى يكتسب أهمية فى الوقت الحالى فى ظل بعض المشاكل التى تواجه بعض مؤشرات الأداء الاقتصادى المصرى . وعن طريق هذا الاتفاق الجديد نستطيع أن نستكمل الإصلاح الاقتصادى الهيكلى بغية زيادة معدل النمو الاقتصادى ، بالإضافة إلى المزايا العديدة التى يتيحها توقيع مثل هذا الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولى وفى مقدمتها إتاحة ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار فى صورة تدفقات مالية سنوية إلى مصر فى شكل تسهيلات ائتمانية وقروض ومنح من الصندوق أو من المؤسسات التمويلية الدولية ، وإعطاء مزيد من الثقة لدى دوائر الاستثمار والمال الخاصة العالمية لتوجيه المزيد من استثماراتها إلى مصر فى إطار ترويج صندوق النقد الدولى من خلال تقاريره الدورية لمسيرة النمو الاقتصادى والمناخ الاقتصادى وفرص الاستثمار فى مصر

. هذا مع العلم بأن هذا الاتفاق الجديد لا يترتب عليه أعباء من جانب مصـــر ، ولكنه يتيح مزايا عديدة ، فإلى جانب توفير التدفقات المالية الكبيرة التى تسـهم فى تحقيق النمو الاقتصادى فى مصر التى تستهدفه الحكومة المصرية بشـروط ميسرة جدا ، فإن الاتفاق يوفر لمصر الاستفادة من الخبرات الاقتصادية العالمية المتاحة لدى صندوق النقد الدولى إزاء بعض المشكلات الاقتصادية الطارئة على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى وتخفيف آثارها على مسيرة الإصـلاح الاقتصادى المصرى ، علاوة على أن هذا الاتفاق يجعل هناك التزاما من جـانب جميع المؤسسات المصرية للتنفيذ المرحلى والزمنى لبرنامج الإصلاح الـهيكلى الاقتصادى وبالتالى زيادة القدرة التنافسية لجميع القطاعات الاقتصادية ومعالجة الاختلالات فى تلك القطاعات .

ونظرا لأن حصة مصر قد تزايدت الآن فى رأس مال صندوق النقد الدولى إلى ٦٨٥ مليون دولار ، فإن هذا يعنى زيادة حجم المنح والقروض والتسهيلات التى يمكن أن تحصل عليها فى حالة توقيعها اتفاق جديد مع الصندوق عما كـان عليه الأمر فى الماضى ، حيث يمكن الحصول من الصندوق - وحده - على مـا يزيد على المليار دولار سنويا بتسهيلات لا يمكن الحصول عليها بأى شكل آخـر سواء الاقتراض من الخارج أو غيره من وسـائل التمويـل ، إضافـة إلـى أن صندوق النقد الدولى يحشد جميع مؤسسات التمويل الدولية لمساندة المشروعات الاستثمارية بمصر وبتسهيلات كبيرة أيضا .

كذلك فإن مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات يتطلـب معـدل نمـو سنوى فى المتوسط قدره ٧,٢ % ، وهذا - بدوره - يتطلب سد الفجوة بين حجم المدخرات المحلية وبين حجم الاستثمارات ، وهو ما يحتـاج الاقـتراض مـن الخارج فى حدود مليار دولار فى السنة . ومن الأفضل الحصول على هذا المبلغ من صندوق النقد الدولى بدلا من اللجوء إلى الاقتراض من الخارج نظرا للمزايا التى يتيحها المصدر الأول مقابل تكلفة الاقتراض العالية من المصـدر الثـانى .

كذلك فإن اهتزاز وضع مصر وترتيبها فى تقويم المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية فى الآونة الأخيرة يتطلب الحاجة إلى إعادة زيادة الثقة فى استمرار الإصلاح الاقتصادى والتنمية وتهيئة المناخ الاقتصادى فى مصر ، وهو ما يمكن أن يوفره توقيع اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولى ، إضافة إلى هذا الاتفاق يكون شاملا ومتكاملا وعلى مدى زمنى محدد وملزم . وعادة ما تحوز تقارير ومؤشرات صندوق النقد الدولى على مصداقية وثقة مؤسسات الاستثمار والمال الدولية .

وقد ينظر إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولى على أنه عيب إذ يمس صميم السياسات الاقتصادية المصرية . وهذا قد يكون بعيدا عن الصحة لأن تحديد برنامج الإصلاح الاقتصادى يتم عادة من خلال الخبراء المصريين وبموافقة صندوق النقد الدولى والحكومة المصرية مع إجراء التشاور المستمر بينهما ، ونحن نعلم أنه أصبح هناك تفاهم كبير وخلاق من قبل الصندوق وخبرائه بالأوضاع والظروف الاقتصادية للدول بما فيها مصر وهو ما تم خلال التجربة السابقة فى مصر مع الصندوق خلال الفترة من بداية ١٩٩١ حتى منتصف عام ١٩٩٧ ، هذا علاوة على أن عددا كبيرا من الدول الصاعدة قد وقعت عدة اتفاقات متتالية مع الصندوق للاستفادة من مزاياها وحققت تقدما اقتصاديا كبيرا ، ولم تجد فى ذلك عيب أو نقص يمس سياساتها الاقتصادية .

خاتمة :

وفى الختام يتعين على الحكومة التأمل فى هذه الحقائق عاليه وأن تخضع هذه الحقائق للدراسة العلمية والموضوعية . والإشارة إلى الحقائق عاليه لا تعنى عدم وجود حقائق أخرى يتعين الاهتمام بها حتى تتحقق واقعية السياسات الاقتصادية . فهناك الكثير من الحقائق المتعلقة بمدى التوازن بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة ، وتلك المتعلقة بميزان

المدفوعات وسياسات التصدير والاستيراد وسعر الصرف إلى غير ذلك . ويجب التعرف على واقع هذه الحقائق جميعا حتى تأتى السياسات المتعلقة بها محققة لأهدافها . كذلك فإن وضع السياسات الكفيلة بالتغلب على ما يعانيه الاقتصاد المصرى من ركود ونقص فى السيولة لا يجوز أن يغلب عليه الرغبة فى إحداث إنعاش وقتى وسريع دون الاهتمام بإحداث التصحيح الهيكلى للاقتصاد . إن ما تبنته الحكومة من إجراءات لإنعاش سوق العقارات - على سبيل المثال - وإن كان له ما يبرره لإيجاد قدر من الإنعاش السريع ، إلا أنه لا يجوز أن يكون له الأولوية أو أن يتم على حساب الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية من زراعة وتعدين وصناعة تحويلية وتشييد وكهرباء ونقل وخدمات إنتاجية . كما لا يجوز أن تبدو تصرفات الحكومة وسياساتها لتحقيق الانتعاش متحيزة اتجاه مصالح مجموعة من المستثمرين - فى مجال العقارات على سبيل المثال - سبق أن أسهموا بتصرفاتهم غير المدروسة فى إيجاد ما يعانيه الاقتصاد المصرى حاليا من ركود ونقص فى السيولة . ومن الضرورى أن تستند سياسات الانتعاش على القطاعات الإنتاجية تلك القطاعات التى تؤدى إلى تقوية هيكل الاقتصاد المصرى وفى مقدمتها التصنيع والاستزراع والتشييد والسياحة والتنمية البشرية والتصدير .

الفهرس

للمؤلف كتب أخرى

صدرت منذ سنة ١٩٨٦

وهى سنة التحاق المؤلف بالتدريس

فى ماجستير الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

وقد أعدت هذه الكتب كمناهج للتدريس والبحث

كتب صدرت :

1. عجز الموازنة العامة للدولة . النظريـــة والصـــراع الفكـــرى للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج .
   * الطبعة الثانية ٢٠٠٢
2. برامج التثبيت والتكييف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى محاورها . تحليلها . تأثيرها
   * الطبعة الثانية ٢٠٠٢
3. الثورة العلمية التكنولوجية المعـــاصرة (الثـــورة الصناعيـــة الثالثة). ماهيتها . محاورها . نتائجها . تأثيرها .
   * الطبعة الثالثة ٢٠٠٢
4. نظرية الفضاءات الاقتصادية. الأبعاد الجيو – اقتصادية
   * الطبعة الأولى ٢٠٠٢
5. نظم الحسابات القومية للأمم المتحدة والنظم شـــبه الدوليـــة القديمة. (الكتاب الأول والثانى)
   * الطبعة الحادية عشر ٢٠٠٢
6. بنيان الاقتصاد العربى.
   * الطبعة الأولى ٢٠٠٠
7. بنيان الاقتصاد الإسرائيلى.
   * الطبعة الأولى ٢٠٠٠

8. القيادة الأمريكية أو قيادة أمريكا للعالم.

- الطبعة الأولى ١٩٩٩

9. قضية الاقتصاد المصرى الكبرى . قضية الإنتاج المصرى . المشاكل والحلول

- الطبعة الخامسة ١٩٩٩

10. قضايا النمو الاقتصادى فى مصر . المشاكل والحلول .

- الطبعة الخامسة ١٩٩٩

11. فى تجربة التنمية الصناعية فى مصر

- الطبعة الثالثة ١٩٩٥

12. دليل الاستثمار فى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- الطبعة السادسة ١٩٩٤

13. دليل التعاريف والمفاهيم والتصانيف الاقتصادية القومية الأساسية .

- الطبعة السادسة ١٩٩٤

14. الطريق إلى التوازن الكلى فى الموازنة العامة المصرية

- الطبعة الثالثة ١٩٩٢

15. موازنة البرامج والأداء

- الطبعة الثالثة ١٩٩٢

16. التخطيط الاشتراكى اللامركزى وتكنيك إعداد الخطط

- الطبعة الثالثة ١٩٨٨

17. النواحى المنهجية للتخطيط متوسط وطويل الأجل

* الطبعة الثانية ١٩٨٧

18. إعداد وتقويم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

* الطبعة الثانية ١٩٨٧

19. The Structure of Capital Budget for Development Planning

*** Second Edition 1992**

20. Benefit – Cost Analysis and its Application for Appraisal Development Projects in Less-Developed Countries

*** Second Edition 1987**

21. A Primer of Input-Output Economics

*** Second Edition 1986**

22. A Primer of Flow of Funds

*** Second Edition 1986**

كتب تحت الإعداد والطباعة :

1. نظام ١٩٩٣ للحسابات القومية للأمم المتحدة.
2. المديونية الدولية. أسبابها وآثارها الاقتصادية وانعكاساتها الدولية والإقليمية والقارية وطرق جدولة الديون الرسمية والتجارية.
3. اقتصاديات البطالة فى الدول المتقدمة والبلدان النامية ووسائل علاجها.


Bibliotheca Alexandrina
0962471